الصراع حول عودة الإدارة المصرية لقطاع غزة
٧ نوفمبر ١٩٥٦ – ١٦ مارس ١٩٥٧

د. مرسي مختار قطب
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
قسم التاريخ والحضارة– كلية الآداب– جامعة بورسعيد

الملخص:
احتلت إسرائيل قطاع غزة في ٢ نوفمبر ١٩٥٦ وأنهت فترة الإدارة المصرية للقطاع (١٩٤٨ – ١٩٥٦). وعندما أصدرت الأمم المتحدة في ٧ نوفمبر قرارا تطالب فيه إسرائيل بالانسحاب وراء خطوط الهدنة بموجب اتفاق عام ١٩٤٩، بدأ الصراع بين مصر وإسرائيل حول قطاع غزة، وكان مصير القطاع على المحك. ومر الصراع بمرحلتين: الأولى تمثلت في محاولة إسرائيل البقاء فيه وضمه إليها. والثانية تمثلت في محاولتها تدويله من خلال تعديل مهمة قوات الطوارئ الدولية بحيث تبقى في القطاع حتى إشعار آخر. وكان ميدان هذا الصراع داخل أروقة الأمم المتحدة وخارجها، وأيضا في قطاع غزة نفسه. ولاشك أن صلابة الموقف المصري والجهود الدبلوماسية، وموقف أهالي قطاع غزة وإصرارهم على عودة الإدارة المصرية، فضلا عن الموقف الأمريكي، وظهور فكرة توقيع عقوبات ضد إسرائيل، كل هذا حمل إسرائيل على الانسحاب وتسليم قطاع غزة لقوات الطوارئ الدولية في ٧ مارس ١٩٥٧، على وعد بأنه لن يعود لمصر. ولكن لم تهتم الحكومة المصرية، وبادرت بتعيين حاكمٍ إداريٍّ مصريٍّ للقطاع، وطالبت برحيل قوات الطوارئ الدولية، وهو ما حدث في ١٦ مارس ١٩٥٧.

Abstract: Israel occupied the Gaza Strip on November 2, 1956 and ended the period of Egyptian administration of the Strip (1948-1956). When the United Nations on November 7 issued a resolution demanding that Israel withdraw from the armistice lines designated under the 1949 agreement, the conflict between Egypt and Israel over the Gaza Strip began, and the fate of the Strip was at stake. The conflict went through two phases: The first was the attempt by Israel to remain and annex it. The second

was its attempt to internationalize it by amending the mission of the international emergency forces to remain in the Strip until further notice. The field of this conflict was inside and outside the United Nations, and also in the Gaza Strip itself. There is no doubt that the solidity of the Egyptian position and diplomatic efforts, and the position of the people of the Gaza Strip and their insistence on the return of the Egyptian administration, as well as the American position, and the emergence of the idea of sanctions against Israel, all this compelling Israel to withdraw and hand over the Gaza Strip to the international emergency forces on March 7, 1957, on the promise that He will not return to Egypt. However, the Egyptian government did not care, and initiated the appointment of an Egyptian administrative governor for the sector, and demanded the departure of the international emergency forces, which happened on March 16, 1957.

المقدمة:

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على الخلاف بين مصر وإسرائيل حول عودة قطاع غزة مرة أخرى تحت الإدارة المصرية. ذلك الخلاف الذي بدأ قبل أن تنسحب إسرائيل من سيناء وغزة واستمر أكثر من أربعة أشهر، وتدخلت فيه بعض الأطراف، وطُرحت فيه رؤى مختلفة.

فقد بات قطاع غزة منذ عام ١٩٤٨ كيانا ورمزا وأملا، فكان يمثل الجزء المتبقي من لواء غزة والذي لم تحتله العصابات الصهيونية، وبات رمزا لفلسطين التي فُقدت معظم أراضيها، وأملا في تحريرها. وبعد انتهاء الحرب، تولت مصر إدارته فيما عُرف بالمنطقة الواقعة تحت رقابة القوات المصرية بفلسطين. واستمرت في إدارتها له حتى احتلته إسرائيل في ٢ نوفمبر ١٩٥٦.

ولم يحل انشغال مصر باحتلال جزء من أراضيها ممثلا في سيناء وبورسعيد، دون اهتمامها بقطاع غزة. وحتى بعد تحرير بورسعيد، لم يكن هدف الدبلوماسية المصرية انسحاب إسرائيل من سيناء، بل كان الحديث عن سيناء وقطاع غزة معا، ومن ثم لم يغب مصير القطاع عن بؤرة اهتمام

صانع القرار المصري، مما جعله موضع صراع بين مصر وإسرائيل. ولم يكن أمام مصر أي بديل عن إعادة قطاع غزة تحت إدارتها، لأن تركه تحت أي مسمى كان يعني نكبة عربية وفلسطينية جديدة لا تقل عن نكبة عام ١٩٤٨، كما كان يعني محو آثار صمود مصر وما حققته من مكاسب سياسية أمام العدوان الثلاثي.

بدأ الصراع عندما أصدرت الأمم المتحدة قرارا تطالب فيه إسرائيل بالانسحاب وراء خطوط الهدنة المعينة بموجب اتفاق عام ١٩٤٩، وانتهى عندما سلمت قوات الطوارئ الدولية القطاع لمصر. ومن ثم كانت الحدود الزمنية للبحث من ٧ نوفمبر ١٩٥٦ إلى ١٦ مارس ١٩٥٧.

وعلى الرغم من قصر هذه الفترة، فإنها كانت من أدق الفترات التي مرت على قطاع غزة، فقد شهدت أحداثا مهمة، وكان مستقبل القطاع السياسي وصلته بالإدارة المصرية على المحك. ومر الصراع بمرحلتين: الأولى تمثلت في محاولة إسرائيل البقاء في القطاع أو بمعنى أدق ضمه إليها، والثانية تمثلت في محاولتها تدويله من خلال تعديل مهمة قوات الطوارئ الدولية بحيث تبقى في القطاع حتى إشعار آخر. وكان ميدان هذا الصراع داخل أروقة الأمم المتحدة وخارجها، وأيضا في قطاع غزة نفسه. وقد تباينت المواقف الدولية. وسنحاول في الصفحات التالية إبراز ملامح الصراع وكشف ملابساته وملابسات المواقف الدولية.

وقد اعتمد البحث على مصادر متنوعة، وفي مقدمتها محاضر جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي ألقت الضوء بوضوح على المواقف الدولية المتباينة. وكانت مذكرات بيرنز قائد قوات الطوارئ الدولية في غاية الأهمية، حيث كشفت تفاصيل مهمة. أما الدوريات، ومع ما كان يغلب عليها من حماس ومبالغة، فقد قدمت مادة علمية حية، ومثلت سجلا يوميا للتصريحات الرسمية وما يحدث في أروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة.

تمهيد: قطاع غزة والإدارة المصرية قبل عام ١٩٥٦:

اتحدت الإمبريالية على اغتصاب فلسطين، ففي عام ١٨٩٧ عُقد في بال بسويسرا أول مؤتمر صهيوني وانتهى إلى وضع برنامج الحركة الصهيونية. وفي عام ١٩١٧ أصدرت بريطانيا تصريحها بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. وفي سان ريمو عام ١٩٢٠ انتدبت عصبة الأمم بريطانيا لتشرف على إدارة فلسطين. وتلاحقت ثورات الشعب الفلسطيني في أعوام ١٩٢٠، ١٩٢٩، ١٩٣٣، ١٩٣٦. وأيقنت بريطانيا بعد سبع وعشرين سنة أن ما اسمته عصبة الأمم بالانتداب مشروع فاشل، وأن زمام الأمور قد أفلت من يدها، فاعتزمت أن تنسحب. وفي إبريل ١٩٤٧ انتقلت القضية من وزارة الخارجية البريطانية إلى هيئة الأمم المتحدة. وفي ٢٩ نوفمبر صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع قرار تقسيم فلسطين، وأعلنت بريطانيا عزمها الانسحاب في ١٥ مايو ١٩٤٨، وبالفعل غادرت قواتها فلسطين، وأعلن اليهود قيام دولتهم. وتحركت خمسة جيوش عربية للدفاع عن فلسطين؛ فكانت حرب فلسطين ١٩٤٨[١].

وكانت مساحة فلسطين قبل عام ١٩٤٨ تبلغ نحو ٢٧ مليون دونم. وقطاع غزة هو ذلك الشريط من الأرض الذي يقع على ساحل البحر المتوسط والذي لم تحتله العصابات الصهيونية في حرب ١٩٤٨. ومن ثم يعتبر الجزء المتبقي من لواء غزة فيما قبل عام ١٩٤٨. وقد كانت فلسطين تتكون من ٦ ألوية: الجليل، نابلس، حيفا، القدس، يافا، الرملة، غزة. ويحد لواء غزة من الشمال الرملة، والجنوب الحدود المصرية، والشرق الجليل، والغرب البحر المتوسط[٢].

وفي عام ١٨٩٦ كان القطاع يضم ٧١ قرية تحت الحكم العثماني. وفي عام ١٩١٠ كان يضم ٤ مدن: غزة والمجدل والفالوجة وخان يونس، بالإضافة إلى ٥٤ قرية. وفي أواخر الانتداب البريطاني كان لواء غزة يضم ٣ مدن: المجدل وغزة وخان يونس بجانب ٥٤ قرية. وفي عام ١٩٤٨ اغتصبت العصابات الصهيونية المجدل و٤٥ قرية، ودمروها وأزالوا معالمها[٣].

ونتج عن ذلك فقدان أكثر من ٦٠ ألف شخص من أصل ٩٠ ألفا مورد رزقهم في مدينة غزة وحدها، ولجأ ٢٠٠ ألف شخص إلى قطاع غزة بعدما فقدوا موارد رزقهم وممتلكاتهم. وقد أدى هذا إلى ازدحام القطاع، فوصلت الكثافة فيه ٣٠٠٠ نسمة في الميل المربع[٤].

وفيما يتعلق بعدد سكان قطاع غزة الذي بات يتألف من سكانه الأصليين واللاجئين الذين تدفقوا عليه؛ فتختلف التقديرات، فبينما كان ١٣٧١٨٠ نسمة عام ١٩٤٥؛ بلغ ٢٨٠ ألف نسمة عام ١٩٤٨، منهم ٩٠ ألفا من السكان الأصليين، وزاد إلى ٢٨٨١٠٧ نسمة عام ١٩٥٠، وبلغ ٢٩٤٦٠٣ نسمة عام ١٩٥٢، منهم ٢٠١.١٣٧ من النازحين من أنحاء فلسطين(٥). ويُقدر البعض عدد السكان عام ١٩٥٣ بنحو ٣٠٦٢٧٢ نسمة منهم ٩٧٠٧٨ مواطنا و٢٠٩١٩٤ لاجئا. ويعيش منهم بمدينة غزة ١٠١٢٠٤ نسمة، والباقون موزعون على القرى والمعسكرات(٦). وتوضح الأرقام السابقة أن نسبة اللاجئين إلى الأصليين عام ١٩٥٣ بلغت ٢٠٣%، وأن سكان غزة ٣١% من سكان القطاع. وبذلك حدثت طفرة في سكان القطاع، فقفز عددهم إلى أكثر من الضعف نتيجة نكبة عام ١٩٤٨. ولاشك أن تزايد السكان بهذا الشكل قد خلق مشكلة إنسانية. ولتوفير احتياجات السكان أنشأت الأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٤٩ وكالة لإغاثة اللاجئين(٧). وقد استمر تزايد السكان فبلغ ٣٨٢.٥٢٩ نسمة عام ١٩٥٦(٨).

وفيما يتعلق بنشأة الإدارة المصرية لقطاع غزة، فتعود إلى المفاوضات بين مصر وإسرائيل (١٢ يناير–٢٤ فبراير١٩٤٩)، والتي أسفرت عن اتفاق رودس، ويقضي بأن تحتفظ مصر بالسيطرة على الممر الساحلي من رفح على حدود مصر إلى نقطة تبعد ١٥ كيلو مترا شمال غزة(٩). ونصت المادة ١١ على أن خط الهدنة يجب ألا يعتبر حدوداً سياسية أو إقليمية ولا يمس الحقوق التي تنتج عن تسوية القضية الفلسطينية. وهذا يعني أن هذه المنطقة لا تعني منطقة ذات حدود سياسية أو إقليمية، وإنما هي المنطقة الفلسطينية التي تولت الحكومة المصرية إدارتها بالشروط الواردة في اتفاق الهدنة، وبقرار مجلس جامعة الدول العربية في إبريل ١٩٥٠ الذي قضى بأن دخول الجيوش العربية فلسطين لإنقاذها مجرد تدبير مؤقت خال من كل صفة من صفات الاحتلال والتجزئة لفلسطين، وأنه بعد إتمام تحريرها تسلم إلى أصحابها(١٠).

وهكذا كان اتفاق الهدنة نقطة فارقة وبداية لفصل جديد، فبعد أن كانت المنطقة تعرف بلواء غزة أصبحت تعرف باسم "المناطق الخاضعة لرقابة القوات المصرية في فلسطين"[١١]. وعلى مساحة من الأراضي لا تتجاوز ٣٦٥ كيلو مترا تمثل ٢٠.٦% من أراضي لواء غزة[١٢]. وهي عبارة عن شريط الأرض الممتد على الساحل الجنوبي الشرقي لحوض البحر المتوسط، طوله ٤٥ كم وعرضه بين ٥ و٨ كم. يبدأ من رفح وينتهي عند بيت حانون شمالا. ويضم ٤ مدن: رفح – خان يونس – دير البلح – غزة، و٧ قرى: بني سهيلا وخزاعة وعيسان والنزلة وجباليا وبيت لاهيا وبيت حانون. بالإضافة إلى ٨ معسكرات للاجئين[١٣].

وكانت الإدارة المصرية قد باشرت أعمالها في قطاع غزة قبل ذلك، ففي ٢٧ مايو ١٩٤٨ وصل نائب الحاكم الإداري العام المصري إلى غزة ومعه عدد من ضباط سلاح الحدود الملكي، وعدد من الموظفين المنتدبين من الوزارات المختلفة، فقام الضباط بأعمال الإدارة والأمن، وقام الموظفون بالإشراف على إدارات الحكومة المختلفة كل في مجال تخصصه[١٤].

وبعد توقيع اتفاق الهدنة، أصبحت الإدارة المصرية المسئولة عن كل شيء في تلك المنطقة، ولم يبق سوى تحديد الشكل الإداري وصلاحيات الحاكم الإداري العام، فأصدر وزير الحربية المصري أمرا يخول للحاكم الإداري المصري للمنطقة الصلاحيات التي كانت للمندوب السامي البريطاني على فلسطين[١٥]. وبذلك بدأت مرحلة جديدة في تاريخ فلسطين وقطاع غزة.

وفي ديسمبر ١٩٥٣ أصدرت الحكومة المصرية القانون الأساسي للمنطقة الواقعة تحت رقابة القوات المصرية بفلسطين. وأكدت فيه أن أهالي قطاع غزة لدى القانون سواء، ومتساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وأن الحرية الشخصية مكفولة لهم ولا يجوز القبض على أحد إلا وفق أحكام القانون. كما أكد القانون على حرية الصحافة والاجتماع السلمي والاعتقاد.

وتقرر أن يتولى السلطة التنفيذية الحاكم الإداري مع المجلس التنفيذي. ونصت المادة (١٩) على أن الحاكم الإداري أعلى سلطة في القطاع ويُعين بمرسوم جمهوري ويكون تابعا لوزير

الحربية. ومن مهامه التصديق على القوانين وإصدارها خلال ١٥ يوما من إبلاغها إليه، وإذا لم ير التصديق على مشروع قانون أقره المجلس التشريعي رفع المشروع مشفوعا برأيه إلى وزير الحربية، فإذا وافقه الرأي لا يصدر المشروع. وإن لم يبد رأيه خلال ٣٠ يوما اعتُبر ذلك موافقة منه. ومن سلطاته أيضا إعلان الأحكام العرفية. والتصديق على أحكام الإعدام بعد أخذ رأي مدير الشئون القانونية. وله حق العفو عن العقوبة أو تخفيفها.

ويتكون المجلس التنفيذي من الحاكم الإداري رئيسا، ومدراء الشئون القانونية، والشئون المالية والاقتصادية، والشئون الداخلية والأمن، والشئون الاجتماعية وشئون اللاجئين، والشئون الثقافية والتعليم، والشئون الصحية. ويُعين هؤلاء بقرار من وزير الحربية. ويقوم المجلس التنفيذي بوضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين، ويرتب المجلس المصالح، ويعين الموظفين ويعزلهم.

أما السلطة التشريعية فتقرر أن يتولاها مجلس تشريعي من الحاكم الإداري رئيسا، وأعضاء المجلس التنفيذي، ورئيس بلدية غزة، وثلاثة من أعضائها، ورئيس بلدية خان يونس وثلاثة من أعضائها، وستة من الأهالي يمثلون مهن الطب والتعليم والمحاماة والتجارة والزراعة والصناعة، يُعينون بقرار من المجلس التنفيذي. وألزم القانون الحاكم الإداري بتقديم مشروع ميزانية القطاع – بعد أخذ رأي المجلس التشريعي– إلى وزير الحربية قبل بداية السنة المالية بشهرين لفحصها. وأن يقوم ديوان المحاسبة بمصر بمراقبة حسابات القطاع، ويقدم تقريرا لرئيس الوزراء. وشدد القانون على عدم جواز فرض ضريبة أو إلغائها إلا بقانون[١٦].

وعقب صدور هذا القانون بدأت التسمية المعروفة بقطاع غزة، ففي ٢٣ ديسمبر ١٩٥٣، وإعمالا للقانون الأساسي للمنطقة الواقعة تحت رقابة القوات المصرية في فلسطين، وبناء على اقتراح وزير الحربية، وافق مجلس الوزراء برئاسة اللواء محمد نجيب على تعيين الأميرالاي عبد الله رفعت قائد قسم القاهرة حاكماً إدارياً لقطاع غزة، وصدر مرسوم بذلك في يناير ١٩٥٤[١٧].

وعلاوة علي قيامها بتعيين حاكم إداري، أصدرت الحكومة المصرية قانونا حدد الوضع الدستوري والقانوني في قطاع غزة تمثل في القرار رقم ٢٥٥ الذي أصدره مجلس الوزراء في مايو١٩٥٥[١٨]. وهكذا كانت مصر بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٥٦ مسئولة عن مئات الآلاف من الفلسطينيين داخل قطاع غزة، ومارست كافة الصلاحيات، وأنجزت العديد من الأعمال[١٩].

الاحتلال الإسرائيلي لغزة وفظائعه:

كان قطاع غزة في نوفمبر ١٩٥٦ على موعد مع أحداث مهمة، فبعد سقوط رفح والعريش وانسحاب القوات المصرية إلى غرب القناة؛ لم يعد بإمكان القوات المدافعة عن القطاع الصمود، لاسيما أنها أصبحت معزولة ومطوقة من جميع الجهات ولا يمكن أن تصلها إمدادات. وكانت القوات المدافعة عن القطاع قوامها الفرقة الثامنة بقيادة اللواء يوسف العجرودي. وتشكلت من اللواء الفلسطيني ٨٦ المتمركز للدفاع عن مدينة خان يونس، واللواء المصري ٢٦ حرس وطني المتمركز للدفاع عن مدينة غزة. وفي أول نوفمبر زحفت القوات الإسرائيلية على قطاع غزة[٢٠]. وفي صباح ٢ نوفمبر تعرضت مدينة غزة لغارات، فقصفت الطائرات وسط المدينة وركزت على بيت رئيس البلدية الذي لم يكن بالبطع هدفا عسكريا، كما هدمت بيت آل ريشة المجاور له على من فيه، فاستشهدوا وكانوا ١١ شخصا[٢١]. وتقدمت القوات الإسرائيلية نحو مدينة غزة من الجنوب، واستمرت في تقدمها شمالا ووصلت نقطة الحدود شمال غزة عند بلدة بيت حانون. وسقطت غزة بعد قتال ثلاث ساعات[٢٢]. وقرر حاكم غزة العام اللواء فؤاد الدجوي الاستسلام[٢٣].

وأعلنت إسرائيل في بيان لها أن قواتها تقاتل في ضواحي غزة، وفي اليوم التالي أعلنت الاستيلاء على خان يونس في الطريق من غزة إلى مصر[٢٤]. والواقع أن احتلال قطاع غزة كان هدفا عسكريا إسرائيليا في حد ذاته، للخلاص من دوره كلسان ممتد داخل الأرض المحتلة يصلح منطلقا لهجوم مصري ضد إسرائيل، بالإضافة إلى دوره كقاعدة لأعمال الفدائيين ضدها[٢٥].

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، كان بن جوريون Ben-Gurion رئيس وزراء إسرائيل يعتقد أن مصر تستعد لمهاجمة إسرائيل في ربيع ١٩٥٧[٢٦]. وفيما يتعلق بالنقطة الثانية؛ فقد اعتاد بعض اللاجئين التسلل لمهاجمة المستوطنات قرب القطاع. واعتاد الإسرائيليون شن هجمات انتقامية ضد المتسللين والأهداف المدنية. وأسفرت التدابير الإسرائيلية عن مقتل عدة آلاف معظمهم من العزل خلال الفترة ١٩٤٩-١٩٥٦[٢٧].

على أية حال، راح الإسرائيليون يمشطون قطاع غزة بحثا عن ٥٠٠٠ جندي مصري وعن المقاتلين غير النظاميين. وعبر مكبرات الصوت أذاعوا تعهدا بمعاملتهم كأسرى حرب، وتوعدوا الذين يؤون الهاربين بالسجن ١٠ سنوات[٢٨].

واتسم الاحتلال الإسرائيلي بالوحشية، فقاست مدن القطاع من التقتيل والإرهاب

والتعذيب[٢٩]، من أجل تركيع الأهالي أو حملهم على مغادرة القطاع. وبحجة البحث عن الفدائيين والسلاح، وبمجرد دخولها القطاع قامت إسرائيل بما سُمى بالتفتيش العام، فكانت مكبرات الصوت تدعو الناس للتجمع في أماكن معينة، وتهديد من يتخلف. ويتم التحقق من الهوية الشخصية، ويُفرز الشباب ويُرسلون إلى أماكن مجهولة. وكثيرا ما كانت تنتهي حملات التفتيش بمجازر، كمجزرة غزة في ١٠ نوفمبر ومجزرتي خان يونس ورفح في ١٢ نوفمبر[٣٠]. ولم يكن ما حدث نهاية المطاف، فقد واصلت إسرائيل أعمالها، ففي الأيام التالية كان الإسرائيليون يجمعون الشاب بحجة التحقيق، وكانوا يحاولون انتزاع اعترافات منهم بأنهم من الفدائيين أو من المتعاونين مع المصريين[٣١].

واستولى الإسرائيليون على السيارات الحكومية وسيارات المستشفيات، وأدوية المستشفيات، وصادروا سيارات الأهالي الخاصة، ثم أرجعوا بعضها معطلة. ولم تتوقف عمليات نهب البيوت والمحال التجارية، مستغلين فترة حظر التجوال، فكانت مهاجمة البيوت ليلا طلبا

للنقود والرشاوى والسجائر، والتي كانت تُكلف الممتنع غالبا حياته، من الأمور المنتظر وقوعها كل ليلة[٣٢].

وعلى الرغم من التكتم خوفا من تسرب أنباء تلك الفظائع، فإنها أصبحت معروفة[٣٣]. وذكرت صحيفة النيويورك تايمز في ١٦ نوفمبر أن التقارير تفيد مقتل ٥٠ عربيًا وجرح ٢٠ على أيدي جنود إسرائيليين في أعمال شغب قرب غزة[٣٤]. وكانت هناك إدانة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأكد بعض المندوبين أنه فضلا عن الخسائر في الأرواح التي لا يمكن تعويضها، يعاني الشعب المصري والفلسطينيون في قطاع غزة من الأضرار الجسيمة، ويجب أن يتحمل المعتدون الثلاثة المسئولية عن الأضرار الخاصة والعامة في مصر وقطاع غزة، وكذلك التعويض عن الخسائر في الأرواح التي لحقت بالمصريين وبسكان غزة[٣٥]. ونالت غزة تعاطفا كبيرا، فقد أعرب المندوبون عن تقديرهم للظروف التي يعيش فيها ٢٥٠ ألف لاجئ عربي مسالم في القطاع. وتعالت الصيحات في اجتماع الجمعية العامة في ٢٦ نوفمبر أنه إذا كان عدد الضحايا المصريين المحتاجين للمساعدة ٦٠.٠٠٠ شخص، فيجب أن يُضاف إليهم ٢٠٠.٠٠٠ لاجئ في قطاع غزة في أمس الحاجة للمساعدات، وأنه حان الوقت أن توجه الجمعية العامة نداء عاجلا للحكومات والأفراد والمؤسسات الخيرية لتقديم مساهمات سخية لإغاثة هؤلاء البائسين، باعتبارهم ضحايا أبرياء لهذه المغامرة المجنونة[٣٦].

ولكن لم تأبه إسرائيل، ولتأكيد سيطرتها على القطاع وربطه بها وإظهار أن احتلالها له دائم؛ اتخذت عدة ترتيبات، فسارعت بإصلاح طريق تل أبيب – غزة، وقامت بربط شبكة كهرباء غزة بالشبكة الإسرائيلية. وأقالت رئيس بلدية غزة منير الريس، وأتى قرار إقالته بعد فشل الحاكم العسكري الإسرائيلي في حمله على إقامة حفلة تذاع في الراديو ويُدعى لها وجهاء غزة، لإظهارهم بمظهر المتعاونين. كما رفض الذهاب في رحلات تنظمها سلطات الاحتلال للمناطق المحتلة عام ١٩٤٨. ولذلك تمت إقالته وتعيين رشدي الشوا رئيسا للبلدية والريس نائبا له، لكنه رفض عمله

الجديد، فتم اعتقاله. والحقيقة أن إسرائيل كانت تنوي اعتقاله منذ البداية لاعتقادها أن رئيس بلدية غزة المعين من قِبل المصريين وثيق الصلة بهم(٣٧).

محاولة إسرائيل ضم قطاع غزة:

كانت الفترة بين ٢ نوفمبر ١٩٥٦ تاريخ احتلال إسرائيل للقطاع، و٦ مارس ١٩٥٧ تاريخ انسحابها منه هي فترة انقطاع الإدارة المصرية. وكانت من أدق الفترات، فعلى الرغم من قصرها حيث بلغت أربعة أشهر، فقد شهدت أحداثا مهمة، وكان مستقبل القطاع وصلته بالإدارة المصرية موضع جدل. ففي ٧ نوفمبر ١٩٥٦ طلبت الأمم المتحدة من إسرائيل الانسحاب إلى ما وراء خطوط الهدنة المعينة بموجب اتفاق عام ١٩٤٩، وطلبت من إنجلترا وفرنسا سحب قواتهما من الأراضي المصرية، وقد تلكأتا إلى أن تأتي قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة. ومن جانبها وافقت مصر على القوة الدولية، على أساس عدم الربط بين القوة الدولية ومشكلة القناة، والاعتراف بالسيادة المصرية في المسائل المتعلقة بوجود القوة الدولية ومهمتها، وبقائها حتى تنتهي من مهمتها في الإشراف على وقف إطلاق النار وانسحاب القوات المعتدية(٣٨).

ويعود تشكيل قوة الطوارئ (UNEF) United Nations Emergency Force إلى ٤ نوفمبر ١٩٥٦، فبموجب القرار رقم ٩٩٨ طلبت الجمعية العامة من الأمين العام وضع خطة لإنشاء قوة دولية طارئة لتأمين وقف أعمال القتال الناتجة عن توغل قوات إسرائيل في الأراضي المصرية وكذلك العمليات العسكرية التي تقوم بها فرنسا وبريطانيا. وفي ٥ و ٧ نوفمبر وبموجب القرارين ١٠٠٠ و ١٠٠١ أنشأت الجمعية العامة قيادة لقوة الطوارئ الدولية، وعينت الجنرال أديسون بيرنز Eedson Louis Millard Burns قائدا لها(٣٩).

ولكن كان لدى إسرائيل نية للبقاء فيما تعتبره جزءا من أرضيها. وصرحت وزيرة الخارجية جولدا مائير G. Meir في تجمع لحزب ماباي Mapai في ١٠ نوفمبر بأن "غزة جزء لا يتجزأ من إسرائيل"(٤٠). وصرح مناحيم بيجن Menahem Begin زعيم ثاني أكبر حزب وهو

حزب هيروت Herut إنه: "لا يمكنه الانسحاب من غزة لأنها منطقة تابعة لإسرائيل[٤١]. بن جوريون عشية الهجوم على مصر قد قدم إلى نظيره الفرنسي خطة لإنشاء نظام جديد في الشرق الأوسط، شملت ضم سيناء وقطاع غزة، والإطاحة بعبد الناصر، وتفكيك لبنان بإنشاء دولة مسيحية في شماله وضم جنوبه، وتقسيم الأردن بين إسرائيل والعراق[٤٢].

وكان اعتقاد إسرائيل أن الترتيبات التي اتخذتها ستكفل لها تحقيق أحد بديلين وضعتهما لمستقبل القطاع وهما: ضمه أو تدويله. وكان اعتقادها أن الوضع الهادئ والإدارة المتعاونة وبعض الإصلاحات أمور ضرورية لضمان عدم عودة القطاع إلى مصر. ومع ذلك كانت السمة البارزة خلال الاحتلال الإسرائيلي هي المقاومة والمقاطعة والمطالبة بإعادة القطاع لمصر[٤٣].

ومع أنه لم يكن في قطاع غزة بعد احتلاله – واضطرار الفدائيين إلى مغادرته عن طريق الأردن، واضطرار من تبقى منهم للتخفي – قوى مسلحة منظمة، اللهم إلا كتلة عريضة من الجماهير لم يتوفر لها التدريب والسلاح بشكل كبير، إلا أنها تحملت عبء المقاومة[٤٤]. ولم يبال الأهالي، الذين كانوا ما زالوا يعانون صدمة الحرب، بالجهود الإسرائيلية لإعادة الحياة الطبيعية إلى القطاع ودمج اقتصاده مع اقتصاد إسرائيل. وأعرب أصحاب المتاجر والمعلمون والعاطلون لمراسل النيويرك تايمز عن أملهم في أن تحل قوة الطوارئ محل السلطات الاحتلال الإسرائيلية وتُعيد قطاع غزة لمصر. وكان السبب وراء غضب سكان غزة ضد إسرائيل هو الخسائر في الأرواح والممتلكات منذ الاحتلال[٤٥].

وأيا ما كان الأمر، فقد بدأ مسلسل المماطلة في الانسحاب بعد أيام من إبلاغ إسرائيل الأمم المتحدة قبولها وقف إطلاق النار، فقد أعلنت في ١٣ نوفمبر أنها ستسحب قواتها بمجرد الوصول إلى وضع مرض مع قوة الطوارئ الدولية[٤٦]. وراحت تروج للحل الأفضل بالنسبة لها وهو ضم القطاع. وصرح مسئول بوزارة الخارجية الإسرائيلية أنه "لم يحدث تغيير في الوضع القانوني لقطاع غزة، ففي السابق كان هناك احتلال عسكري وإدارة مصرية، والآن هناك احتلال عسكري وإدارة إسرائيلية، وإن غزة جزء من الإقليم المسمى فلسطين، وليست جزءا من مصر، والأخيرة لم

تضمه إليها، وإسرائيل لن تضمه أيضا، خاصة أن فيه ٢١٠ ألف لاجئ يدعون حق العودة لمنازلهم في إسرائيل، وإنها تريد أن يكون لها حق حكم قطاع غزة بالأمر الواقع"(٤٧).

ولتحقيق أملها، انبرى الإسرائيليون ليُظهروا للعالم أن أهالي القطاع والمسئولين فيه راضون عنهم مؤيدون حكمهم، ولذلك كانوا يختلقون المناسبات لتوريط زعماء القطاع وإظهارهم بمظهر المتعاون، ويحشدون المراسلين الأجانب لمشاهدة زعماء القطاع وهم يحضرون احتفالاتهم، ويبالغون في تصويرهم، وينشرون ذلك في أوساط الأمم المتحدة والولايات المتحدة(٤٨).

كما حرصت إسرائيل على إظهار حكمها للقطاع بمظهر المستقر، وتعمدت وزيرة خارجية إسرائيل تزييف الواقع وقلب الحقائق والتأكيد على أن علاقات سكان قطاع غزة مع السلطات ودية، واتهام مصر بإثارة أزمات أمام السلطات الإسرائيلية. ففي ٢٢ نوفمبر ١٩٥٦ وردا على طلب همرشولد Hammarskjöld السكرتير العام للأمم المتحدة معلومات عن الموقف في قطاع غزة، أرسلت جولدا مائير خطابا إليه أشارت فيه إلى "وقوع مشاغبات في رفح يومي ١٠ و١٢ نوفمبر أثارها عملاء لمصر، وأن الغوغاء هاجموا مخزنا للأغذية يتبع هيئة الإغاثة مما اضطر السلطات إلى اتخاذ إجراءات لمنع النهب والتخريب، وأمكن إعادة النظام. وأصبحت علاقات السكان ودية مع السلطات التي بذلت جهدا لصيانة المرافق العامة، وأعادت خدمات المياه والكهرباء. واستأنفت الشئون الصحية خدماتها، وأن المستشفى الذي يعمل فيه أطباء مصريون يحصل على احتياجاته. وأن المعاهد الدينية ودور العبادة والخدمة الاجتماعية عادت تعمل. وأنه في ١٧ نوفمبر زار غزة الممثل البابوي المسيحي في إسرائيل، وأبدى رضاه عن الترتيبات. وأضافت مائير أن هيئة الإغاثة استأنفت عملها في توزيع الأغذية على المهاجرين مرة كل أسبوعين، وجرت عملية التوزيع الأولى في ١٠ نوفمبر وستبدأ الثانية في ٢٥ نوفمبر. كما سيستأنف مجلس بلدي غزة عمله قريبا". وأنهت خطابها مُعربة لهمرشولد عن ترحيب إسرائيل بزيارة مندوب عنه للحصول على معلومات عن الموقف بالقطاع بوسائل مباشرة(٤٩).

وفي ٢٣ نوفمبر أطلع همرشولد الجمعية العامة للأمم المتحدة على التقارير المتضمنة نتيجة مباحثاته مع الحكومة المصرية بشأن قوات الطوارئ الدولية، وأيضا مشروع القرار المقدم من ٢١ دولة آسيوأفريقية تطالب فيه بالانسحاب الفوري للقوات الإنجليزية والفرنسية والإسرائيلية. وأبدى Shepilov المندوب السوفيتي استياءه من أن التقارير تُشير إلى أن الردود التي تلقاها الأمين العام من الدول الثلاث لا توحي بالوصول لنتيجة، وأنها وضعت شروطا للانسحاب [٥٠].

وقد دافع أبا إيبان Abba Eban مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة[٥١] أمام الجمعية العامة في ٢٣ نوفمبر عن بقاء إسرائيل في سيناء وقطاع غزة، فصرح بأن وجود قاعدة عسكرية مصرية في سيناء لن يكون لها أي غرض سوى الهجوم على إسرائيل، وستتدفق الأسلحة مرة أخرى على سيناء استعدادًا لجولة تالية، وأنه ستنطلق من قطاع غزة – الذي استولت عليه مصر بالعدوان قبل ثماني سنوات – فرق الفدائيين لمهاجمة المستوطنات الإسرائيلية، التي عرفت الهدوء في الأسابيع الماضية، وأن هناك حلولا أخرى فيما يتعلق بقطاع غزة غير إعادته لمصر، لأن اضطلاع مصر بدور في غزة يجعل السلام بين مصر وإسرائيل مستحيلا[٥٢].

ومن جانبه أعرب شبيلوف عن رفض الاتحاد السوفيتي اقتراح إسرائيل عدم إعادة قطاع غزة وجزيرتي تيران وصنافير في خليج العقبة إلى مصر، وتدويلهم وتركهم تحت مراقبة الأمم المتحدة. وكان لوكانوف Lukanov مندوب بلغاريا أكثر جرأة في تعقيبه على كلمة نظيره الإسرائيلي، فأعلن أن تصريحات الإسرائيليين المتكررة بأن إسرائيل لا تنوي التقيد باتفاق الهدنة، تجعل قرار الجمعية العامة خيالا، وأن ممثلي إسرائيل يعلنون بشكل قاطع نيتهم في الاحتفاظ بقطاع غزة. وأعرب عن اعتقاده بأن إسرائيل ليس لها حق في القطاع، وأن رفضها إخلاء القطاع دليل على أن هدفها من الهجوم على مصر هو الرغبة في الاستيلاء على مزيد من الأراضي، على الرغم من الادعاء بأن الهجوم تم للدفاع عن النفس[٥٣].

ومن جانبها حرصت مصر على التنديد بفظائع الإسرائيليين في قطاع غزة، ففي بيانها للعالم في ٢٠ نوفمبر طالبت الأمم المتحدة بالتحقيق في الاعتداء الوحشي على المدنيين. وأكدت

أن القوات الإسرائيلية بعدما طردت المراقبين الدوليين؛ قامت بأعمال انتقامية ضد المدنيين العرب قُتل خلالها عدد كبير منهم، وأن إحدى هذه المذابح وقعت على مرأى ومسمع رجال وكالة غوث اللاجئين في غزة عندما كان اللاجئون مجتمعين لتسلم مخصصاتهم، وقُتل في هذه المذبحة ٥٠ من المدنيين وأُصيب كثيرون بإصابات خطيرة نتيجة لوحشية القوات الإسرائيلية(٥٤). وفي ٢٣ نوفمبر دعم الاتحاد السوفيتي في الجمعية العامة للأمم المتحدة طلب مصر بالتحقيق في الفظائع التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية في غزة والعريش والقوات الإنجليزية والفرنسية في بورسعيد. وفي الجلسة التالية أكد مندوب لبنان أن العالم قلق وينتظر انسحاب القوات المعتدية من مصر ومن جزر تيران وصنافير ومن سيناء وقطاع غزة، وإنه خاض ما يكفي من الحروب ويسعى للعيش في سلام، ولذا ينتظر عمل حاسم من جانب الأمم المتحدة. وقد أيد المندوب الألباني Shtylla نظيريه اللبناني والسوفيتي، مؤكدا أن الوضع الخطير الذي نشأ في الشرق الأوسط بسبب العدوان المشترك من جانب فرنسا وبريطانيا وإسرائيل قد تفاقم بسبب عدم الامتثال لقرارات الأمم المتحدة، مضيفا إلى أن التقارير التي تصله كل يوم تكشف قسوة الغزاة وما يرتكبونه بحق السكان الأبرياء في غزة وبورسعيد(٥٥). والواقع أن الاعتداءات الإسرائيلية كانت سياسة ممنهجة، وليست كما ادعت إسرائيل رد فعل على حوادث الشغب التي تقع من أهالي قطاع غزة بتحريض مصري. وربما كان الغرض إخضاع القطاع تمهيدا لضمه أو إرهاب الأهالي لحملهم على تركه.

وقد أسفر نشاط وزير خارجية مصر، ووُجهت انتقادات حادة لإسرائيل، فأوضح مندوب تشيكوسلوفاكيا أن القوات الأنجلو فرنسية والإسرائيلية بدلا من الامتثال لقرارات الأمم المتحدة ومغادرة الأراضي التي تحتلها، فإنها تعزز موقفها وتواصل ارتكاب فظائع في قطاع غزة وبورسعيد. وأشار مندوب العراق أنه عندما تحدث ممثل إسرائيل في ٢٧ نوفمبر اعتقد أنه جاء للتعبير عن أسف حكومته للهجوم على مصر أو أسفها لإطلاق النار على اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة أو أنه جاء ليعلن تاريخ انسحاب القوات الإسرائيلية وراء خطوط الهدنة(٥٦).

وإزاء دعم إنجلترا وفرنسا لإسرائيل في خططها للاحتفاظ بقطاع غزة ورفض عودته لمصر، استنكر بعض المندوبين ذلك، وأعرب مندوب سوريا عن أسفه لأن التصريحات الإنجليزية والفرنسية تدعم رغبة إسرائيل في عدم السماح لمصر بالعودة إلى قطاع غزة، وأن إنجلترا وفرنسا يؤيدان احتفاظ إسرائل بالقطاع(٥٧).

وفي إطار محاولتها الترويج لبقاء قطاع غزة تحت سيطرتها وخطورة تركه لمصر، اتهمت وزيرة خارجية إسرائيل في كلمتها أمام الجمعية العامة في ٥ ديسمبر مصر باستخدام قطاع غزة كقاعدة لتهديد إسرائيل، وأن هناك حربا تُمارس ضد إسرائيل بدأت بحملة الفدائيين التي أطلقها جمال عبد ناصر في صيف ١٩٥٥. وأعضاء الجمعية العامة يعرفون أن هؤلاء الفدائيين تم تدريبهم من قبل ضباط الجيش المصري، وتم تجنيدهم من بين سكان قطاع غزة الذي استولت عليه مصر عام ١٩٤٨، وأن جماعات من الفدائيين تمركزت في سيناء وقطاع غزة. وأن حدود إسرائيل الطويلة تجعلها عرضة للفرق الإرهابية التي تعبر الحدود ليلا لإطلاق النار على أي منزل إسرائيلي أو أي رجل أو امرأة أو طفل. وأكدت مائير أن الاغتيالات التي ارتكبها الفدائيون كانت موضع ترحيب من إذاعة القاهرة بكلمات لم تدع مجالا للشك في هوية منظمي هذه الاعتداءات. وأضافت أن عبد الناصر كان يخطط لجولة ثانية من الحرب لتدمير إسرائيل(٥٨).

على أية حال جلت إنجلترا وفرنسا عن بورسعيد في ٢٣ ديسمبر، وتلكأت إسرائيل وظلت تحتل سيناء وغزة متجاهلة قرارات ٢، ٤، ٦ نوفمبر ١٩٥٦ بضرورة الانسحاب. فلم يكن بن جوريون يريد الخروج خالي الوفاض؛ فكان هدفه منع مصر من العودة لحكم غزة وحل مشكلة مضيق تيران وضمان حرية المرور لإسرائيل(٥٩). ولذا طالب بأن يكون لقوة الطوارئ الدولية صفة دائمة، وترابط على الجانب المصري من الحدود وتستمر في احتلال شرم الشيخ، ويكون وجودها في غزة ذا صفة سياسية وليس عسكرية بمعنى أن يُدول القطاع(٦٠). ولكن لم تكن مهمة بن جوريون سهلة، فكان عليه مواجهة الدبلوماسية المصرية وأهالي غزة.

وفي ٢ ديسمبر ١٩٥٦ أعلنت إسرائيل أنها ستبدأ الانسحاب من سيناء. وقد استمر انسحابها على مراحل خلال شهري ديسمبر ١٩٥٦ ويناير ١٩٥٧، وكل مرحلة كانت تطلب مفاوضات بين مندوبها في الأمم المتحدة وهمرشولد[٦١]. ففي ٣ ديسمبر ١٩٥٦ سحبت قواتها من منطقة قناة السويس بطول القناة على مسافة ٥٠ كيلو مترا، وقد مكن هذا قوة الطوارئ الدولية من تولي موقعها لأول مرة على طول قناة السويس، وتهيئة الظروف التي قد تبدأ فيها أعمال التطهير. وفي ٨ يناير سحبت قواتها إلى الشرق ولم تترك أية قوة غرب العريش. وأبلغت همرشولد أنه بذلك تم إخلاء الجزء الأكبر من صحراء سيناء حسبما تعهدت له في ٢١ ديسمبر، وأن هذا الإجراء سيسمح بدخول قوة الطوارئ إلى العريش وسانت كاترين، وأنها ستقوم بإخلاء ما بين ٢٥ إلى ٣٠ كيلو مترا في صحراء سيناء، باستثناء شرم الشيخ[٦٢]. ولم تشر إلى قطاع غزة.

وبالتزامن مع ذلك، ومن منطلق عزم إسرائيل عدم التخلي عن قطاع غزة؛ بحث المسئولون نقل اللاجئين من قطاع غزة إلى سيناء باعتبار ذلك مسألة مُلحة. ففي ٢٣ ديسمبر اجتمع رئيس وزراء إسرائيل مع الرئيس إسحق بن تسفي Ben-Tzvi وزوجته راحيل ينايت Rahel Yanait، وكانت الأخيرة من قادة حزب ماباي الذين انضموا إلى حركة الأرض الكاملة التي دعت إلى ضم قطاع غزة. وركزت المحادثات على مستقبل قطاع غزة وسيناء. وصرح بن جوريون لراحيل: "إننا نتمسك بغزة، ولا نحتاج إلى الـ ٣٠٠ ألف لاجئ، ومن الأفضل أن تتعامل معهم الأونروا". وسألها عن رأيها في إعادة توطين لاجئي غزة ؟ فاقترحت توطينهم في العريش. ومن منطلق الواقعية السياسية؛ علق بن جوريون بأنه يعتبر قطاع غزة جزءا من الوطن، ولا مندوحة عن التمسك به؛ لكن إسرائيل لا تستطيع تحدي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وسوف تضطر لإخلاء سيناء، ومن ثم لا قيمة للتفكير في توطين أهالي غزة في العريش[٦٣].

وفضلا عن بن جوريون وراحيل وتسفي، تبنى المسئولون في وزارة الخارجية الإسرائيلية فكرة ضرورة الاحتفاظ بقطاع غزة وتفريق اللاجئين المقيمين فيه. فجاء في مذكرة موشي بارتور Moshe Bartor مدير الإدارة الاقتصادية بوزارة الخارجية: "بما أننا مصممون على البقاء في

القطاع، فعلينا تحمل مسئولية ٢٠٠٠٠٠٠ لاجئ. ولن يكون بإمكاننا إبعادهم عن القطاع إلا من خلال عملية توطين منظمة. وفي ذلك نحتاج لمساعدة الأمم المتحدة والولايات المتحدة"[٦٤].

ولما كان يهم إسرائيل في المقام الأول عدم عودة قطاع غزة لمصر، وفي المقام الثاني ضمه أو تدويله، راحت تهدد بالاشتباك مع قوات الأمم المتحدة إذا دخلت غزة. وأعلن وزير داخليتها أن قوات إسرائيل لن تقوم بأي عملية انسحاب أخرى، وأن سيطرة الأمم المتحدة على قطاع غزة لم تكن كافية لمنع الفدائيين من شن عمليات ضد إسرائيل، وإن احتلال الأمم المتحدة للقطاع قد يؤدي إلى وقوع اشتباكات بين إسرائيل وقوات الأمم المتحدة. وصرح عضوٌ بالكنيست "أن إسرائيل يجب أن تعارض أي انسحاب آخر حتى لو أدى ذلك إلى فرض عقوبات عليها". وطالب السياسيون من مختلف الأحزاب بالتمسك بغزة والجزيرتين الواقعتين في خليج العقبة وبعض المواقع في سيناء التي تسيطر على مدخل ميناء إيلات[٦٥].

وفي ٩ يناير ١٩٥٧، وعلى الرغم من حداد أهالي غزة، أراد الإسرائيليون إقامة حفل في متنزهٍ يحضرها وجهاء المدينة، وتُذاع بالراديو والتليفزيون، ويحشدون لها المراسلين ويأخذون ما يمكنهم من أفلام وصور ينشرونها في الأوساط الدولية، ليكون ذلك دليلا على رضاء الأهالي ببقاء غزة تحت الحكم الإسرائيلي. وكانوا يأملون أن يتبارى الخطباء في الحفل يمدحونهم بالخطب التي أعدها الحاكم العسكري والمخابرات الإسرائيلية، لكن خاب ظنهم. ورفض وجهاء غزة ومنهم القاضي فاروق الحسيني والدكتور عبد الشافي الحضور، دون اكتراث بالتهديد[٦٦].

وكان الإسرائيليون قد حاولوا أيضا استمالة الأب يوحنا رئيس كنيسة اللاتين، ووعدوه بإتمام بناء الكنيسة وإصلاح ما أصابها. وطلبوا منه إقامة صلاة عيد الميلاد، ليستغلوا ذلك دعائيا، ويكسبوا عطف العالم، ويهيئوا له أن الحياة عادية وأن أهالي القطاع يمارسون طقوسهم، لكنه رفض قائلا: "إن البلاد في حالة حداد على شهدائها". في حين أقام صلاة شكر يوم جلاء الإنجليز عن بورسعيد، وألقى خطبة أشاد فيها بمصر، ووصفها بأنها مضيافة أكرمت المسيح أول لاجئ إليها، ودعا الله أن يُخلص غزة من المحتلين، ودعا للرئيس المصري[٦٧].

وعلى الجانب الآخر نشطت الدبلوماسية المصرية، وصرح وزير الخارجية المصري في رسالته في ١١ يناير ١٩٥٧ إلى الأمين العام أن إسرائيل لا تمتثل للقرارات المتعلقة بسحب قواتها من جميع الأراضي التي غزتها منذ ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦. وأنه لا ينبغي السماح لها بجني أي ثمار أو الاستفادة من عدوانها أو الاستمرار في ارتكاب الأعمال الوحشية وأعمال التدمير ضد الأفراد والمنازل والطرق والمنشآت والممتلكات المصرية في الأرض التي احتلتها[٦٨]. وفي ١٣ يناير ١٩٥٧ زار محمود فوزي همرشولد وتباحث معه في طلب مصر دعوة الجمعية العامة إلى اجتماع لبحث امتناع إسرائيل عن الانسحاب إلى ما وراء خطوط الهدنة انسحابا تاما[٦٩].

وفي ١٤ يناير أبلغت إسرائيل الأمين العام بقرارها إخلاء سيناء بالكامل في ٢٢ يناير، باستثناء شرم الشيخ على الساحل الغربي لخليج العقبة والذي يضمن لها حرية الملاحة في خليج العقبة، وأبلغته باستعدادها للدخول في محادثات معه. وفي اجتماع عُقد في اليوم نفسه، أشار إيبان إلى رغبة حكومته في بدء المناقشات بشأن الترتيبات المتوخاة لمنطقة غزة[٧٠].

وفي الوقت الذي بدأت فيه القوات الإسرائيلية تنسحب من العريش في ١٤ يناير بعد ثمانين يوما من احتلالها، زاد الحديث عن عودة الإدارة المصرية لقطاع غزة[٧١]. وفي اليوم التالي وبعد انسحاب مؤخرة القوات الإسرائيلية من موقعها على بعد ٥ كم غرب العريش؛ دخلتها قوات الطوارئ. وتحركت من القنطرة شرق قوة من حرس الحدود من ٥٠٠ فرد برئاسة اللواء سمير توفيق محافظ سيناء لتتسلم العريش. وفي ١٦ يناير دخلت كتيبة يوغوسلافية من قوات الطوارئ العريش. ووصل الجنرال بيرنز قائد قوات الطوارئ والكولونيل فانيفوديتش قائد الكتيبة وسلماها إلى قوات الحدود المصرية، وتم رفع علم مصر على مبنى المحافظة[٧٢].

وقد أعرب كريشنا مينون Krishna MENON مندوب الهند بالأمم المتحدة عن قلق حكومته نتيجة لما قامت به القوات الإسرائيلية قبل انسحابها من العريش. واستشهد بما نشرته النيويوك تايمز: "أن اليوغسلافيين اكتشفوا أن الإسرائيليين قاموا بمهمة هدم شاملة في العريش،

وبدت منطقة الثكنات جنوب شرق المدينة تشبه شيئا ما ضربه الإعصار، وتم تدمير عشرات المنازل، وكان الطريق إلى المطار مملوءا بألواح من الأسطح المجلفنة التي مزقتها الانفجارات"[٧٣].

على أية حال بدأت قوات الطوارئ تتقدم نحو غزة، فتحركت الكتيبة اليوغوسلافية شرقا على الطريق المؤدي إلى غزة. ووصلت في ١٧ يناير إلى نقطة تبعد ٢٥ كم شرق العريش[٧٤].

وفي الوقت الذي اضطرت فيه إسرائيل للانسحاب من العريش عزمت على البقاء في قطاع غزة وعدم التفريط فيه لمصر. وكانت سياستها تقوم على التوقف لأطول فترة عن سحب قواتها من باقي سيناء، والإعراب عن تمسكها بقطاع غزة. ولذا أعاد الإسرائيليون فرقة يوغسلافية تابعة لقوات الأمم المتحدة في ١٦ ديسمبر ١٩٥٦ كانت في طريقها إلى غزة[٧٥]. وأكد بن جوريون استعداده للمخاطرة وتحمل العقوبات، بالرغم من قلقه من إمدادات النفط [٧٦].

وعندما وصلت القوات الإسرائيلية المنسحبة وسط سيناء، وفي اجتماع الجمعية العامة في ١٧ يناير ١٩٥٧ ألقى وزير خارجية مصر كلمة حَمَل فيها بشدة على إسرائيل، وأكد أن الجمعية العامة تواجه الحالة الصارخة التي نتجت عن العدوان الذي شنته إسرائيل على الأراضي المصرية، وارتكابها جرائم وفظائع لا حصر لها ضد سكان سيناء وقطاع غزة، وتدمير الطرق والمنشآت والممتلكات بشكل منهجي. وأنها على الرغم من مطالبة الجمعية العامة لها مرارا وتكرارا بالالتزام بقراراتها بالانسحاب دون شرط من الأراضي التي احتلتها، فإنها تُصر على رفض اتمام الانسحاب، وتختار أن تأخذ قطعة وتترك الأخرى، وتضع شروطا في أمور لا تستدعي أية شروط، وتقوم بكل ما بوسعها لتجاهل الجهود التي تُبذل في الجمعية العامة، وإنها بذلك تهدد الأمن والسلام في الشرق الأوسط، وتجعل الجمعية العامة موضع سخرية. وأعرب فوزي في نهاية حديثة على ثقته في أن الجمعية العامة ستضطلع بمسئولياتها وتتخذ الخطوات الكفيلة بحفظ السلام في الشرق الأوسط وإرغام إسرائيل على الامتثال لقرارات الجمعية العامة[٧٧].

وأكد مندوب سيلان أن إسرائيل لم تكشف عن نواياها بوضوح فيما يتعلق بقطاع غزة، وأن الجمعية العامة فوضت الأمين العام للسعي لديها للامتثال لقرارات الأمم المتحدة، وهذا الأمر لا يحتاج للمناقشة، وأن إسرائيل ستتحدث كثيرا في الأمر، لكن هذا لن يحمل الجمعية العامة على تغيير موقفها. وينبغي على إسرائيل أن تمتثل للقرارات وتتفهم دور قوة الطوارئ الدولية.

وعلى النقيض من ذلك دعم مندوب أستراليا إسرائيل في المطالبة بضم قطاع غزة، وساق العديد من التبريرات، فوصف قطاع غزة بأنه أرض بلا صاحب وبلا جدوى اقتصادية، ومع ذلك فإنه مصدر احتكاك وإراقة الدماء، نتيجة للهجمات التي تتعرض لها إسرائيل من قطاع غزة الذي تسيطر عليه مصر، ونتيجة للغارات الانتقامية الإسرائيلية على قطاع غزة، وأنه كل بضعة أشهر تشتعل الاضطرابات في غزة وحولها، ويظل مئات الآلاف من اللاجئين بدون مأوى في مخيمات الأمم المتحدة قرب غزة، وسيزداد عددهم سنويا. ووصف الاقتراح بأن تبقى قوة الطوارئ كقوة عازلة بين الطرفين لحين الوصول إلى تسوية نهائية، بأنه اقتراح غير معقول. وأوضح ضرورة وحق إسرائيل في الاحتفاظ بقطاع غزة، وحقها في المرور في خليج العقبة(٧٨).

أما جولدا مائير فقد سردت أمام الجمعية العامة مراحل الانسحاب، وتحدثت عن مبررات إسرائيل للاحتفاظ بقطاع غزة وشرم الشيخ. فقد أعلنت عن الانتهاء الوشيك للانسحاب من سيناء، وأن عملية الانسحاب تسير بشكل منظم وتدريجي، وبالتنسيق مع قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة، وأنه بحلول ٢٢ يناير ستكون إسرائيل قد أخلت ٣٠.٠٠٠ ميل مربع من الأراضي التي كانت تحتلها في شهر نوفمبر، باستثناء شريط طوله ١٥ ميلاً على طول خليج العقبة إلى شرم الشيخ وباستثناء قطاع غزة. وأضافت أنه في محادثاتهم مع الأمين العام بشأن الانسحاب، كان من المفهوم بشكل متبادل أن مناطق شرم الشيخ وغزة ستكون موضع مناقشات في مرحلة لاحقة من الانسحاب، وبالتالي لا ينبغي أن يكون ذلك سببا للنقد أو اللوم، مما سينعكس بالسلب على المناقشات المقبلة. وشددت على أن هذه المشاكل ذات أهمية، لأنها تمس مسألة أمن إسرائيل، ولا يمكن التعامل معها باستخفاف، وإن أي تغيير في الوضع الحالي دون اتخاذ تدابير لمنع تجدد القتال

قد يؤدي إلى التوتر والعداء. وتساءلت مائير عن مدى استعداد مصر للموافقة على وقف المقاطعة الاقتصادية ضد إسرائيل ورفع الحصار عن السفن الإسرائيلية في القناة ؟ وهل تتعهد مصر بوقف نشاط عصابات الفدائيين الخاضعين لسيطرتها في قطاع غزة والدول العربية ؟ وأكدت مائير أن تصريحات ممثل أستراليا جديرة بالاهتمام(٧٩).

وكانت جلسة الجمعية العامة في ١٧ يناير في غاية الأهمية، فعقب كلمة وزير خارجية مصر، أعربت وزير خارجية إسرائيل عن رغبتها في إحاطة الجمعية بوجهة نظر حكومتها في مسألة قطاع غزة، في محاولة منها لتبرير ضم القطاع وعدم إعادته لمصر. فأشارت إلى إنه عندما تم إنشاء دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، قام الجيش المصري بهجوم في محاولة لتدمير إسرائيل ذلك المولود الجديد. وتم إبعاد المصريين عبر الحدود الدولية إلى سيناء، ولكنهم نجحوا في طريقهم في السيطرة على شريط مستطيل ضيق يمتد عرضه ٦ أميال شمالا من الحدود المصرية لمسافة ٢٦ ميلا على طول ساحل البحر المتوسط إلى نقطة على بعد ٥ أميال من تل أبيب. وأن قطاع غزة كان جزءا من أراضي فلسطين الخاضعة للانتداب، وهو جزء جغرافي واقتصادي من النقب، وطوال ثمانية أعوام من احتلال مصر له، كان قاعدة لنشر الإرهاب والفوضى في إسرائيل. وأن عدد سكانه ٨٠٠٠٠٠ فقط، ويوجد فيه ٢٠٠ ألف لاجئ يتلقون مساعدات من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين. وطوال سيطرة مصر على القطاع، لم تقم بضمه، وعاملته كأرض محتلة ووضعته في يد السلطات العسكرية المصرية. وفي حكم أصدرته محكمة القضاء الإداري بالقاهرة في سبتمبر ١٩٥٥، قيل إن قطاع غزة خارج الأراضي المصرية، وأن السلطات المصرية تمارس نوعا من السيطرة على جزء من أراضي فلسطين. وطوال احتلالها للقطاع الذي انتهى في نوفمبر ١٩٥٦، تصرفت مصر في غزة كمحتل، ولم تتخذ إجراء لتحسين حالة القطاع، وتم فرض قيود على مرور الأشخاص والبضائع من غزة إلى مصر. ونتيجة لذلك فر العديد من سكان غزة إلى الأردن ودول عربية أخرى.

وادعت أن الغرض الوحيد الذي تحقق لقطاع غزة أثناء الاحتلال المصري هو توفير قاعدة ملائمة للعدوان على إسرائيل تمتد إلى عمق أراضي إسرائيل، حيث كان قطاع غزة في موقع ممتاز كنقطة انطلاق لهذا الغرض. وخلال سنوات السيطر المصرية شُنت الهجمات بصورة مستمرة ضد أرض وشعب إسرائيل وضد ممتلكات إسرائيل والمنشآت الحيوية، وأسست مصر سلسلة متماسكة من مواقع الأسلحة على طول خط الترسيم بالكامل، مما عرّض القرى الإسرائيلية إلى نيران متقطعة وجعلت الحياة لا تطاق في مناطق واسعة. وبلغ إجمالي الخسائر في الأرواح بين القتلى والجرحى في إسرائيل نتيجة للهجمات التي انطلقت جميعها تقريبا من قطاع غزة نحو ٥٧٣ فضلا عن أعمال التخريب والسلب والنهب(٨٠).

ومضت مائير تعرض للحقائق حسبما تراها إسرائيل، فأعلنت أنه في صيف عام ١٩٥٥ أطلقت مصر شكلا جديدا من أشكال العدوان على إسرائيل من قطاع غزة، اعتمد فيه على عناصر فقيرة من سكان القطاع ومخيمات اللاجئين، ونظمت القيادة المصرية وحدات الفدائيين كتكوين عسكري تابع للجيش المصري، ونفذت هذه الوحدات عمليات مكثفة ضد إسرائيل، فنصبت عدة كمائن، وقتلت نساء وأطفالا، ونسفت آبارا ومنشآت للمياه، وهدمت منازل كان فيها المزارعون وعائلاتهم نائمين، وتُوجت هذه الفظائع بعمليات كبرى خلال أغسطس وسبتمبر ١٩٥٥ وإبريل وأكتوبر١٩٥٦. وتحت إشراف القوات المصرية، وبواسطة الأسلحة الهجومية التي تم الحصول عليها في النصف الأول من عام ١٩٥٦، كان لقطاع غزة دور كمركز للعصابات الفدائية وكقاعدة متقدمة للجيش المصري تقع على بعد ساعة بالسيارة من تل أبيب.

وللتأكيد على دور مصر وعلاقتها التنظيمية بالفدائيين في قطاع غزة، أعلنت مائير أن وثيقة مصرية تاريخها سبتمبر ١٩٥٥، عبارة عن خطاب أرسله رئيس مكتب المخابرات في غزة العقيد مصطفى حافظ إلى حاكم القطاع يطلب منه التدخل في محاكمة صالح يونس مبارك، وذكر في الخطاب أن يونس "يمثل مكتبنا، وتم الاعتماد عليه في أداء مهام مهمة وخطيرة خلال الفترة التي عمل فيها في مكتبنا، وكان نموذجا للرجولة والشجاعة، وأظهر دائما حبه واستعداده

للتضحية من أجل مصر، وأسهم في الحصول على معلومات عسكرية مهمة، وتطوع للعمل مع الحرس الوطني الفلسطيني، وأجرى العديد من عمليات التسلل إلى إسرائيل، التي كان لها عواقب مهمة، لأنها أشاعت الخوف في الإسرائيليين ورفعت اسم مصر بين الشعوب العربية. وأسهبت مائير في ذكر تفاصيل العمليات التي قام بها فدائيو غزة والتي أسهم فيها يونس مبارك.

وبالغت جولدا مائير في الحديث عما شهده القطاع في ظل الحكم الإسرائيلي من تحسن، مستشهدة بتقرير ممثل الأمين العام، الذي زار القطاع في نهاية نوفمبر، فأشارت إلى أن السلطات الإسرائيلية وضعت برنامجا لاستقرار الحياة في قطاع غزة، وأنها تتعاون مع المسؤولين المحليين، وتسمح للأونروا بالعمل في جميع أنحاء القطاع، وأن كثيرا من الإصلاحات تمت خلال الفترة القليلة الماضية. وأشارت إلى قلة عدد الجنود الإسرائيليين مقارنة بالقوات المصرية التي كانت في القطاع قبل ٢ نوفمبر[٨١]. وهكذا أراد الوفد الإسرائيلي أن يُشعر أعضاء الجمعية العامة بأن حكومته بحاجة إلى بعض الضمانات بشأن قطاع غزة والملاحة في خليج العقبة.

وفي أول تعقيب على كلمة وزيرة خارجية إسرائيل، أشار أوروتيا Urrutia مندوب كولومبيا إلى أن أعضاء الجمعية العامة يعترفون بأن لإسرائيل الحق في توضيح وتعريف حقوقها فيما يتعلق بمرور سفنها في خليج العقبة، وأنه ينبغي دراسة الوضع الذي نشأ في قطاع غزة، وهذه مواضيع يمكن للجمعية أن تتعامل معها، لكن لا يمكن إدراجها في جدول أعمالها أو مناقشتها قبل انسحاب القوات الإسرائيلية إلى خط الهدنة، ويجب ألا يترتب على استخدام إسرائيل للقوة قبل بضعة أسابيع اكتساب مزايا عندما تناقش هذه الأمور، وأن الأمم المتحدة لن تسمح لنفسها بقبول حل سريع على أساس الأمر الواقع. وناشد المندوب الكولومبي إسرائيل أن تُسهل هذا الحل؛ وأكد إمكانية إدراج البنود الجديدة التي تهتم إسرائيل بها في جدول الأعمال بمجرد سحب قواتها[٨٢].

وفي الجلسة الثانية في نفس اليوم، أثنى المندوب الأمريكي كابوت لودج Cabot Lodge على حرص الجمعية العامة منذ البداية على وقف إطلاق النار والانسحاب الفوري

لجميع القوات من الأراضي المصرية. وأشار إلى أنه على الرغم من انسحاب القوات البريطانية والفرنسية، لم تسحب إسرائيل قواتها بالكامل ولم تمتثل لقرارات الجمعية العامة. وأن حكومته تدعم بشكل لا لبس فيه الانسحاب الكامل وراء خطوط الهدنة، وأنها أيدت قرارات الجمعية العامة في هذا الشأن، وما زالت تتمسك بهذا الرأي، وستصوت لصالح مشروع القرار المعروض على الجمعية، وتدرك الحاجة إلى مزيد من المشاورات مع الجنرال بيرنز والأمين العام استعدادا لانسحاب قوات إسرائيل من قطاع غزة. ووصف مشروع القرار المعروض بأنه تكرار للموقف الذي اتخذته الجمعية، وأنه مشروع قرار معقول ومعتدل، ويتجنب الإدانة والحرمان، ويركز على المشكلة العاجلة. وأعلن تأييده لما ذكره الأمين العام في تقاريره من أن الانسحاب هو مرحلة أولية وأساسية لإقرار السلام، وأن الامتثال لقرارات الجمعية العامة سيؤدي للوصول إلى نتائج بناءة[٨٣].

وفضلا عن المواقف الإيجابية للمندوب السوفيتي والمندوبين العرب، أدلى ساتو Sato مندوب اليابان بدلوه، فأعلن أن مصر لها حق لا جدال فيه في المطالبة بالانسحاب الفوري من غزة وشرم الشيخ، ومع ذلك فإنها أبدت ضبط النفس، وذلك رغبة منها في تسهيل مساعي الأمم المتحدة لحل المشكلة. وأعرب عن أمل حكومته في أن تقر الجمعية العامة مشروع القرار المعروض عليها بأغلبية ساحقة، لأنه يتميز بالحكمة.

وفي حين حاول مندوب نيوزيلندا المراوغة من أجل تأييد إسرائيل، وتحدث عن الهجمات التي تتعرض لها إسرائيل من قطاع غزة، وعن مهام قوات الطوارئ الدولية، وضرورة أن تكون عازلة بين مصر وإسرائيل، كان مندوب بوليفيا أكثر انضباطا في انتقاء كلماته، فوصف الوجود الإسرائيلي في قطاع غزة بالاحتلال، وأعلن ضرورة الاعتراف بأن احتلال إسرائيل لغزة يجعل مهمة الأمين العام للتوفيق بين الطرفين أكثر صعوبة، وأن وجود قوات إسرائيلية في قطاع غزة يجعل مشكلة اللاجئين العرب المحتدمة قابلة للانفجار بشكل خطير، وأن إصرار إسرائيل على موقفها سيكون مصدرا دائما لإثارة الدول الآسيوية والأفريقية[٨٤].

وفي اليوم التالي أعلن كريشنا مينون انضمام وفد الهند إلى الوفود التي طالبت في الجلسة السابقة بإقرار الجمعية العامة مشروع القرار الذي قدمته ٢٥ دولة. وأضاف أنه وإن كان يجب إتاحة المزيد من الوقت لمناقشته، فلا يمكن لأي عضو بما في ذلك إسرائيل، أن تشكو من وجود أي محاولة لفرض هذه المسألة، لأنه لا يخرج عن كونه مجرد تذكير بتنفيذ القرارات التي تم اتخاذها قبل أكثر من شهرين، وأولها قرار ٢ نوفمبر. كما أشار مينون إلى رفضه أية شروط مُسبقة من إسرائيل، وأكد إصرار حكومته على أنه لا يجب ولا يمكن أن تُستخدم قوات الطوارئ الدولية كقوة احتلال. وأشار إكرام الله Ikramulla مندوب باكستان أنه يجب أن تنسحب القوات الإسرائيلية من أي أرض محتلة تحت أي ذريعة، وأنه لا يمكن لإسرائيل تحدي الرأي الذي أقرته الأغلبية في الجمعية العامة، وأن وفد باكستان يقدر الجهود التي يقوم بها الأمين العام ويطلب منه أن يواصل جهوده بما يضمن انسحابا إسرائيليا كاملا غير مشروط في غضون خمسة أيام، وأن الحجة بأن إسرائيل لا تستطيع الانسحاب من قطاع غزة وصحراء سيناء نظرا لأهميتهما الإستراتيجية، لا يمكن قبولها، وأن ذلك سيشكل سابقة خطيرة إذا سُمح للبلدان باجتياح الأراضي المجاورة ثم المطالبة بتسوية الخلافات في ظل احتلال قواتها للأراضي المتنازع عليها.

وصرح المندوب السعودي أنه مما يحسب لمصر أنها لم تفكر في ضم قطاع غزة، وكانت تحاول الحفاظ على هويته، في انتظار التسوية النهائية للمسألة الفلسطينية، مما يعني أنها كانت مجرد وصية على القطاع[٨٥]. وأعلن مندوب ليبيريا، تأييد بلاده لمشروع القرار الذي يطالب إسرائيل بالانسحاب الفوري من غزة. وأعرب عن مخاوفه أن يرى العالم حربا عالمية ثالثة. وانتقد المندوبين الذين اعترضوا على أن قطاع غزة – الذي تُصر إسرائيل على التمسك به حتى يتم اتخاذ ترتيبات بشأنه – ليس جزءا من مصر. وأكد أن حكومته لا تعتبر ذلك مبررا لرفض إسرائيل إخلاء قطاع غزة، ونوه بأن جزءا كبيرا من صحراء النقب تسيطر عليه وتديره إسرائيل كما لو كان جزءا منها ليس في الواقع جزءٌ من إسرائيل[٨٦].

وبشجاعة عارض وفد بيلاروسيا وجهة النظر الإسرائيلية، وأعلن ضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية فورا من الأراضي المصرية بما في ذلك قطاع غزة وشرم الشيخ، وأن جميع الأراضي التي احتلتها يجب أن تُعاد إلى أصحابها الشرعيين وهم المصريون. وناشد الجمعية العامة أن تتخذ المسار الصحيح برفض المقترحات التي تهدف إلى ضم غزة. وأكد أن هذه الخطوة ستُستقبل بارتياح من الشعب المصري وشعوب الدول العربية. وختم مندوب بيلاروسيا كلمته بأن بلاده ستصوت لصالح مشروع القرار الذي تقدمت به ٢٥ دولة أسيوأفريقية والذي يقضي بضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي المصرية خلال خمسة أيام(٨٧).

وعلى الجانب الآخر، وجدت إسرائيل تفهما من بعض الدول فيما يتعلق بضرورة حصولها على ضمانات قبل انسحابها من غزة وشرم الشيخ، وفي مقدمتهم فرنسا وأستراليا وكندا والنرويج ونيوزيلندا وإيرلندا وبلجيكا. وكان جوهر اقتراح الدول المذكورة، أن تحتل قوات الأمم المتحدة قطاع غزة وخليج العقبة. وقد عارض بعض المندوبين هذا مؤكدين أن قبوله يعني أن تُحرم مصر من استعادة قطاع غزة وأراضيها، ويعني أيضا استبدال احتلال إسرائيل الحالي لقطاع غزة وشرم الشيخ باحتلال غير محدد لهذه المناطق من قبل قوات الأمم المتحدة. وهذه المقترحات تتعارض مع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة، فعلى سبيل المثال في القرار الذي اتخذ في ٥ نوفمبر ١٩٥٦ في أول دورة طارئة للجمعية العامة، ذُكر أن قوة الأمم المتحدة أُنشئت فقط لتأمين وقف أعمال القتال في مصر والإشراف عليه. ولم تُمنح أي غرض آخر(٨٨).

وفي الجلسة التي عُقدت في ١٧ يناير ١٩٥٧ كان مندوب نيوزيلندا قد أكد أن حكومته وإن كانت لا تعتقد أنه يمكن لإسرائيل أن تجعل سحب قواتها من قطاع غزة ومضيق تيران مشروطا بشكل مسبق بتقديم ضمانات سريعة من الأمم المتحدة، فإنها ترى أنه يجب أن يكون الانسحاب وفق ضمانات معينة، وأنه يحق لإسرائيل في المرحلة الأخيرة من انسحابها أن تحصل على بعض التأكيدات من قبل من تثق فيهم. وأضاف أن مثل هذه التأكيدات قد تتخذ أشكالا مختلفة، ومن الممكن أن يصدر قرار بشأن هذا الموضوع ينص على أنه "بعد اكتمال الانسحاب

الإسرائيلي، ستتناول الجمعية العامة مسائل قطاع غزة وخليج العقبة"، وبدلا من ذلك أو بالإضافة إلى ذلك "من الممكن أن تصدر الوفود الرائدة إعلانات حول هذا الموضوع". وكان جوهر وجهة نظر نيوزيلندا فكرة التدويل، وقد صرح مندوبها بأن تدويل قطاع غزة وخليج العقبة يمثل خطوة في سلسلة من التدابير، وسيكون بمثابة نمط لتسوية مشكلة قناة السويس(٨٩).

وانحاز الوفد الفرنسي بشكل سافر لإسرائيل، وأكد أنه درس مذكرة الأمين العام في ١٥ يناير ١٩٥٧ بشأن الامتثال لقرارات الجمعية العامة، وأن هذه الوثيقة تبين مدى التقدم الذي تم إحرازه مؤخرا، ولكنه من غير الحكمة الانحياز لوجهة نظر طرف وتجاهل الطرف الآخر. وأسهب مندوب فرنسا في الحديث عن ضرورة منح إسرائيل ما تريده من تأكيدات، فأعلن أنه إذا كانت الجمعية ترغب في القيام بعمل مفيد، فيجب أن تُعطى إسرائيل بعض التأكيدات الضرورية. وادعى أن هناك أسبابا تجعلهم لا يعتقدون أن مصر قد وافقت ضمنيا على جميع القرارات التي تم اتخاذها في نوفمبر، وبالتالي لن يكون من العدل مطالبة إسرائيل بتنفيذ تلك القرارات بالكامل دون تأكيد بأن الأطراف الأخرى مستعدة لاحترامها. وفي إطار انتقاده لسياسة الحكومة المصرية، أشار إلى أنها لابد أن تقوم على الامتثال للتوصية الواردة في الفقرة ٤ من قرار ٢ نوفمبر، باحترام حرية الملاحة بالقناة، وإذا كانت سياستها لا تقوم على عرقلة الملاحة في خليج العقبة، فلن يكون من الصعب عليها تقديم هذه التأكيدات. ولكن للأسف لم تعط مصر أية تأكيدات(٩٠).

وفيما يتعلق بموقف الصين، فعلى الرغم من أن مندوبها تسيانج Tsiang أكد أن حكومته ستصوت لصالح مشروع القرار، لأنه ليس إلا تأكيدا لمبدأ الانسحاب الوارد في قرارات الجمعية السابقة، إلا أنها كانت مع إعطاء إسرائيل ضمانات. وقد صرح تسيانج أن مشروع القرار يعني أنه يتعين على إسرائيل إخلاء قطاع غزة وشرم الشيخ على خليج العقبة، وأنه يرى أن إسرائيل لم تقدم أية مطالبات إقليمية، لكن لديها مخاوف؛ فتخشى أن يتم استخدام قطاع غزة مرة أخرى كقاعدة للهجوم عليها، وأن مخاوف إسرائيل حقيقية، ولا يمكن اعتبارها ذريعة لمطالب أخرى،

ولذا يجب التعامل مع مخاوفها على أنها حقيقية، وعلى الأمم المتحدة أن تجد طريقة لمنح إسرائيل ضمانات بأن قطاع غزة لن يستخدم كقاعدة للإغارة عليها.

وفيما يتعلق بخليج العقبة، أوضح مندوب الصين أن إسرائيل تخشى أن تمنع مصر مجددا سفن إسرائيل من الملاحة فيه، وأن هذا الخوف من إسرائيل بناء على التجارب وليس من وحي الخيال، ولذا فمن الحكمة أن تحاول الأمم المتحدة إيجاد طريقة لتقديم بعض الضمانات لإسرائيل بشأن حرية الملاحة في خليج العقبة مستقبلا، وأكد أنه عندما يقول "بعض التأكيدات"، فإنه لا يقصد التسوية النهائية للمسألة، لأنه يعلم أن الظروف الحالية ليست مواتية(٩١).

وعقب هذه الجلسة المهمة، وفي اجتماعه بهمرشولد في ١٧ و١٨ يناير ١٩٥٧، وتنفيذا لتعليمات بن جوريون، سعى إيبان للحصول على ضمانات كشرط لإتمام الانسحاب، ولكنه فشل. حيث كانت قدرة همرشولد على تقديم ضمانات محدودة بقدر قدرة مائير على إقناع الأمم المتحدة بأن غزة لها مستقبل تحت الإدارة الإسرائيلية. وأثار موقف همرشولد قلق بن جوريون(٩٢).

وفي اجتماعات الجمعية العامة في ١٨ و١٩ يناير أيد ممثلو بريطانيا ونيوزيلندا وأستراليا وبعض الدول الغربية الأخرى احتلال قطاع غزة وشرم الشيخ من قبل قوات الأمم المتحدة. فقد اعترف ممثل بريطانيا في بيانه في ١٨ يناير أن حكومته ستؤيد تدويل الأراضي المصرية في منطقة خليج العقبة، وسترحب بوضع قطاع غزة تحت إدارة أو سيطرة دولية(٩٣). وصرح ممثل أستراليا بأن انسحاب إسرائيل من قطاع غزة وخليج العقبة يتطلب ضمان عدم احتلال هذه المواقع من قبل القوات المصرية. ثم اقترح أن المواقع التي تخلت عنها إسرائيل يجب أن تشغلها بفعالية عناصر من قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة، لحين الوصول لتسوية نهائية(٩٤).

وفي المقابل كان موقف مصر من مسألة مصير قطاع غزة حاسما، فقد تمسكت بجلاء إسرائيل عنه وعودته للإدارة المصرية. وأعلن الرئيس عبد الناصر أن عدم انسحاب إسرائيل من سيناء وغزة يُسبب اضطرابات جديدة(٩٥). وفي الجمعية العامة طالب وزير خارجية مصر باتخاذ

إجراءً حاسماً لإرغام إسرائيل على الانسحاب. وتمسك بمشروع قرار الكتلة الآسيوية الأفريقية بأن يواصل همرشولد جهوده للتعجيل بالانسحاب التام بلا قيد أو شرط(٩٦). وصرحت مصر أنها ترفض تدويل قطاع غزة والعقبة، وأنها قبلت دخول القوات الدولية أراضيها على أساس الاحتفاظ الكامل بسيادتها. وأن أية محاولة لتحويل تلك القوات إلى قوة احتلال ستقابل بالرفض التام(٩٧).

وتعليقا على ما عرضه المندوب البريطاني بأن يكون قطاع غزة خاضعا للإشراف الدولي؛ صرح مندوب مصر أن غزة لن تخضع للإشراف الدولي، وأن ما تريده بريطانيا يناقض قرارات الأمم المتحدة بانسحاب إسرائيل إلى ما وراء خطوط الهدنة، وأن مساعي بريطانيا تعتبر استمرارا للتآمر مع إسرائيل ضد مصر وعرب فلسطين. وأن مصر لن توافق على هذه المؤامرة وتُصر على أن تنفذ إسرائيل قرارات الأمم المتحدة، وأنها وافقت على تطهير القناة تنفيذا لهذه القرارات، ولكن محاولة إنجلترا إعطاء إسرائيل مكسبا نتيجة للعدوان؛ سيُعقد الأمور(٩٨).

وفي ١٩ يناير استكملت الجمعية العامة بحث مسألة تلكؤ إسرائيل في الانسحاب من غزة وسيناء، ولم تخل الجلسة من طرح وجهات نظر متباينة. وفي الوقت الذي تبنت فيه بورما وجهة النظر الأمريكية وأيدت مشروع القرار الخاص بمطالبة إسرائيل بالانسحاب الفوري من غزة وشرم الشيخ، وعلى الرغم من تصريح مندوب هولندا بأن حكومته ستصوت لصالح مشروع القرار الذي قدمته الدول الخمس والعشرون، كانت له بعض التعليقات حملت تعاطفا مع إسرائيل. فقد صرح أن لدى حكومته شكوك بشأن نص مشروع القرار، فوصف الفقرة التي تفيد بأن إسرائيل لم تمتثل للقرارات السابقة؛ بأنها تخلق انطباعا بأنه لم يكن هناك أي التزام من إسرائيل، مع أنها سحبت قواتها من الجزء الأكبر من المنطقة التي احتلتها. وأشار إلى أن الفقرة الأخيرة من مشروع القرار بها بعض الغموض، وتساءل عما إذا كان الحد الزمني البالغ خمسة أيام المقصود به إتمام الانسحاب أو على التقرير الذي سيُقدمه الأمين العام بشأن استمرار جهوده. وأوضح أن حكومته تؤيد التفسير الأخير. وتحدث مندوب هولندا أيضا عن مهمة قوات الطوارئ، وطالب بأن تحل محل القوات

الإسرائيلية لحين الوصول لتسوية للمشكلة(٩٩).

وبدا مندوب كوستاريكا متفهما لوجهة النظر الإسرائيلية، فلفت نظر أعضاء الجمعية العامة إلى تأكيد مندوب إسرائيل في ١٧ يناير على حاجة إسرائيل إلى ضمانات قبل الانسحاب من قطاع غزة وشرم الشيخ، حتى لا يصبح قطاع غزة برميل بارود، وحتى لا يتكرر الوضع الذي تُوج في الهجوم على مصر. وأعرب عن دهشته من أن الجمعية تفضل عدم مناقشة هذه التفاصيل، وأن وفد بلاده قلق لأن ما يهم الجمعية العامة هو استعادة الوضع السابق، كما لو كان هذا الوضع مرغوبا فيه أو مثاليا، مع أنه كان وضعا مضطربا، وكانت هناك غارات من الفدائيين على إسرائيل كانت بمثابة إرهاب حدودي، فضلا عن تصريحات الإبادة المتكررة والرغبة في الانتقام، والتي بدت واضحة في نهاية أكتوبر ١٩٥٦[١٠٠].

وتابع الوفد الإسرائيلي المناقشات باهتمام، وفي ١٩ يناير كرر إيبان أن أي انسحاب من قطاع غزة يجب أن يكون مصحوبا بتدابير لمنع تجدد النزاع. وانتقد ما أسماه "النهج الأحادي"، وأثنى على مواقف ممثلي كوستاريكا وفرنسا وهولندا وبلجيكا وإيرلندا. وحاول إقناع الأعضاء بأن انسحاب إسرائيل من غزة يعني خلق فراغٍ في السلطة، وستسود الفوضى، وسيتم إعادة إنشاء قواعد الفدائيين، في حين أن الجميع الآن يلاحظ أن القطاع ينعم بالهدوء والنظام. وحاول إيبان أن يُلقي باللائمة على مصر، فصرح بأنها "لو لم تنتهك قرارات وقف إطلاق النار الصادرة عن مجلس الأمن، لما غزت غزة؛ ولو تم احترام القرارات اللاحقة، لما تحولت غزة إلى مركز للهجوم على إسرائيل، ولو لم تَتَحَدَّ مصر قرارات مجلس الأمن ولم تغلق خليج العقبة وقناة السويس، لما أصبحتا مواقع محتملة للحرب"[١٠١].

وانتقد إيبان الدول المؤيدة لمشروع القرار الخاص بانسحاب إسرائيل دون شرط، ووصفها بأنها تتجاهل تبعات ذلك الانسحاب، وتريد العودة للوضع السابق وألا تحقق إسرائيل أية ميزة نتيجة لاستخدام القوة. ووصف موقفها بأنه شاذ، معلنا أن الوضع السابق في قطاع غزة غير قانوني، وأن مصر احتلته بالقوة متحدية قرارات مجلس الأمن، وحافظت على أنشطة الفدائيين وقواعد حرب العصابات ضد إسرائيل، وأكد أن هذه حالة غير قانونية ينبغي للجمعية العامة ألا

تسعى إلى إعادتها، وإذا كانت الجمعية تفكر في الانسحاب فقط، فإنها بذلك ستُعيد القتال إلى غزة، وستُعيد الحصار المفروض على خليج العقبة ومضيق تيران(١٠٢).

وأنهى إيبان كلمته الطويلة بأنه ليس لديه ما يضيفه بشأن مسألة قطاع غزة أكثر مما جاء على لسان وزيرة خارجيته في ١٧ يناير. وناشد الجمعية العامة أن تضع في اعتبارها الوضع الحالي في قطاع غزة، وما جاء في تقرير العقيد نيلسون بشأن الاستقرار والتقدم الذي تشهده منطقة غزة، مؤكدا أن إسرائيل لا تسعى لضم قطاع غزة ولكن لضمان الأمن.

وأعرب إيبان عن اعتقاد حكومته بعدم قدرة قوة الطوارئ على القيام بمهام الإدارة والأمن، وأن النظم الإدارية في قطاع غزة يجب عدم القضاء عليها، وتعتقد أن انسحابها من القطاع ليس الحل الذي يجب السعي إليه، وأن الاحتمال الأكبر في حل مشكلة اللاجئين. ونوه بأن تقرير وكالة غوث اللاجئين لا يعكس الوضع الحالي في غزة، لأنه يتناول الفترة من ١ نوفمبر إلى ١٥ ديسمبر ١٩٥٦، ولم يكن هناك ممثلون للأونروا في المنطقة في الوقت الذي وقعت فيه أحداث أوائل نوفمبر، وأن الخسائر المرصودة في التقرير مُبالغ فيها، وكثيرا ممن تم إدراجهم في قائمة القتلى لم يكونوا متواجدون هناك، ومنهم اللاجئون الذين فروا إلى مصر والأردن. وأوضح أنه سيتم إخلاء سيناء في ٢٢ يناير وإتاحتها لدخول قوة الطوارئ. ولكن فيما يتعلق بمشكلتي غزة وخليج العقبة فإنهما ستتفاقمان في حالة الانسحاب دون اتخاذ تدابير تضمن حرية الملاحة في خليج العقبة والحفاظ على الهدوء والنظام في قطاع غزة(١٠٣).

وقبل إنهاء النقاش تمهيدا للتصويت على مشروع القرار، لم يكن من الممكن أن يترك وزير خارجية مصر الأمر دون أن يُلقي كلمة ختامية، فقد أشار إلى أن القضية المعروضة على الجمعية لا تتعدى مسألة انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها بعد الهجوم على مصر، وأن خلط الأمور والتطرق لمسائل جانبية أمر يلجأ إليه من يدركون ضعف موقفهم، وأن وفد إسرائيل ووفود أخرى حاولوا استدراج الجمعية إلى مسائل جانبية لا علاقة لها بالموضوع. ونوه محمود فوزي بخطورة ما أسماه "نمو القرصنة والمصالح في الجمعية"، وأعرب عن أمله في القضاء على تلك الظاهرة في

مهدها، وأكد أن البعض حاول تزوير التاريخ وتوجيه اتهامات لمصر ليس لها أي أساس، بقصد تحويل انتباه الجمعية عن المسألة التي ينبغي البت فيها. وأشار فوزي صراحة إلى موقف فرنسا، مشيرا إلى أن ممثلها جاء إلى الجمعية يذرف الدموع على الملاحة في قناة السويس، متناسيا أن بلاده كانت السبب في تعطيلها. وأنهى فوزي كلمته مؤكدا على أن المسألة الجوهرية تتمثل في ضرورة انسحاب إسرائيل بلا قيد ولا شرط. وأعرب عن ثقته في أن الجمعية ستوافق على مشروع القرار الذي تقدمت به ٢٥ دولة[١٠٤].

وهكذا بعد ثلاثة أيام من المناقشات داخل الجمعية العامة وخارجها، باءت جهود إسرائيل بالفشل. وأصدرت الجمعية في ١٩ يناير قرارا كررت فيه مطالبة إسرائيل بإخلاء المواقع المتبقية التي احتلتها في سيناء وغزة، والانسحاب إلى ما وراء خط الهدنة. وجاء القرار موافقة على مشروع قرار دول باندونج بوجوب امتثال إسرائيل للقرارات السابقة الخاصة بالانسحاب بلا قيد. وصدر القرار بأغلبية ٧٤ صوتا وامتناع كوبا وكوستاريكا، ومعارضة إسرائيل وفرنسا[١٠٥].

ولم تأبه إسرائيل، وراحت تروج لضرورة بقاء بوليسها في غزة لمنع تسلل الفدائيين إلى أراضيها بعد انسحابها. وصرح مسئولون أن إسرائيل ستُصر على بقاء قوات البوليس للمحافظة على أمنها حتى بعد وصول قوات الطوارئ للقطاع. وأن المرحلة الأخيرة في الانسحاب من غزة تشمل سحب جميع قواتها فلا يبقى سوى البوليس. وأضاف أن المجالس البلدية كانت تقوم بالأعمال الإدارية والشئون البلدية تحت إشراف وزارة داخلية إسرائيل، وسوف تستمر بعد الانسحاب، وأن تموين القطاع ومواصلاته بعد وصول قوات الطوارئ سيستمر عن طريق إسرائيل. وأن وجود القوات الدولية لن يقمع نشاط الفدائيين، بل سيساعدهم على العمل داخل إسرائيل ثم الانسحاب للقطاع، ليحتموا بالقوات الدولية من الانتقام[١٠٦].

وفي سياق متصل، أعربت صحف بريطانيا في ٢٠ يناير عن اعتقادها بعدم قبول إسرائيل الالتزام بقرار الأمم المتحدة دون الحصول على ضمانات. وصرح وزير خارجية فرنسا لدى وصوله

نيويورك أنه سيكون من المستبعد أن يطلب من إسرائيل سحب قواتها من غزة وخليج العقبة ما لم تحصل على ضمانات خاصة بقطاع غزة وحرية المرور في خليج العقبة[١٠٧].

وفيما يتعلق بمستقبل قطاع غزة وانسحاب قوات إسرائيل وعودة تلك الأرض إلى مصر، وعلى إثر التصريحات التي أدلى بها رئيس وزراء إسرائيل لبعض الصحف والتي دعا فيها لضرورة احتلال قطاع غزة وكذلك سيناء بواسطة قوات الأمم المتحدة، صدرت تصريحات مماثلة عن عدد من المسئولين في بعض الدول، فأكد رئيس وزراء أستراليا على أن قوات الطوارئ الدولية يجب أن تبقى لحين الوصول لحل نهائي، وصرح لويد Lioyd وزير خارجية بريطانيا بأن كل شيء يجب القيام به لضمان أن تكون نتيجة الوضع الحالي تسوية مشكلة الشرق الأوسط، بما في ذلك حرية المرور عبر قناة السويس، وحل دولي لمشاكل قطاع غزة بحيث لا تستطيع أية دولة أن تدعي السيادة عليه. كما كانت هناك جهود وآراء في الولايات المتحدة لحل المشكلة على النحو الذي يخدم إسرائيل، فصرح السيناتور دوغلاس في شيكاغو بأنه يفضل وضع قطاع غزة تحت وصاية إسرائيل على أن تكون مسئولة عن مصير ٢٠٠٠٠٠ عربي في القطاع[١٠٨].

على أية حال، وعملا بقرار الجمعية العامة، دعا الأمين العام الوفد الإسرائيلي إلى إبداء وجهة نظره بشأن الانسحاب ومقترحاته بشأن الترتيبات التي ذكرها الوفد فيما يتعلق بشرم الشيخ وقطاع غزة. وفي ٢٣ يناير قدم إيبان مقترحات إسرائيل بشأن كل موضوع من هذه الموضوعات في شكل مذكرة. وأفصح عن نية حكومته الانسحاب ولكنها تسعى للتوفيق بين هذا الانسحاب وأشياء أخرى تهمها وتهم العالم. وأنها ترى الانسحاب من شرم الشيخ وفق ترتيبات تمنع تكرار الحصار وما يترتب عليه من اندلاع الصراع المسلح. وترى الانسحاب من غزة بموجب ترتيبات "تسمح بالتنمية والسلام والاستقرار والرفاهية الاقتصادية بدلا من إراقة الدماء والاضطرابات التي تلاشت مؤخرا وكانت منتشرة خلال السنوات الكارثية للاحتلال المصري"[١٠٩].

وفي اليوم نفسه أفصح بن جوريون أمام الكنيست عن رد إسرائيل. وبعد حديثه عن غزو مصر، والذي وصفه بأنه كان دفاعا عن النفس، قال: "إنه يجب أن يكون لدى إسرائيل ضمانات

للمرور بمضيق تيران قبل أن تجلو عن شرم الشيخ". وقال أيضا "إن قطاع غزة لم يكن جزءا من مصر، وأن قوات الأمم المتحدة لن تكون قادرة على منع الفدائيين المدعومين من مصر من الإغارة على إسرائيل، وأن دخول تلك القوات غزة سيؤدي إلى تدهور الموقف الأمني للمستوطنات على حدود القطاع، ومع ذلك فإن إسرائيل – مراعاة للجمعية العامة – لن تحتفظ بقوات في القطاع، ولكن يجب أن تبقى الإدارة الإسرائيلية للقطاع وتتعاون مع الأمم المتحدة"[١١٠].

وفي ٢٥ يناير، قدم همرشولد تقريرا للجمعية العامة، أعرب فيه عن عدم قبوله اقتراح إسرائيل بالاحتفاظ بالإدارة في قطاع غزة مع وجود شكل من أشكال العلاقة مع الأمم المتحدة. وأشار إلى أن قطاع غزة وُضع تحت سيطرة مصر بموجب اتفاق الهدنة، وأن أي تغيير تقترحه الجمعية العامة يختلف عما أقرته الهدنة ويوسع المسئوليات الإدارية للأمم المتحدة ينبغي أن يكون باتفاق مع مصر[١١١]، مؤكدا أنه لا يجوز تغيير الوضع القانوني لأية مشكلة نتيجة لاستخدام القوة، وأنه يجب موافقة الدول التي تعمل بها قوات الطوارئ على وجودها، وإذا كان لابد من إشراك الأمم المتحدة وحدها في الإشراف الإداري على اللاجئين في قطاع غزة فلابد من موافقة مصر، إذ إن فرض إدارة الأمم المتحدة على القطاع يُعد نوعا من التسليم بالأمر الواقع الناجم عن الحرب[١١٢]. وقد استنكر المتحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية ما جاء في تقرير همرشولد بأن المقترحات التي قدمتها إسرائيل غير بناءة وعديمة الفائدة وغير معقولة[١١٣].

وفي ٢٨ و ٢٩ يناير كانت إسرائيل على موعد مع إدانة جديدة لتلكؤها في الانسحاب. فقد عقدت الجمعية العامة جلستين لمناقشة تقرير همرشولد عن مدى امتثال إسرائيل لقراراتها بالانسحاب دون شروط. وأشار الأمين العام في تقريره إلى ضرورة تعاون قوة الطوارئ مع لجنة مراقبة الهدنة، وأن الالتزام التام من جانب مصر وإسرائيل بأحكام اتفاق الهدنة وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة هما مفاتيح استعادة السلام والاستقرار. وأضاف أنه بموجب اتفاق الهدنة لا يجوز لأي من الطرفين أن ينخرط في أي عمل عدائي، وينبغي أيضا الفصل بين الجانبين، وأن نشر قوة الطوارئ هو الضمان لهذا الفصل، ولهذا ينبغي نشر قوة الطوارئ على جانبي خطوط الهدنة.

واقترح نشر قوات الطوارئ على طول خط ترسيم الحدود وفقًا لتقريره الثاني في ٦ نوفمبر ١٩٥٦، بمعنى أن تكون هناك وحدات في قطاع غزة وفي مقابل منطقة العوجة المنزوعة السلاح. وكذلك تمركز قوة في مضيق تيران من أجل الفصل بين القوات البرية والبحرية المصرية والإسرائيلية، ولمنع حدوث أية أعمال عدائية ولتهيئة الأجواء السلمية اللازمة للملاحة(١١٤).

وعبر المندوب الأمريكي عن موقف حكومته، فصرح أنها درست تقرير الأمين العام، وأن التدابير التي يقترحها ضرورية وعادلة وقابلة للتطبيق، وأن تنفيذها سيمثل نقطة تحول في تاريخ تلك المشكلة المعقدة. وشدد على أن حكومته لن تكون راضية عن العودة للظروف غير المرضية التي أدت إلى اندلاع الأعمال القتالية الأخيرة. وأكد على وجوب انسحاب إسرائيل من غزة وشرم الشيخ فورا دون تأخير، وأن تتحرك قوات الطوارئ الدولية وراء انسحاب القوات الإسرائيلية لضمان الحفاظ على وقف إطلاق النار ولحماية اتفاقية الهدنة. كما أكد على ضرورة تعاون قوات الطوارئ الدولية مع هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وأن التزام مصر وإسرائيل بأحكام اتفاق الهدنة واحترام قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة هما مفتاح استعادة السلام والاستقرار. وأضاف المندوب الأمريكي أنه يجب أن يكون واضحا للجميع أن هذه التأكيدات لن يتم تنفيذها إلا بعد أن تُكمل إسرائيل سحب قواتها وراء خطوط الهدنة. وأنهى بيانه بمناشدة الأطراف المعنية بالاعتراف بأن نجاح الأمم المتحدة يعتمد على امتثال كل منهم لقرارات الجمعية العامة واتفاق الهدنة. وأن نجاح قوات الطوارئ في مهمتها سيكون لصالح كل من إسرائيل ومصر، ولا ينبغي لأي منهما عرقلة مهمة قوات الطوارئ(١١٥).

ومن جانبه حرص إيبان على التعليق على تقرير الأمين العام، وفي محاولة لامتصاص غضب أعضاء الجمعية العامة، صرح بأن القوات الإسرائيلية قد انسحبت وراء الحدود الدولية ومن ثم أخلت تماما شبه جزيرة سيناء باستثناء شريط من الأرض على طول الساحل الغربي لساحل خليج العقبة لضمان حرية الملاحة لسفن جميع الدول. وأن هناك مساحة ٥٠٠٠٠ كم مربع أصبح بإمكان قوة الطوارئ دخولها. وأن حكومة إسرائيل تكرر الاستعداد لسحب قواتها من

الساحل الغربي لخليج العقبة وقطاع غزة، لكنها تعتقد أن الانسحاب يجب أن يكون مرتبطا بتدابير معينة لمنع تجدد الصراع برا وبحرا حسبما أوضح هذا الموقف في ١٩ يناير، وأن الجمعية العامة ما لم تتخذ تلك التدابير بعناية فإنها بذلك تساهم في إعادة العنف لقطاع غزة، وإعادة الحصار على خليج العقبة ومضيق تيران(١١٦).

ونوه إيبان بأن غلق مصر قناة السويس وخليج العقبة ودعم الفدائيين في غزة، كان السبب في الأعمال العدائية، وأنه على الأمم المتحدة ألا تسمح باستعادة قدرة مصر على الحصار والإغارة. وعلى الجمعية العامة ألا تغفل أن الوفود التي تنادي بسحب القوات، كانت أيضا تنادي بنفس القوة بعدم استعادة العنف والظروف غير الشرعية التي نشأت عنها الأعمال العدائية الأخيرة. وحاول إيبان إقناع الجمعية العامة بارتباط قطاع غزة جغرافيا بإسرائيل أكثر من ارتباطه بمصر، فصرح بأن المسافة من غزة إلى تل أبيب ٤٠ ميلاً، والقدس ٤٥ ميلا، وبئر السبع ٣٠ ميلا، والقاهرة ٢٥٠ ميلا، وتوجد صحراء واسعة تفصل قطاع غزة عن مصر. وأن غزة والقرى الاسرائيلية المحيطة هي جزء من منطقة طبوغرافية واحدة، وأن قطاع غزة قطاع زراعي، ومصر أيضا بلد زراعي، وبالتالي لا يمكن أن تستوعب إنتاج غزة الزراعي، في حين أن اقتصاد إسرائيل صناعي، مما يجعلها سوقا طبيعيا يستوعب إنتاج غزة الزراعي. وأضاف أن المشاكل الزراعية في غزة تتمثل في الري، وأن تحسين الري سيؤدي إلى تحويل الزراعة الواسعة الحالية إلى زراعة مكثفة وإدخال محاصيل أكثر ربحية، وأن هناك خطة لنقل المياه إلى قطاع غزة من نهر العوجا عبر خط أنابيب النقب، وسيتم الانتهاء من إنشاء أول خط أنابيب في مارس وسيتم جلب ٧ ملايين متر مكعب من المياه إلى القطاع، وسيتم ري الآلاف من الدونمات(١١٧).

وفي محاولته تحسين صورة قطاع غزة تحت الإدارة الإسرائيلية، ادعى إيبان أن الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالقطاع تشهد تقدما، وأن صادرات الحمضيات تصل أوروبا، والمنتجات الصناعية المحلية تجد سوقا رائجة في إسرائيل، وخدمات الرعاية الاجتماعية تعمل بكامل طاقتها، والمدارس الابتدائية أُعيد فتحها، والسلطات المحلية في خان يونس ودير البلح ورفح تقوم بتنفيذ

مشاريع تنموية، ويجري علاج مشكلة قلة الأطباء والممرضات. وأنه يتم الاستعانة بالسكان العرب في إدارة المنطقة، وأن ١٢٠٠ منهم من رجال الشرطة والمدرسين والعمال الزراعيين. وادعى أن ما شهده القطاع في الأيام الماضية أنسى سكانه ما عانوه من بؤس خلال السنوات الثماني الماضية، ولذا على الجمعية العامة ألا تتخذ قرارا يُدمر ما تحقق. وأن حكومته ترغب في الاستمرار في القيام بما بدأته في قطاع غزة مع الارتباط بالأمم المتحدة.

وأضاف أن سكان غزة يتابعون تلك المناقشات، ويجب ألا تتجاهل الجمعية مصالحهم. وادعى أنه في ٢٤ يناير نشر رئيس وأعضاء مجلس رفح بيانا أعربوا فيه عن تقديرهم للإدارة الحالية للقطاع وترحيبهم باستمرارها، وأن أعضاء مجلسي خان يونس ودير البلح أبدوا شهادات مشابهة، وأعربوا عن رغبتهم في المضي في التنمية التي تشهدها بلادهم. وأن ممثلي غزة في هذه المراسلات لم يتطرقوا للأمور السياسة، وكل ما يخشونه هو حرمانهم من الاحترام الاجتماعي والاستقلال الاقتصادي الذي فقدوه طيلة ثماني سنوات، ولا يريدون أن يروا غزة تعود إلى حالتها السابقة، فتصبح وحدة اقتصادية معزولة عن طريق القوات الدولية[١١٨].

وأضاف إيبان أن حكومته تؤمن بأن الجمعية العامة تتمتع بسلطة اتخاذ تدابير وفرض عقوبات، لكن ينبغي ألا تغلق الباب أما النظام الإداري الحالي في قطاع غزة أو التوصية بالتدابير التي تُعيد غزة للعزلة واليأس، وينبغي أن يظل الطريق مفتوحا لمزيد من الدراسة للمقترحات التي قدمتها حكومة إسرائيل والتي يدعمها أهالي غزة بشكل واضح.

وفي محاولة لكسب تعاطف الجمعية العامة، صرح إيبان أن ما تريده حكومته بسيط، وأنهم لا يسعون للحصول على أرض مصرية، ويسعون فقط لأن يعيش الإسرائيليون بأمان دون تعرض للموت المفاجئ الذي قد يأتيهم من غزة. وأن يحتفظ الإسرائيليون في النقب والسهل الساحلي بالهدوء الذي عرفوه في الأشهر الثلاثة السابقة، وألا يتم إعادتهم إلى الجحيم الذي ينطوي عليه أي احتمال للاحتلال المصري، وأنهم يريدون أن تُبحر سفنهم بحرية كبقية السفن الأخرى في المياه الدولية. وفي ختام كلمته أكد أن المشاكل القائمة لا يمكن حلها عن طريق العودة إلى الاتفاقات

القديمة، وتتطلب الاتصال المباشر والاتفاق بين الحكومتين المعنيتين، وستعرف إسرائيل من خلال النقاش مواقف مصر، هل لا تزال تحافظ على الحرب والحصار؟ وفي حالة عدم الاتصالات المباشرة أو بعض التوضيح لموقف مصر، فهناك مخاطر لا حصر لها(١١٩).

وتعقيبا على ما جاء في تقرير الأمين العام وما عرضه إيبان بشأن وجهة نظر حكومته، رحبت الوفود العربية والصديقة لمصر بتوصيات الأمين العام، وعبر مندوب العراق في ٢٩ يناير عن وجهة النظر العربية والتي تتلخص في أن قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة يجب أن تتمركز في المنطقة المنزوعة السلاح وعلى جانبي خطوط الهدنة، ولا ينبغي أن تتحول إلى قوة احتلال، وعلى الجميع أن يدرك أن الأمم المتحدة لم تذهب إلى الشرق الأوسط لاحتلال أراضي دول، بل ذهبت لأداء مهمة محددة، وهي الإشراف على انسحاب القوات المعتدية.

وفند مندوب العراق حجج إسرائيل، مؤكدا أن خطاب إيبان الطويل لم يتضمن جديدا، وأن الحجة بأنهم يريدون الاحتفاظ بقطاع غزة لإبقائه بعيدا عن سيطرة مصر من أجل الأمن، لأنهم يخشون أن تهاجمهم مصر، لا يمكن قبولها، لأن مصر لم تهاجم إسرائيل مطلقا، والهجوم دائما كان من الجانب الإسرائيلي، ومصر كانت دائما في موقف الدفاع، وأن قوات إسرائيل هي التي دخلت المنطقة المنزوعة السلاح واحتلتها واحتلت أراض مصرية. وكان ينبغي أن تكون مصر هي التي غزت إسرائيل من أجل ضمان الأمن المصري، وليس العكس(١٢٠).

وأعلن مندوب العراق أن وزيرة خارجية إسرائيل ومندوبها يذرفان دموع التماسيح نيابة عن سكان قطاع غزة، ويروجان أن هؤلاء الفقراء تم إهمالهم وأن الوقت قد حان ليمتد إليهم تأثير إسرائيل الحضاري، وأن إسرائيل تريد أن يكون لديهم شرطتهم وتعليمهم وريهم وكهرباؤهم. ولكن ما يردده الإسرائيليون هو ما يسمعه العرب منذ أكثر من قرن من الدول الاستعمارية عندما يريدون الغزو، وأن ذلك هو الخطوة الأولى نحو الهيمنة، وأن إسرائيل تريد الاحتفاظ بغزة بحجة تثقيف ورفع مستوى معيشة السكان، وغدا يمكن أن تُحتل العراق بنفس الحجة، ثم يأتي الدور لتغزو سوريا والأردن. وأن العرب وأهالي قطاع غزة لا يريدون من إسرائيل الماء أو الكهرباء، ولا

يريدون مدارس أو أطباء، لكنهم بحاجة إلى استقلالهم.

وأضاف أن قطاع غزة هو بالطبع مصدر للفدائيين، ولذا تريد إسرائيل ألا يكون عربيا، وتسعي لكي يكون إسرائيليا أو تحت إشراف الأمم المتحدة. وأن قطاع غزة فقط جزء من أرض فلسطين التي قسمتها الجمعية العامة، وهذا الجزء مع الأجزاء الأخرى الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي، هذه الأراضي تخص الفلسطينيين، والفلسطينيون لم يختفوا من الوجود، ولكنهم موجودون ولهم حقوقهم، وحقوقهم لا يمكن طمسها، وإذا كانت إسرائيل ترغب في تصفية العرب وحقوقهم في بلادهم، فإنها مخطئة؛ وإنها تُشعل الحرب في الشرق الأوسط[١٢١].

وندد وزير خارجية السودان نيابة عن الكتلة الآسيوية الأفريقية بتحدي إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة. كما طالب ممثلون آخرون من غير الكتلة باتخاذ موقف حازم تجاه إسرائيل، وعارضوا استخدام قوة الطوارئ الدولية وتحويلها إلى قوة احتلال في غزة[١٢٢].

ومن جانبه أبدى كوزنيتشوف Kuznetsov المندوب السوفيتي أسفه لبحث الجمعية العامة مجددا مسألة عدم امتثال إسرائيل لطلب الانسحاب الفوري. وأضاف أن مهلة الأيام الخمسة المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة في ١٩ يناير قد انتهت، ولم تمتثل إسرائيل، ولا تزال تحتل قطاع غزة وشرم الشيخ. وانتقد كوزنيتشوف مذكرة إسرائيل للأمين العام في ٢٤ يناير، والتي تشترط فيها لسحب قواتها موافقة الأمم المتحدة على وضع قطاع غزة تحت إدارة إسرائيل، واحتلال قوات الأمم المتحدة أراضي مصر في منطقة خليج العقبة. وأوضح كوزنيتشوف أن الهدف هو إبقاء قوات الأمم المتحدة، وتكليفها بمهام مختلفة عن المنصوص عليها. وأعلن كوزنيتشوف رفضه اقتراح ممثلو بريطانيا ونيوزيلندا وأستراليا احتلال قطاع غزة وشرم الشيخ من قبل قوات الأمم المتحدة. وانتقد تصريح ممثل أستراليا والذي ربط فيه انسحاب إسرائيل بضمان عدم احتلال مصر هذه المواقع، وأن تتمركز فيها قوات دولية لحين الوصول لتسوية نهائية.

وتمشيا مع موقف حكومته الداعم لمصر، أعلن كوزنيتشوف أن محاولة تُبذل تحت عباءة ما

يسمى بالتدويل، لانتزاع قطعة أرض تابعة لمصر بهدف ممارسة الضغط على الحكومة المصرية لتسوية المشكلات التي تؤثر على مصالحها الحيوية. وندد ببيان ممثل نيوزيلندا بأن تدويل قطاع غزة وخليج العقبة خطوة، وسيكون بمثابة نمط لتسوية مشكلة قناة السويس. وانتقد أيضا تصريح مندوب الفلبين في ٢٨ يناير بأن قطاع غزة نوع من الأرض بلا صاحب (No-Man's Land)، وقبل احتلال إسرائيل كان تحت السيطرة العسكرية لمصر نتيجة حرب فلسطين، ولكنه لم يكن جزءا من مصر، وهو أيضا ليس جزءا من إسرائيل، وأن موافقة مصر أو إسرائيل على بقاء قوات الطوارئ في غزة ليست ضرورية، وتستطيع الأمم المتحدة أن ترسل قواتها إلى هناك دون موافقة مصر(١٢٣).

ومن جانبه انتقد الأمين العام للأمم المتحدة في ٢ فبراير تصريحات الإسرائيليين والمسئولين الغربيين، وأكد على ضرورة إدانة الجمعية العامة لأية محاولات للجوء إلى الابتزاز وإثارة ضجة حول مشكلة غزة، لأن ذلك لن يؤدي إلا إلى زيادة التوتر في الشرق الأوسط(١٢٤).

وإزاء فشل إسرائيل في الأمم المتحدة، ركزت على كسب الولايات المتحدة. والواقع أن الرئيس الأمريكي إيزنهاور Eisenhower كان مقتنعا بموقف إسرائيل فيما يتعلق بمضيق تيران وليس فيما يتعلق بقطاع غزة. وبالرغم من نشاط إيبان في واشنطن – وفي الوقت الذي بدأ المسئولون يتعاطفون مع مطالبة إسرائيل بحرية المرور في خليج العقبة – ظل إيزنهاور متمسكا بمطالبة إسرائيل بالانسحاب الكامل. وأعرب بن جوريون للسفير الأمريكي في إسرائيل عن دهشته، وأضاف أنه يتفهم موقف شعوب باندونج الذي لا يخلو من العنصرية، ولكنه لا يفهم الموقف الأمريكي(١٢٥). ولم يكن موقف إيزنهاور غريبا، بل كان متمشيا مع موقفه منذ بدء العدوان، فقد كان رأيه أن استخدام القوة لن يُبعد العرب ودول الشرق الأوسط عن الغرب فقط، وإنما أيضا الدول النامية – الآسيوأفريقية – وعندئذ يستغل الاتحاد السوفيتي الموقف(١٢٦).

وهكذا خسرت إسرائيل الجولة الأولى من مساعيها. ويمكن القول: إن قرار الجمعية العامة في ١٩ يناير الذي دعا إسرائيل إلى سحب قواتها فورا إلى ما وراء خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩،

كان بمثابة شهادة وفاة دبلوماسية للبديل الأول من البديلين اللذين وضعتهما إسرائيل لمستقبل قطاع غزة السياسي.

محاولة إسرائيل تدويل قطاع غزة:

على إثر قرار الجمعية العامة في ١٩ يناير، بدأت إسرائيل جولة ثانية هدفها الحصول على موافقة دولية بتدويل قطاع غزة بواسطة قوات الطوارئ. وعقدت حكومة إسرائيل اجتماعا، ورأت عدم سحب قواتها حتى تحصل على ضمانات. وخرج أحد الوزراء ليعلن أن حكومته ترى إمكانية إيجاد أساس للضمانات المطلوبة في المحادثات التي ستجري بين إيبان وهمرشولد[١٢٧].

وخلال المباحثات مع همرشولد في ٢١ يناير، تمسكت إسرائيل بغزة، وطلبت ضمانات بعدم إغارة الفدائيين عليها بعد الانسحاب، وعرضت حلين: الأول يتعلق بقطاع غزة، ويقضي بأن تفوض الأمم المتحدة قوات الطوارئ بالبقاء حتى يمكن الوصول إلى إجراء فعال؛ بحيث تسحب إسرائيل قواتها من القطاع لتحل محلها قوات الطوارئ على أن يبقى الأمن في يد السلطات الإسرائيلية والبوليس المدني. أما الحل الثاني فيتعلق بخليج العقبة، ويقضي بالاتفاق بين الدول الأربع: مصر والأردن والسعودية وإسرائيل، على ترك خليج العقبة مفتوحا.

وخارج أروقة الأمم المتحدة، وبالتزامن مع مباحثات همرشولد – إيبان، توالت تصريحات الإسرائيليين بأن إسرائيل تفضل العقوبات عن التخلي عن قطاع غزة للمصريين. وأنها ستعرض على الأمم المتحدة اقتراحا بوضع القطاع تحت إشراف قوات بوليسية إسرائيلية وعربية مشتركة[١٢٨]. وهكذا على الرغم من قرار الأمم المتحدة بانسحاب إسرائيل، فإن موقفها لم يتغير.

ومن جانبها أعلنت مصر في ٢١ يناير أنها تنظر إلى قرارات الأمم المتحدة السابقة، وقرارها الأخير بوصفها جزءا لا يتجزأ. وأنذرت إسرائيل بضرورة تنفيذ هذه القرارات فورا حتى تنفذ مصر من جانبها تلك القرارات، لأنه لا يمكن أن ينفذها طرف ويتجاهلها الآخر[١٢٩]. وميدانيا، سحبت إسرائيل في ٢٢ يناير قواتها محتفظة بقطاع غزة وشرم الشيخ، متحدية قرارات

الأمم المتحدة. فقد سحبت قواتها من سيناء باستثناء شريط عرضه ٢٨ كم ويمتد لمسافة ١٨٠ كم على شاطئ العقبة من إيلات حتى شرم الشيخ، بما في ذلك نقطة شرم الشيخ وجزيرتي تيران وصنافير عند مدخل الخليج. وأقامت أسلاك شائكة لتحديد المناطق التي تحتفظ بها. وأعلنت أنها لن تسلمها لمصر حتى تحصل على ضمانات بعدم حدوث نشاط عدواني عليها مستقبلا. وأعلن المتحدث باسم الخارجية أنه ليس لديهم نية لأي انسحاب آخر(١٣٠).

إذن انسحبت إسرائيل من سيناء لأنها لم تكن الهدف الأساسي من مشاركتها في الحرب، ولكن الهدف الجوهري لها: قطاع غزة وشرم الشيخ، وكانت تريد أن تنتظر قوات الطواري لحين أن تتمكن من إقناع الجمعية العامة بقبول شروطها. وقد حفلت الفترة بين وصول قوات الطوارئ الحدود الدولية في ٢٢ يناير ودخولها قطاع غزة في ٦ مارس بالكثير من المفاوضات والمناورات السياسية في الجمعية العامة وفي واشنطن، وهو ما أخر دخول قوات الطوارئ القطاع(١٣١).

فقد أعلنت إسرائيل عدم التخلي عن غزة والشريط الساحلي لخليج العقبة. وألقى رئيس الوزراء الإسرائيلي في ٢٣ يناير خطابا في الكنيست، وفضلا عن اقتراحه نزع السلاح من سيناء لإقرار السلام، أكد على أن إسرائيل لن تسمح بعودة غزة إلى مصر ولن تجلو عن الشريط الغربي المتاخم لخليج العقبة. وأن شعب إسرائيل على استعداد لمواجهة الأخطار ما لم يحصل على ضمانات. وأن الحصول على الضمانات يكون عن طريق عقد معاهدة مع مصر. وكرر مندوب إسرائيل بالأمم المتحدة على همرشولد مقترحات حكومته بإسناد إدارة القطاع للسلطات الإسرائيلية تحت إشراف الأمم المتحدة، على أن تقوم إسرائيل بتزويده برجال البوليس والمدارس والشئون الصحية ووسائل النقل وتضطلع بتنميته. وفي حال قبول ذلك ستعلن إسرائيل سحب قواتها(١٣٢).

وكان اتجاه بيرنز قائد قوات الطوارئ، أن سيطرة إسرائيل على قطاع غزة سيحل جزءا من مشكلة فلسطين. وتضمنت اقتراحاته في نوفمبر ١٩٥٦ لتنظيم عمل قوات الطوارئ ترك القطاع تحت سيطرة إسرائيل وجعلها مسئولة عن سكانه من منطلق أنه سيحل جزءا من مسألة عودة

اللاجئين، ورأى أنه ما دامت إسرائيل استولت على القطاع الذي يضم ٢١٠ ألف لاجئ، فعلى الأمم المتحدة أن تقول لها: "لقد استوليتم على القطاع وسكانه بما فيهم اللاجئون، فعليكم الاحتفاظ بالقطاع وسكانه، وتسوية مسألة اللاجئين الذين أخذتموهم مع القطاع وأخرجتموهم من أراضيهم قبل ثماني سنوات". ولكنه أكد أيضا أن صعوبة هذا الحل تكمن في مدى محافظة إسرائيل على ما ستقدمه من تعهدات بشأن اللاجئين[١٣٣].

أما هارولد ماكميلان Harold Macmillan رئيس وزراء بريطانيا الذي خلف إيدن Eden في ١٠ يناير ١٩٥٧ فقد دعم إسرائيل[١٣٤]. وبدأت بريطانيا حملة دعائية بوضع قطاع غزة تحت الإشراف الدولي. وأعلن وزير خارجيتها أن قطاع غزة له وضع خاص وليس لأية دولة سيادة شرعية عليه، ولذا يجب وضعه عسكريا وإداريا تحت إشراف الأمم المتحدة في مرحلة انتقالية لحين الوصول إلى تسوية نهائية. ويجب تخطيط الحدود بين مصر واسرائيل حتى يصبح لاسرائيل حدود معقولة، لأن عدم البت في هذا سيؤدي إلى منازعات بينهما[١٣٥].

وردا على ذلك حذر عبد الناصر في ٢٤ يناير الغرب من اضطرابات جديدة إذا حاولت استخدام قوات الأمم المتحدة لتدويل غزة والعقبة. وأضاف في تصريحه لوفد الصحفيين الصينيين أن هذه المناطق مصرية وأي تدخل فيها ستعارضه مصر لأنه خرق لسيادتها.

وتضامنت الهند مع مصر في رفض خضوع غزة للإشراف الدولي، وصرح كريشنا مينون مندوبها في الأمم المتحدة بأن قوات الطوارئ الدولية ليست قوات احتلال، وأن الهند ترفض احتلال هذه القوات لقطاع غزة وشرم الشيخ أو أي نقطة في خليج العقبة. وهدد بسحب القوات الهندية من قوات الطوارئ الدولية إذا تقرر استخدامها لاحتلال غزة وشرم الشيخ[١٣٦].

وفي ٢٤ يناير انتهت مهلة الأيام الخمسة الذي حددتها الجمعية العامة لإسرائيل لسحب قواتها. وبدأت الأمم المتحدة تعيد النظر في مهمة قوات الطوارئ، وبات عليها أن تحدد ما إذا كانت ستتحول إلى قوة احتلال. ومن جانبه شرع بيرنز ومعاونوه في قيادة قوات الطوارئ في وضع

خططهم لتسلم القطاع والإحلال محل الإسرائيليين، والتعليمات التي على أساسها سيعملون، والمباني والمنشآت التي سيتولون حراستها، والطرق التي سيتم اتباعها للسيطرة على أية تحركات جماهيرية. وتم تعريف الوحدات بما يتعلق بمهامها المحتملة، وتم وضعها بحيث يمكنها التحرك بسرعة عندما تصدر الأوامر لها.

وأدرك بيرنز من خلال بعض الإشارات أن معارضة ستنشأ عن تولي قوات الطوارئ الإدارة في القطاع. وكانت الإشارة الأولى أنه بمجرد اقتراب القوات من الحدود في ٢٢ يناير، بدأ كثير من اللاجئين في القطاع يتجهون إلى العريش، ولم يحاول الإسرائيليون منعهم. وكل يوم كانت قوات الطوارئ ترى مئات من الشباب على طول الطريق من رفح للعريش. خرج الكثيرون منهم حتى أصبح إطعامهم مشكلة للسلطات المصرية. وقد أرادت أن تتولى وكالة الأونروا مسئولية إطعام هؤلاء في العريش. وفي حين لم تكن قوات الطوارئ أو الأونروا تريدان أن تريا ذلك، لم تكن الحكومة المصرية على استعداد لإصدار تعليمات ضدهم(١٣٧).

وفي ٢٨ و٢٩ يناير كانت إسرائيل – كما ذكرنا – على موعد مع إدانة جديدة لتلكؤها في الانسحاب. وفي سياق متصل أسفرت التحركات الدبلوماسية المصرية عن دعم الكتلة الآسوية الأفريقية في الأمم المتحدة، فبعد اجتماع ممثلي الكتلة في نيويورك في ٣٠ يناير ١٩٥٧ قررت رفض أي اقتراح غربي بمرابطة قوات الطوارئ الدولية في قطاع غزة أو شرم الشيخ، باعتبار أن مصر هي المختصة وحدها بإدارتهما وهي صاحبة السيادة عليهما(١٣٨).

وفي كلمته أمام الجمعية العامة في أول فبراير ١٩٥٧، وبعدما هاجم وزير خارجية مصر إسرائيل، وأعلن أنها منذ توقيع اتفاق الهدنة عام ١٩٤٩، شنت أكثر من ستين هجوما على الدول العربية، وكانت دائما البادئة بالعدوان؛ تطرق إلى مهمة قوات الطوارئ الدولية، فأكد أن إنشاءها كان خطوة في الاتجاه الصحيح نحو تنفيذ المادة ٤٣ من ميثاق الأمم المتحدة، وأن الجمعية العامة لن تتأخر عن تقديم كل مساعدة لهذه القوة للقيام بمهمتها، ولكن وفودا عديدة لديها مخاوف من أن تتحول قوة الطوارئ إلى أداة للهيمنة والإكراه ضد ضحية العدوان بدلاً من

كونها أداة لمساعدة الضحية وإنهاء العدوان. وأعرب عن ثقته في أن تحافظ الجمعية العامة على طبيعة تلك القوة والغرض الذي تشكلت من أجله. وأيد وفد مصر والوفود العربية ما جاء في تقرير الأمين العام من أن استخدام قوات الطوارئ، والترتيبات التي قد ترى الأمم المتحدة اتخاذها لإقرار السلام، لا يمكن أن تعترف بتغيير الوضع الناجم عن اتفاق الهدنة ما لم يتم التغيير عن طريق التسوية بين الطرفين[١٣٩]. وأعرب مندوب اليمن عن أمله ألا تتخذ الجمعية العامة أي إجراء يدعم المقترحات الإسرائيلية المتعلقة بقطاع غزة أو شرم الشيخ ومضيق تيران، وعدم قبولها شروط إسرائيل للانسحاب وراء خطوط الهدنة. وأكد تأييده لما جاء في تقرير الأمين العام من أن النقطة الأساسية التي يجب التركيز عليها هي إعادة تأكيد اتفاق الهدنة[١٤٠].

وفي المقابل انبرى مندوب أستراليا لتدعيم آمال إسرائيل، فصرح بأن قطاع غزة يحتاج عناية بالغة، لأنه ليس مجرد منطقة نزاع بين دولتين، بل لأنه يضم ٢٠٠ ألف لاجئ و٦٠ ألف نسمة من السكان الأصليين. وطالب بتمديد مهام قوة الطوارئ الدولية حتى تستطيع نشر القوات على الجانب المصري من خط الهدنة، وفي مناطق معينة خاصة العوجة من ناحية إسرائيل.

وأعلن تمسكه باقتراحه في ١٧ يناير بأن تبقى قوة الطوارئ بعد انسحاب القوات الإسرائيلية كقوة عازلة بين الطرفين، ولمنع حدوث غارات من غزة على إسرائيل، ومنحها كافة الصلاحيات حتى يتم التوصل إلى حل نهائي لمشكلة غزة. وأضاف أنه درس المذكرة التي قدمتها إسرائيل، وأن هناك خرقا للهدنة من الطرفين، ولذلك يسأل عن الإجراء الذي يتعين على الجمعية العامة اتخاذه ؟ وتساءل عن موقفها في حالة رفض أي من الطرفين الموافقة على التمديد المقترح لمهام قوة الطوارئ، وهل بإمكانها إجبار هذا الطرف على الموافقة ؟ وطالب بتنفيذ الجمعية العامة القرارات التي تراها دون الرجوع إلى الأطراف للحصول على موافقة إضافية، وأضاف أن أي إجراء تتخذه الجمعية لتوسيع صلاحيات ومهام قوات الطوارئ، لا يمكن أن يوصف بالتحيز.

وركز في نهاية كلمته على الضمانات التي تريدها إسرائيل، فأوضح أنه أمام الجمعية التزامات، فعليها التأكد من انسحاب القوات الإسرائيلية وراء خطوط الهدنة، وأيضا تضمن اتخاذ

التدابير المؤقتة لوضع الأسس لتسوية مشكلتي غزة وخليج العقبة، وبإمكانها جعل التدابير المؤقتة مشروطة بالانسحاب المسبق للقوات الإسرائيلية. وأن المواقع التي تُخليها تشغلها في الحال قوات الطوارئ. وفيما يتعلق بقطاع غزة، يجب أن تكون وحدات قوات الطوارئ في موقع يمكنها من إنشاء منطقة عازلة بين إسرائيل ومصر، ومنع الغارات والتوغل من أي جانب(١٤١).

وفي حين أعلن مندوب بلجيكا أن هناك تقدما تم في عملية انسحاب القوات الإسرائيلية، وأن الصعوبات التي حالت دون الانسحاب من شرم الشيخ وقطاع غزة لم يتم التغلب عليها، انتقد مندوب الإكوادور تصريحات إسرائيل الرسمية بأنها لا تسعى إلى ضم قطاع غزة، وأنها ستسحب قواتها وتحتفظ فقط بقواتها الشرطية للحفاظ على القانون والنظام، ومن ثم ليس هناك مبرر لدخول قوة الطوارئ القطاع، وأنها مستعدة للعمل وفق علاقة مناسبة مع الأمم المتحدة. وأكد مندوب الإكوادور أن هذه التصريحات تعكس عزم إسرائيل البقاء في احتلال قطاع غزة إلى أجل غير مسمى والاستفادة من الامتياز غير القانوني الناشئ عن موقعها الحالي كمحتل بحكم عملها المسلح ضد مصر. وأضاف أن اعتبارات الأمن والمهمة الحضارية والإنسانية التي تدعيها إسرائيل لا يمكن أن تكون مبرراً للاحتفاظ بغزة، وأن إسرائيل لديها طموح للبقاء في قطاع غزة لجني ثمار النصر المسلح، ووضع نفسها في موضع أفضل للمطالبة بتلك الأرض في مرحلة لاحقة عملا بنظرية الأمر الواقع. وأكد أن قطاع غزة أرض متنازع عليها، ولا يمكن اعتباره أرضا مصرية، إلا أنه يقع في المنطقة المخصصة لمصر بموجب اتفاق الهدنة، وعليه فإن إصرار إسرائيل على الاستمرار في احتلاله يعتبر انتهاكا صارخا لأحكام اتفاق الهدنة(١٤٢).

وفي أول فبراير قدمت كندا مشروعا للجمعية العامة يقضي بتدويل قطاع غزة ومرابطة قوات الطوارئ على طول خط الهدنة وساحل خليج العقبة. وقد رحبت بريطانيا بالمشروع، ولكن واجهته عقبات أهمها عدم موافقة يوغوسلافيا والهند وإندونيسيا على السماح لقواتهم – وهي تعد الجزء الأكبر من قوة الطواري – أن تُستخدم لأغراض الاحتلال(١٤٣). وقدمت الولايات المتحدة

والبرازيل وكولومبيا والهند وأندونيسيا ويوغوسلافيا والنرويج مشروعا آخر بالانسحاب من غزة والعقبة ثم انتشار قوات الطوارئ. وقد عبر مندوب مصر خلال المناقشات عن وجهة النظر المصرية بأن القرار الذي يجب تنفيذه هو الذي يدعو إسرائيل إلى الانسحاب دون قيد(١٤٤).

وفي ٢ فبراير عقدت الجمعية العامة جلستين للنظر في مشروعي القرارين. واتخذت قرارا بسحب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة فورا وتحل محلها قوات الطوارئ. وصوت على القرار ٧٤ دولة ضد إسرائيل وفرنسا وامتناع هولندا ولكسمبرج(١٤٥). وقد كان قرار الجمعية العامة رقم ١١٢٤ لطمة جديدة لإسرائيل، وإحباطا لمحاولتها نيل بعض المكاسب من انتصارها العسكري.

وردا على قرار الجمعية العامة، اجتمع مجلس الوزراء الإسرائيلي في ٣ فبراير وقرر رفض قرار الجمعية العامة، وتمسكه بموقفه المتمثل في عدم الانسحاب من قطاع غزة وشرم الشيخ قبل الحصول على ضمانات(١٤٦). وأصدرت الخارجية الإسرائيلية بيانا تضمن رفض القرار، والإصرار على أن يسبق انسحاب قواتها من غزة وشرم الشيخ تسوية المسائل محل الخلاف بينها وبين مصر، وجاء البيان تأكيدا لتمسك حكومة إسرائيل بالموقف الذي حدده الكنيست في ٢٣ يناير. كما أعلن ممثل إسرائيل في الأمم المتحدة أن حكومته تتوخى سحب قواتها من غزة وشرم الشيخ، لكنها تسعى للتوفيق بين الانسحاب وأهداف أخرى حيوية(١٤٧).

ولم تكتف إسرائيل بذلك، فحاولت التأثير على أهالي القطاع لتنتزع منهم اعترافات عن رضاهم عن الوضع القائم، فقامت بجمع أختام العمد بحجة استبدالها ثم أعادتها دون تغيير. كما قامت بنشر دعاية بين أهالي القطاع لتسهيل هجرة من يرغب منهم إلى الدول العربية أو غيرها(١٤٨). وتزامن مع ذلك تفكير إسرائيل في تفريغ القطاع من اللاجئين وتوطينهم خارجه. فأنشأ بن جوريون لجنة سرية لبحث مقترحات إعادة توطين اللاجئين من قطاع غزة(١٤٩).

وفي ٩ فبراير عادت حكومة إسرائيل لتؤكد شروطها لسحب قواتها، وهي الاحتفاظ بالإدارة المدنية للقطاع وضمانات بشأن الملاحة في المضايق. وحددت الولايات المتحدة باعتبارها

الجهة الصالحة لتقديم الضمانات المطلوبة[١٥٠]. وشهدت عدة مدن إسرائيلية مظاهرات احتجاجا على قرارات الأمم المتحدة، مطالبة إياها بالالتفات لمطالبها بدلا من التهديد بالعقوبات[١٥١].

ومن جانبها، صرحت الحكومة الأمريكية على لسان وزير خارجيتها دالاس Dulles بأنها تُعطي أهمية لمطالبة الأمم المتحدة فرض عقوبات على إسرائيل لتلتزم بتنفيذ قراراتها بالانسحاب من غزة وشرم الشيخ، وأنها مع ذلك لن تقوم بأي عمل أُحادي. كما تسربت معلومات عن رفض بن جوريون نداء إيزنهاور بضرورة سحب إسرائيل قواتها. وفي ٤ فبراير نشرت صحيفة القدس الإسرائيلية مقالة مستندة إلى معلومات من وزارة المالية، مفادها أنه نتيجة لفقد المساعدة الأمريكية ينبغي على إسرائيل خفض ميزانيتها، وأنها لن تتلق المساعدة المتوقعة[١٥٢].

وخلال الفترة من ٤ إلى ٩ فبراير دارت مفاوضات وتبودلت خطابات بين همرشولد وإيبان، لكنها لم تأت بنتيجة. وبات الموقف يتمثل في إصرار الجمعية العامة على انصياع إسرائيل لقراراتها، وإصرار الأخيرة على عدم تنفيذ ذلك ما لم تحتفظ بإدارة قطاع غزة وتحصل على ضمانات لحرية الملاحة، والتي لن تكون مؤثرة إلا إذا أُعطيت من الولايات المتحدة[١٥٣].

وفي ١٠ فبراير، وفي حين بدأت الدول العربية الأعضاء في الكتلة الأفريقية الآسيوية جهودا للفوز بموافقة دول الكتلة التي تضم ٢٧ دولة بشأن مشروع القرار المزمع تقديمه بتوقيع عقوبات اقتصادية وعسكرية ودبلوماسية ضد إسرائيل؛ عقد إيبان اجتماعا مع همرشولد، وتواترت الأنباء بأن إسرائيل تطلب أن تعطي مصر تصريحا بأنها تذعن لاتفاق الهدنة عام ١٩٤٩، وأن همرشولد يصر على أن تستجيب إسرائيل أولا إلى قرار الانسحاب فورا دون قيد أو شرط[١٥٤].

وبتحليل موقف إسرائيل من خلال مفاوضاتها ومراسلاتها مع الأمين العام، يتضح رفضها الصريح للامتثال لقرار الجمعية العامة بالانسحاب دون قيد، بل إنها ذهبت لأبعد من ذلك، فحرصت على تجنب الحديث عن موقفها تجاه طلب الانسحاب لحين قبول مطالبها[١٥٥].

وفي ١١ فبراير أكد همرشولد في تقريره أن المفاوضات مع مندوب إسرائيل لم تثمر. وفيما يتعلق بمسألة فرض عقوبات، حذر همرشولد في تقريره من أن ميثاق الأمم المتحدة أعطى مجلس الأمن الوسائل لاتخاذ القرار بأثر إلزامي، ولم يعط ذلك للجمعية العامة، فيمكنها فقط أن توصي الدول الأعضاء والتي لها أن تقبل أو ترفض. وأكد أنه إذا اتُّخذت التدابير بشكل جماعي ستكون فعالة، وسيكون من الممكن الوصول لحل سلمي بين أطراف النزاع[١٥٦]. ولاشك أن تحذير همرشولد يعني إدراكه أن بعض الدول لا تدعم العقوبات.

وفي ١٢ فبراير وافقت الكتلة الآسيوية الأفريقية على مشروع قرار أعدته لجنة فرعية مشكلة من الهند وباكستان وليبيريا وأندونيسيا ومصر. تضمن التنديد بإسرائيل لعدم احترامها لقرارات الأمم المتحدة بانسحابها من غزة وشرم الشيخ، وفرض عقوبات اقتصادية ضدها[١٥٧].

وفي ١٤ فبراير قررت الجمعية العامة الاجتماع في اليوم التالي لبحث مسألة غزة والعقبة بناء على طلب مصر. وتابع الدكتور فوزي اتصاله بالمندوبين العرب وأعضاء كتلة باندونج بهدف تنسيق المواقف[١٥٨]. وتسربت الأنباء من أروقة الأمم المتحدة أن مصر حددت ليلة ١٥ فبراير كآخر موعد لانسحاب إسرائيل من غزة وشرم الشيخ. وأبلغ الدكتور فوزي همرشولد أنه إذا لم تستجب إسرائيل؛ فعلى الجمعية العامة بحث توقيع عقوبات عليها. وكان رأيه أن مجرد مناقشة قرار العقوبات يساعد في تعبئة الرأي العالمي لمساعدة مصر[١٥٩].

وفي إطار المماطلة والسعي للحيلولة دون عودة الإدارة المصرية لقطاع غزة، وافق مجلس وزراء إسرائيل في ١٥ فبراير على الانسحاب من خليج العقبة ورفض أي مشروع للانسحاب من قطاع غزة. وتضمن القرار الاستعداد للانسحاب بشرطين: الأول أن تتولى إدارة مدَّنية إسرائيلية إدارة قطاع غزة مع وجود أو عدم وجود قوات دولية، وتتعاون هذه القوات — إن وُجِدَتْ– مع الإدارة الإسرائيلية لمنع غارات الفدائيين، على ألا تعود إدارة القطاع لمصر. ويقضي الشرط الثاني بوضع قوات دولية في شرم الشيخ لضمان حرية مرور السفن الإسرائيلية[١٦٠].

وفي ١٥ و ١٦ فبراير قابل إيبان وزير الخارجية الأمريكي، وأكد الأخير على ضرورة امتثال إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة. وحاول إيبان إقناعه بضرورة قيام الولايات المتحدة بدور نشط بدلاً من الاختباء خلف الأمم المتحدة، والضغط على الأمم المتحدة لاتخاذ قرار مناسب. وأصر على أنه يجب عدم السماح للمصريين بالعودة إلى غزة بأي شكل. ولما أجاب دالاس بأن البريطانيين والفرنسيين امتثلوا لقرارات الأمم المتحدة في حين رفضت إسرائيل؛ حاول إيبان إقناعه بالفصل بين الانسحاب العسكري وبقاء الإدارة المدنية. وأنهم لا يريدون ضم غزة، وأن مصلحتهم منع عودة المصريين للقطاع ومنع نشاط الفدائيين(١٦١).

وفي إطار تشددها فيما يخص قطاع غزة والتعتيم على ما تقوم به، رفضت إسرائيل في ١٨ فبراير السماح للسيدة دورتي الصحفية الأمريكية ورئيسة جمعية أصدقاء الشرق الأوسط بزيارة غزة. وقد انزعجت، وشنت حملة ضد إسرائيل بأنه من الإجرام منحها أية ضمانات(١٦٢).

وردا على التعنت الإسرائيلي، أبلغ الدكتور فوزي مندوبي الدول أن مصر لن تبحث أي مشروع لإدارة القناة حتى تنسحب إسرائيل من غزة وشرم الشيخ(١٦٣). وقادت هيئة الاسعلامات المصرية حملة ضد إسرائيل، وأعلنت أن إسرائيل وهي تتمادى في رفض الانسحاب من قطاع غزة وتطلب ضمانات؛ تقوم بطرد سكانه. وأنها طردت مؤخرا ٢٥ ألف فلسطيني، منهم ١٠ آلاف وصلوا العريش و١٥ ألفا وصلوا الأردن. وأن إسرائيل تجابه العالم بوجه وتعامل سكان غزة الواقعين تحت سيطرتها بوجه آخر، وأنها اعتادت تحدي الأمم المتحدة(١٦٤).

على أية حال، في ٢٠ فبراير طالب وفد إسرائيل بالأمم المتحدة تأجيل الجلسة المقرر عقدها في اليوم التالي لبحث أزمة الشرق الأوسط حتى يعود إيبان إلى نيويورك. ومن جانبه وجه الرئيس إيزنهاور نداءً عاجلا إلى بن جوريون ناشده بإعطاء الأوامر بانسحاب القوات الإسرائيلية. كما اقترحت الولايات المتحدة تأجيل اجتماع الجمعية العامة لمدة ٢٤ ساعة. وقد وافقت الدول الأفريقية الآسيوية، بعدما علمت بنداء إيزنهاور إلى بن جوريون(١٦٥).

وقد أكد الجنرال بيرنز قائد القوات الدولية في مذكراته أن جميع المفاوضات والمناشدات التي كانت تحث إسرائيل على الامتثال للقرار الخاص بالانسحاب من غزة وشرم الشيخ لم تكن مجدية حتى صدر النداء العاجل للرئيس الأمريكي في حديث تليفزيوني. فحتى هذا التاريخ كانت تبريرات إسرائيل لهجومها على مصر ورفضها الانسحاب إلى خطوط الهدنة، تلقى قبولا في الولايات المتحدة، وكان أغلب السياسيين يتحدثون ضد فرض عقوبات على إسرائيل. فرأى الرئيس الأمريكي أنه من الضروري أن يوضح الموقف – كما يراه — للرأي العام الأمريكي، فبدأ حديثه مؤكدا أن مستقبل الأمم المتحدة والسلام في الشرق الأوسط على المحك، ثم استرسل في شرح أهمية الشرق الأوسط، وتداعيات رفض إسرائيل الانسحاب من غزة وشرم الشيخ[١٦٦].

وفي ٢١ فبراير عقد مجلس الوزراء والكنيست جلسة استثنائية، وتأجلت عودة إيبان إلى نيويورك ٢٤ ساعة. وصرح بن جوريون في الاجتماع إن إيزنهاور قد يؤجل مناقشة الجمعية العامة لإتاحة الوقت لإسرائيل لاتخاذ قرار. وأوصى بمقابلة إيبان لدالاس قبل المناقشة، ويؤكد له رغبة إسرائيل في التعاون مع الولايات المتحدة. وتحدث بن جوريون عن المدة التي يمكن أن تصمدها إسرائيل ضد العقوبات. وحث إيبان حكومته على قبول الاقتراح الأمريكي؛ لتجنب أية أزمة في العلاقات بين واشنطن وتل أبيب. وفي النهاية رأي مجلس الوزراء التمسك بفصل مسألة قطاع غزة عن مسألة مضيق تيران، وأن تطالب إسرائيل بضمان لعدم عودة المصريين إلى غزة. وصدرت تعليمات إلى إيبان بالسفر إلى نيويورك، والتعامل بمرونة مع دالاس[١٦٧].

وقد تقرر أن تجتمع الجمعية العامة مساء ٢٢ فبراير. وأعدت كتلة باندونج مشروع قرار بتوقيع عقوبات اقتصادية وعسكرية على إسرائيل حال امتناعها عن الانسحاب. ولتجنب إقرار مشروع القرار؛ مارست الولايات المتحدة ضغطا على إسرائيل عن طريق رؤساء البعثات الدبلوماسية في تل أبيب. فراحوا يعربون لها عن عدم رضا حكوماتهم عن امتناع إسرائيل عن سحب قواتها. كما طلب إيزنهاور من زعماء اليهود الأمريكيين التوسط لإقناع إسرائيل بالانسحاب من غزة والعقبة[١٦٨]. وفي سياق الضغط على إسرائيل، كان دالاس قد أشار في مؤتمر

صحفي إلى إمكانية فرض عقوبات على إسرائيل. وكلف دالاس المندوب الأمريكي بالأمم المتحدة بإبلاغ نظرائه العرب أنه سيجتمع مع إيبان قبل المناقشة، ويحثهم على عدم طرح قرار صارم ضد إسرائيل، وانتظار نتيجة التحركات الأمريكية[١٦٩]. والواقع أن الولايات المتحدة كانت أكثر قدرة من أي طرف على إجبار إسرائيل على التراجع، وكان لديها وسائل أخرى فعالة.

وفي ٢٢ فبراير، وعملا بقرار الجمعية العامة، استكمل همرشولد تقريره السابق في ١١ فبراير، وأشار إلى إصرار إسرائيل على طلب ضمانات، وأعرب عن رغبة الحكومة المصرية في أن تتولى قوات الطوارئ في البداية إدارة غزة محل الإدارة الإسرائيلية. وأضاف أن الحكومة المصرية لديها الرغبة والاستعداد لاتخاذ ترتيبات خاصة مع الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها كالأونروا وقوات الطوارئ. وعلى سبيل المثال، فإن ترتيب استخدام قوة الأمم المتحدة في المنطقة في حالة انتشارها على خط الهدنة في قطاع غزة، والتدخل الفعال للقوة بين القوة المسلحة لإسرائيل ومصر يضع حداً لعمليات الاقتحام والغارات عبر الحدود[١٧٠].

وقد أعرب مندوبو الدول الأعضاء في الجمعية العامة عن وجهة نظر حكوماتهم، فأعرب مندوب لبنان عن الاستياء من إصرار إسرائيل على عدم الانسحاب من قطاع غزة ما لم تتلق ضمانات معينة من الأمم المتحدة أو من دول معينة بأنه لن تكون هناك عودة إلى الحالة التي كانت سائدة قبل ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ والتي تزعم أنها كانت سببا لغزوها مصر[١٧١].

وعلى إثر مبالغة صحف إسرائيل في تأويل تصريحات همرشولد، أبلغه الدكتور فوزي في أن الرأي العام الإسرائيلي أساء فهم تصريحاته. وأكد له أن مصر تعتبر قطاع غزة أرضا مصرية طبقا لاتفاق الهدنة، ومن ثم لن تتخلى عنه. كما نفى المتحدث باسم الوفد المصري في الأمم المتحدة أن مصر عقدت أي اتفاق بشأن استخدام البوليس الدولي في قطاع غزة، وأضاف أن غزة أرضٌ تحت الوصاية، وستعود تحت الإدارة المصرية فور مغادرة القوات الدولية[١٧٢].

وفي لقائه دالاس في ٢٤ فبراير ١٩٥٧ قدم إيبان مذكرة من ١١ نقطة، وأبدى استعداد إسرائيل لقبول اقتراح الولايات المتحدة بشأن مضيق تيران، بشرط فصله عن مسألة قطاع غزة. وأبدى دالاس اهتمامه بخطة بن جوريون للانسحاب العسكري الإسرائيلي من غزة والإدارة المدنية الإسرائيلية للقطاع، وقوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة ولجنة مكلفة بإعداد خطة لإدارة مستقبلية. وشدد إيبان على أن إسرائيل لن تقبل تحت أي ظرف عودة القوات المصرية أو الإدارة المصرية للقطاع. وأبدى دالاس اعتقاده أن مصر قد لا توافق على إلغاء الحقوق الممنوحة لها في غزة بموجب اتفاق عام ١٩٤٩، ولكنها قد توافق على عدم ممارستها هذه الحقوق والتنازل عنها لصالح الأمم المتحدة. ولكن الأمم المتحدة لم تستطع إلغاء حقوق مصر القانونية. وحث دالاس إيبان على بحث الأمر مع همرشولد لكي تحصل إسرائيل على جوهر مطالبها. وفي نهاية اللقاء كرر إيبان أن إسرائيل لن تسمح لمصر باستعادة السيطرة على غزة[١٧٣]. وهكذا لم تكن إسرائيل تريد فقط وضع غزة تحت إدارة الأمم المتحدة، بل لا تريد وضعا قانونيا مصريا.

وفي اليوم التالي، اجتمع إيبان مع همرشولد الذي رفض بشكل قاطع أي حل وسط بشأن الحقوق المصرية في غزة، ومن ثم ظل شبح العقوبات. فقد كان اهتمام دالاس بخطة بن جوريون مشروطًا بقبولها بالأمم المتحدة. وقد أكد مندوب أمريكا لوزير خارجيته أن الولايات المتحدة لا تستطيع المساومة على قطاع غزة، وأن حقوق مصر بموجب اتفاق الهدنة لا يمكن تجاهلها، وأن إصرار إيبان على أن تتنازل مصر لهم عن حقوقها بحكم الأمر الواقع غير مقبول. وأن إسرائيل ستفقد حقها في المرور في مضيق تيران إذا فشلت في إخلاء غزة[١٧٤].

والواقع إنه إزاء الضغوط بدأت إسرائيل في الأسبوع الأخير من فبراير تتأهب للانسحاب من غزة، لكن مع الاحتفاظ بقدر من الكرامة[١٧٥]. وفي حين استمر بن جوريون في الخارج يدافع عن موقف إسرائيل، بدأ في الداخل يروج لأهمية مسألة الملاحة في خليج العقبة، وما ستتحمله إسرائيل من أعباء حال استمرار احتلال غزة. وصرح: "إن كان أعداؤنا أذكياء فعليهم أن يسلموا غزة لنا، وإن الخطر في غزة مضاعف؛ اقتصاديا : كيف سندعم ربع مليون شخص ؟ ومن ناحية

الأمن فالأمر أصعب. وأن شاغلنا الرئيسي هو الترتيب الذي يضمن لنا الأمن وإعادة تأهيل السكان. وفي هذا يجب أن نتحدث مع الأمم المتحدة"[١٧٦]. ولكن مع المساومة السياسية لم يخل الأمر ميدانيا من انتهاج سياسة الأرض المحروقة. فبدأت القوات الإسرائيلية عملية تدمير للمنشآت العسكرية والمرافق في قطاع غزة. فكان صوت الانفجارات يُسمع في أنحاء القطاع. وأصدر الحاكم الإسرائيلي للقطاع أمرا بسحب العملة المصرية واستبدالها بالعملة الإسرائيلية. وانطلقت العربات تذيع بمكبرات الصوت نداء إلى الأهالي بسرعة تنفيذ الأمر. وإزاء رفضهم وإخفائهم للعملة؛ قام البوليس الحربي بحملة تفتيش للبنوك والمنازل وللمارة بالشوارع، واستولى على العملة التي عُثر عليها. ومن جانبه سعى هرشولد لدى إسرائيل لعدم تكرار ما حدث في سيناء من تدمير الطرق والمواصلات الحديدية والتليفونية وبث للألغام قبل الانسحاب؛ حتى لا تعرقل تقدم قوات الطوارئ عند دخولها القطاع أو شل حركتها في تأدية مهمتها[١٧٧].

وتزامن مع ذلك تنامي الشعور المعادي لإسرائيل في القطاع، فجرى توزيع منشورات تحث السكان على رفض أي تعاون مع السلطات الإسرائيلية. وكُتبت على جدران المنازل عبارات مناهضة لإسرائيل وداعمة لمصر. وقد أثار ذلك القوات الإسرائيلية، فقامت باعتقال ٣٠ مُدرسا لأنهم كلفوا الطلبة بكتابة موضوع تعبير ضد إسرائيل[١٧٨]. كما شددت القوات الإسرائيلية حملاتها على معسكرات اللاجئين لطردهم من القطاع، فوصل منهم العريش في ٢٢ فبراير نحو ١٠ آلاف. وقام الجيش الإسرائيلي في غزة باعتقال ٢٠٠ شاب، و٣٠٠ شاب في خان يونس، واعتقل ٢٠٠ من طلبة المدارس الثانوية وطردهم إلى العريش. واهتمت مصر بحشود اللاجئين التي أخذت تتدفق عليها من القطاع، وأرسلت إليهم كميات من المواد الغذائية والملابس[١٧٩].

وعلى الرغم من شن المعارضة الإسرائيلية حملة على الحكومة حتى لا تنسحب من قطاع غزة، فإن الضغط الدولي —كما ذكرنا – جعلها تستأنف المساومة مع الأمين العام، فوجهت إليه بعض الاستفسارات عن مهمة قوات الطوارئ. وقد رد في ٢٦ فبراير، بأن مهمتها منع وقوع

أعمال حربية، ولكنها لن تستعمل لفرض حل لمسألة سياسية أو قانونية. ويبدو أن التعهد الأمريكي كان له وزن لدى إسرائيل أقوى من وجود قوات الطوارئ وقرارات الأمم المتحدة[١٨٠].

وكان إيبان عقب عودته إلى نيويورك قد بدأ مباحثات مع همرشولد حول الانسحاب من غزة وشرم الشيخ. وبدأت المباحثات بعد اجتماعه بوزير الخارجية الأمريكي. وعقب الاجتماع صدر بيان مشترك في ٢٥ فبراير تضمن أن الولايات المتحدة وإسرائيل تأملان في تسوية مسألة الانسحاب[١٨١]. وعلى الرغم من تفهم دالاس إحجام إسرائيل عن مغادرة قطاع غزة، واعترافه بأنه ليس أرضا مصرية، فإنه كان يرى أن موقف إسرائيل ضعيف. وحرصا من إيزنهاور ودالاس على حماية الشرق الأوسط من الاختراق السوفيتي[١٨٢]؛ تباحثا لوضع التدابير لإقناع إسرائيل بالانسحاب لتجنب توقيع عقوبات عليها. وفي غضون ذلك، ولإعطاء الفرصة للجهود الدبلوماسية؛ وللمرة السادسة، قررت الجمعية العامة في ٢٦ فبراير تأجيل اجتماعها المقرر عقده لمناقشة توقيع عقوبات على إسرائيل[١٨٣]. وعقب قرار التأجيل بدأ يتردد أن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وكندا سيؤيدون شروط إسرائيل للانسحاب من غزة وشرم الشيخ، وأن دولاً أخرى ستؤيد المشروع[١٨٤]. وواصل الدكتور فوزي جهوده، فاجتمع في ٢٦ فبراير مع مينون ورؤساء الوفود العربية، وصرح بأن مصر لن تتنازل عن قطاع غزة والعقبة[١٨٥].

وقد كثُرت التكهنات حول تفاصيل المقترحات الجديدة التي حملها إيبان. وقد تضمنت خمسة مقترحات: (١) توافق مصر على مرور السفن بخليج العقبة. (٢) تؤيد الولايات المتحدة في الأمم المتحدة مشروع القرار الكندي الذي يقضي أن ترابط قوة بحرية دولية في خليج العقبة. (٣) توافق إسرائيل على الانسحاب من قطاع غزة بشرط ألا تحتله مصر. (٤) تحتفظ إسرائيل بروابط اقتصادية مع قطاع غزة. (٥) ترابط قوة من البوليس الدولي في قطاع غزة[١٨٦].

وكانت كندا قد مهدت لمقترحات إسرائيل، فقدم بيرسون Person رئيس وزرائها في ٢٦ فبراير مشروعه بتدويل قطاع غزة لفترة انتقالية، فأشار إلى أن مسألة قطاع غزة معقدة، ولها جوانب سياسية واجتماعية واقتصادية وإنسانية، وتتعلق بمصير ٣٠٠ ألف شخص وليس الأرض

فقط. وأن قطاع غزة كان جزءا من أراضي فلسطين الخاضعة للانتداب، وليس جزءا من مصر، وأن سكانه الأصليين يتراوح عددهم بين ٦٠ و ٧٠ ألف نسمة، بالإضافة إلى أكثر من ٢٦٧ ألف لاجئ فلسطيني. وأن مصر احتلت قطاع غزة فور انتهاء الانتداب البريطاني في مايو ١٩٤٨، وتم الاعتراف بهذا في اتفاق الهدنة عام ١٩٤٩ انتظارا للتسوية النهائية. وأن مصر لم تقم بضم القطاع وتزعم أنه ليس لديها نية لذلك، وكذلك إسرائيل لم تقم باحتلاله قبل ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦. ومنذ ذلك الحين تنفي أية نية لضمه، على الرغم من أن خطط التنمية الاقتصادية الإسرائيلية تشير إلى ضرورة ربطه بالمستوطنات. ونظرا للتطورات الأخيرة، فقد لا يحدث ذلك، وهو ما يعني أن سكان القطاع الأصليين سيعانون الفقر وسيضطرون لطلب المعونة.

وحاول بيرسون الترويج لضرورة إعطاء إسرائيل ضمانات قبل الانسحاب، فأوضح أنه ليس مع اتخاذ ترتيب تتولى إسرائيل بموجبه إدارة منطقة لا تنتمي إليها، وتظل بذلك معارضة لقرارات الأمم المتحدة ولرغبات سكان القطاع، وأن ما يعني إسرائيل هو الأمن وحمايتها من أي هجوم من جانب قطاع غزة. وأنه في حالة استمرار احتلاله أو بقاء الشرطة الإسرائيلية والإدارة المدنية بعد انسحاب قواتها، لن يتحقق الأمن المطلوب، لأن استمرار احتلال إسرائيل لأراضٍ غير إسرائيلية بالمخالفة لقرارات الأمم المتحدة واتفاق الهدنة – سيُزيد العداء لها، وسيُزيد احتمال الغارات ضدها من خارج القطاع. كما أن احتلال إسرائيل لغزة لن يؤدي إلا إلى زحزحة الخط الذي تأتي منه الغارات دائما قليلا إلى جهة الجنوب الغربي، وأن السبيل لوقف الغارات هو العمل السياسي والإرادة الصادقة لحكومتي مصر وإسرائيل بمساعدة الأمم المتحدة[١٨٧].

وأنهى كلمته بالتأكيد على أنه ينبغي على إسرائيل الانسحاب من غزة. واستشهد ببيان الأمين العام في ٢٢ فبراير الذي يشير إلى أن مصر ستوافق على تولي الأمم المتحدة مهام حفظ السلام والأمور الإدارية في القطاع في مرحلة انتقالية. وأضاف بيرسون أنه يجب أن تُوقع اتفاقية بين الأمم المتحدة ومصر لتنظيم المسئولية ولإقامة إدارة مدنية في القطاع[١٨٨].

والحقيقة أن رؤية مصر والدول العربية والصديقة فيما يتعلق بقطاع غزة بعد انسحاب إسرائيل يمكن فهمها من رد الفعل على اقتراح بيرسون. فقد تم الرد على هذا الاقتراح في الحال بواسطة ممثل الأردن، فوصفه بأنه محاولة لإبعاد قطاع غزة عن إدارته العربية ووضعه تحت نظام دولي، وأنه يريد توسيع مهام قوات الأمم المتحدة، وهذا بعيد عن مهامها التي ينبغي ألا تتصل بأية أمور سياسية. وقد أيد مندوبون آخرون كلام المندوب الأردني[١٨٩].

وفي الجلسة الثانية التي عُقدت في اليوم نفسه، انتقد مندوب تشيكوسلوفاكيا رفض إسرائيل سحب قواتها ما لم تتلق ضمانات وتأكيدات من مصر فيما يتعلق بوقف الأعمال الحربية، وأبدى دهشته من أن تطلب ذلك في حين أنها هي التي تتسبب في استمرار الأعمال العدائية من خلال استمرار احتلالها لغزة وشرم الشيخ. وأوضح أن إسرائيل تُريد أن تُملي شروطها على مصر والأمم المتحدة، وأنها لم تكن لتجرؤ على ذلك ما لم تكن مدعومة من القوى الإمبريالية، التي حاولت من خلال عدوانها على مصر أن توقف عملية تحرير دول الشرقين الأوسط والأدنى، والتي تسعى بعد الهزيمة لاستغلال الموقف لتحقيق خططها للهيمنة على هذا الجزء من العالم، وأنه يجب النظر إلى موقف إسرائيل بالتزامن مع الخطة الجديدة المسماة مبدأ إيزنهاور والذي سيؤدي إلى تعقيد الموقف في الشرق الأوسط. وانتقد المندوب تشيكوسلوفاكيا الولايات المتحدة والدول الغربية، وأعلن أنها بمقترحاتها الأخيرة، تسعى لهدف واحد وهو تلبية المطالب التي وضعتها إسرائيل كشرط للانسحاب من قطاع غزة وخليج العقبة، وإنها بذلك تتبنى وجهة النظر القائلة بأن إسرائيل يجب أن تُكافأ على عدوانها على مصر[١٩٠].

وعلى الرغم من فشل اقتراح بيرسون، بقيت مسألة تدويل القطاع مطروحه، وراح بن جوريون يؤكد أن إسرائيل لا تريد غزة ما لم تكن تحت الإدارة المصرية، وأنه على الأمم المتحدة أن تتحمل المسئولية بدعم من الولايات المتحدة وترك إسرائيل تسيطر على الإدارة المدنية[١٩١].

وفي ٢٦ فبراير صرح الأمين العام للأمم المتحدة: إن أية تسوية تقضي بأن تتولى الأمم المتحدة إدارة قطاع غزة لا تُحد من حقوق مصر بمقتضى اتفاق الهدنة. وأصدر تقريرا عن محادثاته

مع إيبان في ٢٥ فبراير. كما أكد همرشولد في مذكرة وجهها إليه أن مقترحاته السابقة تضمنت تسويات عملية داخل نطاق الإشراف المصري على المنطقة وفقا لاتفاق الهدنة. وأضاف أن استخدام قوات الأمم المتحدة غرضه منع نشوب قتال وليس فرض حل لمشكلة سياسية(١٩٢).

ومن جانبه صرح إيبان أن إسرائيل لا تزال تعارض استئناف السيطرة المدنية والعسكرية المصرية في غزة على النحو المشار إليه في تصريحات السكرتير العام، وتستبعد عودة مصر إلى غزة. كما صرح إيبان أنه لم يفكر في مسألة تمركز القوات الدولية على جانبي خط الحدود وفي منطقة العوجة بوصفها ذات صلة بمشكلة خليج العقبة وقطاع غزة(١٩٣).

وفي صباح ٢٧ فبراير اجتمعت الجمعية العامة لبحث اقتراح فرض عقوبات على إسرائيل لامتناعها عن تنفيذ قرار سحب قواتها. ومرة أخرى تقرر تأجيل الجلسة، حتى تُقدم الولايات المتحدة مشروع قرار جديد تقوم بصياغته، وذلك لكي تتاح الفرصة للدكتور فوزي وإيبان لدراسته وتلقي تعليمات من حكومتيهما. وتضمن مشروع القرار انسحاب دون فرض عقوبات على إسرائيل ووضع غزة والعقبة تحت إشراف الأمم المتحدة(١٩٤). وقد ساءت العلاقة بين همرشولد وإسرائيل بعد المذكرة التي عرضها مساء اليوم نفسه على الجمعية العامة، وفيها أعلن رفضه قبول ما تذهب إليه إسرائيل من أن مصر لا يمكن أن تعود إلى قطاع غزة. وردا على ذلك صرح إيبان أن موقف السكرتير العام لا يمكن اعتباره مساهمة فعالة لحل المسألة، وأن رأيه في استخدام قوة دولية جاء مقترنا بشروط غامضة غير مستحبة(١٩٥).

وإزاء الضغوط الدولية، جمع بن جوريون في ٢٧ فبراير مجلس الوزراء في وقت متأخر من الليل، وأبلغه أنه تلقى اقتراحا من فرنسا باتفاق مع الولايات المتحدة، ووفقا لهذا الاقتراح يجب أن تعلن إسرائيل انسحابها من قطاع غزة، وتدخل القوات الدولية القطاع وتتولى السلطة العسكرية والمدنية، وتتحمل مسئولية الأمن واللاجئين وتحسين الوضع الاقتصادي. وتظل لحين الوصول لاتفاق سلام. وإذا خلقت مصر ظروفا في القطاع تتعارض مع الالتزامات الدولية، يكون لإسرائيل

حق الدفاع. وشرح بن جوريون الظروف التي تضطره للانسحاب من غزة وقبول دخول القوات الدولية، لاسيما بعدما أصبحت فرنسا والولايات المتحدة تلحان بقبول الانسحاب من غزة(١٩٦).

وشهدت الأيام الأخيرة من فبراير سلسلة من اللقاءات بين إيبان – الذي لا يعرف الكلل – وبين همرشولد ودالاس، وأيضا دارات مناقشات بين الدبلوماسيين الثلاثة أو مساعديهم والمندوبين المصريين وأعضاء آخرين بالأمم المتحدة اضطلعوا بدور مهم في المفاوضات(١٩٧). وفي واشنطن أجرى إيبان محادثة مع دالاس في مساء ٢٨ فبراير. وأكد دالاس أن حرية الملاحة في خليج العقبة بوصفه ممرا دوليا مكسب لإسرائيل. وفيما يتعلق بغزة صرح أن فترة الحكم المصري الأحادي الجانب انتهت، وستكون السيطرة في يد الأمم المتحدة. وأكد أن موقف حكومته واضح، ويتمثل في وضع غزة تحت إدارة دولية بدون مصر. وأن الخطة التي توافق عليها مع الفرنسيين تقوم على عدم عودة مصر إلى غزة. وطلب دالاس من إيبان أن يؤكد لحكومته أن الولايات المتحدة ستبذل قصارى جهدها لضمان عدم عودة المصريين إلى غزة(١٩٨).

وعندما استأنفت الجمعية العامة اجتماعاتها في ٢٨ فبراير، كان اقتراح ممثل كندا بتدويل قطاع غزة والمتضمن "تعيين مفوض الأمم المتحدة لقطاع غزة، والعمل مع قائد قوات الطوارئ ومدير الأونروا، والتشاور مع ممثلي مصر وإسرائيل ومع اللاجئين والزعماء المحليين، لاتخاذ الترتيبات لاستبدال الإدارة المدنية الإسرائيلية الحالية"، موضع انتقادات حادة. وشن وزير خارجية مصر هجوما على إسرائيل والحركة الصهيونية، وأعلن أن الجمعية العامة وأعضاءها قد وُضعوا في موقف مُحرج لعدة أشهر، وأن إسرائيل لم تكتف بعدوانها ضد مصر، ولكنها مع الصهيونية العالمية عازمة على إفشال الأمم المتحدة. وأوضح أن النقاش الحالي جاء بعد سبعة تأجيلات دون مناقشة جدول الاجتماعات المحدد، وأن التأجيل من قبل إسرائيل هو محاولة لكسب الوقت واستغلال صبر الجمعية العامة، وأن مصر وأغلب أعضاء الجمعية العامة على يقين أن إسرائيل لن تُنجز وعودها، وأن وفد مصر والوفود الأخرى وافقت على هذه التأجيلات خشية القول بأنهم لم يتركوا فرصة للجهود التي تُبذل لإيجاد حل من أجل انسحاب إسرائيل غير المشروط تنفيذاً لقرارات

الجمعية، ولكن إسرائيل مع ذلك لا تزال تراوغ وتلعب على عامل الوقت الذي أتاحته لها التأجيلات المتتالية، ولم تترك أي تصريح لأي مسئول من المسئولين المعارضين لها إلا وقامت بتشويهه. وأنها بالتوازي مع ذلك ماضية في انتقاد مصر والإساءة لسمعتها، وتدعي أنها مصدر كل خطر يهدد أمن إسرائيل، وأضاف وزير خارجية مصر أن إسرائيل تروج لذلك بهدف إيذاء سمعة مصر، وكوسيلة للحصول على مزيد من الأموال ممن يؤيدون إسرائيل وسياستها.وقد شارك مندوب بلغاريا وزير خارجية مصر رأيه، وأعرب عن رفضه شروط إسرائيل للانسحاب من غزة، وانتقد موقف الجمعية العامة التي سمحت لإسرائيل بمراوغة أكبر منظمة عالمية؛ من خلال تقديم المطالب المستمرة والتوضيحات بشأن إدارة غزة ومواقع قوات الطوارئ والمرور في القناة، وغيرها من الشروط التي تطالب إسرائيل بالوفاء بها مسبقاً لكي تنسحب(١٩٩).

ومرة أخرى أعرب مندوب الأردن عن رفضة لأية مطالبة إسرائيلية تتعلق بإدارة قطاع غزة، وانتقد مقترحات بيرسون بالاعتراف بأن خطوط ترسيم الهدنة لا تمس أية مطالب سياسية، وصرح بأن رئيس وزراء كندا يريد أن يحرم مصر من حق السيادة على غزة، ولا يطبق نفس القاعدة على إسرائيل، "فإذا كان اتفاق الهدنة لم يمنح مصر حق السياة على غزة، فإنه لم يمنح إسرائيل أي حقوق على أرض فلسطين التي تحتلها إسرائيل". وأضاف أن الشروط التي تنطبق على سيطرة مصر على غزة تنطبق على سيطرة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية، مع فرق جوهري وهو أن هذه المنطقة أرض عربية يسكنها عرب وتحكمها حكومة عربية وهي حكومة مصر، عكس الأراضي الفلسطينية التي تسيطر عليها إسرائيل. وصرح بأن تأسيس إسرائيل أمر غير شرعي اعتمد على الغزو واغتصاب السلطة، وإذا كان وجود مصر في قطاع غزة من أجل حماية العرب والوجود العربي، فإن وجود إسرائيل في فلسطين هدفه اغتصابها وإبادة سكانها(٢٠٠).

ومضى مندوبو الأردن والعراق وأوكرانيا ونيبال يفندون اقتراح ممثل كندا بتدويل قطاع غزة، فصرح مندوب الأردن "بأن بيرسون الذي سعى عام ١٩٤٧ لتأييد تقسيم فلسطين، يحاول عام ١٩٥٧ إخراج قطاع غزة من إدارته العربية ووضعه تحت نظام دولي، ويريد توسيع مهام قوة

الطوارئ، وتناسى أن هذا يتجاوز وظائفها، والتي يجب ألا تمس أية مسألة سياسية أو قانونية مثيرة للجدل. وأنه إذا تم الأخذ بهذا الاقتراح، فلا ينبغي الاكتفاء بنشر قوات الطوارئ على الجانب العربي من الحدود، ولكن ينبغي نشرها أيضا على الجانب الإسرائيلي من الحدود والذي انطلقت منه القوات الإسرائيلية عندما هاجمت مصر وقطاع غزة"[٢٠١].

ونوه مندوب نيبال في كلمته بأن الجمعية العامة تبنت ستة قرارات تدعو إسرائيل للانسحاب الفوري من الأراضي التي احتلتها، ومن المؤسف أن إسرائيل لم تعتقد أنه من المناسب سحب قواتها من قطاع غزة وشرم الشيخ. وأضاف أن تحدي إسرائيل للأمم المتحدة مسألة بالغة الخطورة، وكان أولى بها أن تفعل ما فعلته إنجلترا وفرنسا، وعلى حكومة إسرائيل أن تدرك أن إسرائيل دولة صغيرة في حاجة إلى حماية الأمم المتحدة أكثر من غيرها من الدول. وتساءل مندوب نيبال إذا لم تعتقد إسرائيل أنه من المناسب الاعتماد على تأكيدات الأمم المتحدة والولايات المتحدة لحماية وسلامة حقوقها، فمن الذي يمكن أن تعتمد عليه ؟ وأضاف أن اسرائيل تُصر على اتخاذ تدابير ملموسة مسبقا بشأن الملاحة في خليج العقبة ومنع الغارات على شعبها وأراضيها من غزة، ولكن لا يمكن للأمم المتحدة أن تُسلم بما تريده إسرائيل فتعطيها ثمن انسحابها مقدما، وتتجاهل أن إسرائيل هي التي بادرت بالعدوان على مصر وقطاع غزة[٢٠٢].

وفي جلسة الجمعية العامة في أول مارس انتقد مندوب رومانيا حكومة إسرائيل وتحديها لقرارات الجمعية العامة وخاصة القرار رقم ١١٢٤ في ٢ فبراير، وندد بالبيان الذي أصدرته في ٣ فبراير والذي أعلنت فيه أنه يجب أن يسبق انسحاب قواتها من غزة وشرم الشيخ تسوية المسائل محل الخلاف بينها وبين مصر. واستهجن تصريحات إسرائيل المتكررة بأنها ترغب في السلام، وأكد أنها إذا أرادت ذلك فعليها أن تثبت حسن نيتها. وأكد أن البقاء في غزة أو على طول خليج العقبة يعتبر انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة، وأن التسليم بما تريده إسرائيل سيكون مشجعا للمعتدين في المستقبل. وأعلن أن تأييد بعض الوفود لإسرائيل شجع الوفد الإسرائيلي على رفض قبول قرارات الأمم المتحدة، وأن ذلك يجعل حل المشكلة أكثر تعقيدا. وأضاف أن مقاومة إسرائيل

لقرارات الأمم المتحدة تعززت بعد إعلان مبدأ إيزنهاور، ولولا ذلك ما كان بإمكان دولة صغيرة مثلها أن تستخف بالأمم المتحدة وترفض الامتثال لقرارات صوّتت عليها ٧٤ دولة. وإن سبب عناد إسرائيل لا يرجع إلى قوتها، ولكن يشجعها عليه موقف الولايات المتحدة.

وانتقد مندوب رومانيا ما يتردد بأن الحكومة الأمريكية عاجزة عن التأثير على إسرائيل. وأشار إلى أنها لم تجد نفسها عاجزة عن تأييد توصيات الجمعية العامة بشأن بريطانيا وعدوانها على مصر حتى خضعت بريطانيا. وأنهى مندوب رومانيا كلمته بأن حكومته ستصوت لصالح مشروع القرار المقدم من أفغانستان وإندونيسيا والعراق ولبنان وباكستان والسودان[٢٠٣].

وفيما يتعلق بإخلاء قطاع غزة ومهام قوات الطوارئ، أعرب مندوب اليمن عن رفض أي اقتراح بتوسيع مهام تلك القوات، لأن الأمر يرتبط بحقوق السيادة لمصر، وأن وجود ومهام قوات الطوارئ يخضع لاتفاق بين الأمين العام ومصر. وعارض فكرة تدويل قطاع غزة، فشدد على أن مهام قوة الطوارئ تأمين وقف إطلاق النار والإشراف على الانسحاب، وأن هذه المهام تم التأكيد عليها عندما قررت حكومته الاشتراك في قوة الطوارئ، ولا يمكن في أي وقت أن تصبح جيش احتلال أو تستخدم لمصلحة الغُزاة. وأن اليمن ترى ضرورة أن يتم إخلاء القطاع بالكامل ويعود لما كان عليه قبل الحرب، وأن تكون مهمة قوة الطوارئ محددة، وإذا كان هناك أي توسيع لمهامها فيجب أن يكون ذلك باتفاق بين مصر والأمين العام للأمم المتحدة[٢٠٤].

وفي الجلسة الثانية التي عقدتها الجمعية في أول مارس، ولأول مرة تراجعت إسرائيل؛ وأعلنت جولدا مائير أن حكومتها أصبحت في وضع يسمح لها بالإعلان عن عزمها الانسحاب الكامل والفوري من شرم الشيخ وقطاع غزة امتثالا لقرار الجمعية العامة رقم ١١٢٤ في ٢ فبراير. وأن إسرائيل صرحت مرارا أنه ليس لها مصلحة في شريط الأرض المطل على الساحل الغربي لخليج العقبة، وأن هدفها الوحيد ضمان حرية الملاحة في خليج العقبة، وأن هذا هدفٌ حيويٌ لإسرائيل والدول التي يعتمد اقتصادها على التجارة والملاحة بين البحرين الأحمر والمتوسط[٢٠٥]. واستشهدت بمذكرة دالاس إلى إيبان في ١١ فبراير والمتضمنة حرية المرور في خليج العقبة،

وبتصريحات المندوب الأمريكي بالجمعية العامة في ٢٨ يناير و٢ فبراير بضرورة تمركز قوات دولية في مضيق تيران لضمان الفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية. وأضافت أن إسرائيل ستسحب قواتها من قطاع غزة، بشرط أن تنتشر قوات الطوارئ فيه فور انسحابها، وتنتقل الإدارة المدنية والعسكرية إلى قوات الطوارئ، وأعربت عن ثقة إسرائيل في أن تبقى مسئولية إدارة القطاع في يد الأمم المتحدة لحين الوصول إلى اتفاق بشأن مستقبل قطاع غزة، وإذا عاد الوضع فيه إلى سابق عهده؛ يكون لإسرائيل حرية التصرف للدفاع عن عن حقوقها. واقترحت مائير عقد اجتماع فوري بين الجنرال دايان Dayan رئيس أركان الجيش الإسرائيلي والجنرال بيرنز قائد قوة الطوارئ لاتخاذ التدابير اللازمة لكي تضطلع الأمم المتحدة بمسئولياتها الجديدة في القطاع(٢٠٦).

وفي تعقيبه على كلمة وزيرة خارجية إسرائيل؛ أعرب وزير خارجية مصر عن أمل مصر وأعضاء الجمعية العامة أن تلتزم إسرائيل بتنفيذ القرارات الداعية إلى الانسحاب الفوري غير المشروط، باعتبار ذلك الموقف الوحيد الذي تقبله الجمعية العامة، وليس هناك شيء قيل في الجمعية يمكن أن يغير هذه الحقيقة أو يؤثر على شرعية حقوق مصر والسكان في قطاع غزة. وأكد على ضرورة "عدم الاهتمام بأية تصريحات قيلت في أروقة الجمعية أو في أي مكان آخر يتعارض مع هذه الحقيقة". وأعلن تمسك مصر بحقوقها وحقوق الشعب العربي(٢٠٧). والواقع أن هذه الملاحظات لا تتعارض مع تصريحات الأمين العام في ٢٢ فبراير، ولكن أراد محمود فوزي ألا يُلزم مصر علنا بالموقف الذي حدده الأمين العام.

والحقيقة أنه حتى أول مارس كان الموقف ملتبسا حتى بالنسبة لقائد قوات الطوارئ، فقد ذكر في مذكراته أنه حتى أعلنت مائير أن إسرائيل ستنسحب من غزة، لم يتلق أية تعليمات بأن قوات الطوارئ ستكون مسئولة عن الإدارة المدنية بالقطاع. ويضيف أنه طلب في رسالته للأمين العام في ٢٠ يناير معرفة المهام المتوقع أن تقوم بها تلك القوات عندما تصل خط الحدود، وإلى متى ستبقى ؟ ويُضيف بيرنز أنه لم يُجبه الأمين العام إجابة محددة، إذ لم يكن الأمر مؤكدًا حتى تلك

اللحظة ما إذا كانت إسرائيل ستنسحب بالفعل أم لا، وإذا كانت ستفعل ذلك فبأي شروط، وأنه لذلك لم يستطع فعل الكثير في سبيل التخطيط لهذا الجانب من قواعد قوات الطوارئ[٢٠٨].

ونظرا لحالة عدم الوضوح في المهمة التي سيضطلعون بها في القطاع، أخذ بيرنز ورفاقه في قيادة القوات الدولية يقرأون تقارير مناقشات الجمعية العامة، ويتناقشون حول المهام الإدارية التي قد يضطلعون بها في القطاع. ويضيف بيرنز أنهم عندما دخلوا بورسعيد تعاملوا مع حاكم المدينة في بعض المسائل الإدارية، وعندما تم تحرير بورسعيد والعريش، فإن السلطات المدنية المصرية بدأت العمل فور رحيل الغزاة، ورسخت قوات الطوارئ الدولية نفسها[٢٠٩].

على أية حال، في ٢ مارس هنأ إيزنهاور بن جوريون على قراره الشجاع بالانسحاب وراء

خطوط الهدنة وترك مستقبل غزة للأمم المتحدة. وصرح لأعضاء الكونجرس: "إن إسرائيل ستغادر غزة بحلول ٧ مارس مما سيسمح لقوات الطوارئ بالتحرك"[٢١٠].

وعلى النقيض من ذلك، كان لدى الحكومة والرأي العام في إسرائيل شعور بالاستياء، واجتمع مجلس الوزراء في ٢ مارس، وأبدى الوزراء عدم رضاهم عن الكلمة التي ألقاها المندوب الأمريكي في الجمعية العامة تعقيبا على تصريح مائير بشأن شروط الانسحاب، والتي أكد فيه أنه ينبغي ألا تؤخذ كشرط للانسحاب، وأنها تبدو غير معقولة. وناقش مجلس الوزراء ما إذا كان – مع ضمان القليل للوصول إلى الأهداف التي ذهبوا للحرب من أجلها – يجب عليهم سحب قواتهم. وفي حين كانت التوجهات السياسية لحكومة بن جوريون واضحة، كانت هناك شائعات بأن حزبي أحدوت Ahdut ومابام Mapam يفكران في الانسحاب من الائتلاف إذا خرجت القوات الإسرائيلية من قطاع غزة دون ضمان قوي بعدم السماح للمصريين بالعودة[٢١١].

وعلى الجانب الآخر صرح المتحدث باسم الجامعة العربية بالأمم المتحدة في ٣ مارس أن الدول العربية ستُصر على مشروع قرارها بفرض العقوبات إذا لم تقرر إسرائيل اليوم أنها بدأت الانسحاب بالفعل. وأضاف أن الدول الـ ٢٧ الأعضاء في مجموعة الدول الأفريقية الآسيوية

ستتخذ أيضا هذا الاتجاه. وقد أبدت بعض الوفود الأوروبية قلقها من إصرار الدول العربية على المطالبة بفرض عقوبات على إسرائيل[٢١٢].

أما قائد قوات الطوارئ، فكان قد وصل القاهرة صباح أول مارس، وفي الساعة ١١.٣٠ سمع لأول مرة من وكالة أسوشيتيد برس أن الإسرائيليين أعلنوا أنهم سينسحبون. وفي الساعة ٣.٣٠ صباح ٢ مارس، تلقى تعليمات من الأمين العام للأمم المتحدة بأن يُسرع لمقابلة الجنرال دايان لتنسيق الترتيبات الخاصة بانسحاب الإسرائيليين. وحدد الجنرال دايان الساعة ٢.٣٠ بعد الظهر لهذا اللقاء في مدينة اللد، ثم تراجع بدعوى أنه لم يتلق تعليمات نهائية من حكومته.

ولاستيضاح الأمر وطلبا للتعليمات، أبرق بيرنز إلى همرشولد يسأله عما يفعله إذا تسلمت

قوات الطوارئ قطاع غزة من الإسرائيليين، وطلبت السلطات المصرية السماح بعودة الحاكم والموظفين ورجال الشرطة المصريين إلى القطاع كما حدث في العريش. وما يجب أن يقوله للجنرال ديان إذا سأله عما إذا كان سيقبل أي مصري في القطاع. وأنهى بيرنز رسالته لهمرشولد مؤكدا أنه "يدرك أنه حتى الآن لم تتم صياغة سياسة نهائية، ويعلم أن استلام القطاع في المرحلة الأولى وإدارته يجب أن يكون من خلال قوات الطوارئ الدولية، لكن إلى متى ستستمر هذه المرحلة؟". وفي اليوم التالي تلقى بيرنز ردا من همرشولد بأن الانسحاب الإسرائيلي ينبغي أن يكون غير مشروط، وأنه لم يناقش بعد مع الجنرال دايان ماذا سيحدث بعد تسلم قوات الطوارئ القطاع. وأضاف: "إن مستقبل القطاع سوف يُحدد في إطار اتفاق الهدنة العامة"[٢١٣].

وكان رأي بيرنز أن قوات الطوارئ ستكون مسئولة عن الإدارة في قطاع لمدة الأسبوعين اللازمين للتفاوض بشأن ترتيبات أكثر تحديداً مع مصر. وأنه يجب أن تستمد سلطاتها في غزة من مصر باعتبارها القوة المسيطرة وفقا لاتفاق الهدنة وليس من إسرائيل كقوة احتلال[٢١٤].

والملاحظ أنه في الوقت الذي لم يكن فيه أي التباس حول مهمة قوات الطوارئ في بورسعيد والعريش، حيث دخلت المدينتين وتسلمتهما ثم سلمتهما للسلطات المصرية؛ لم يكن

هذا الوضوح موجودا فيما يتعلق بمهمتها في قطاع غزة[٢١٥]. وتحسبا لكل الاحتمالات بما فيها البقاء في القطاع، حصلت قوات الطوارئ على معلومات عن ظروف القطاع من الكولونيل بايارد Bayard رئيس اللجنة المشتركة للهدنة بين مصر وإسرائيل في غزة عند وقوع الغزو الإسرائيلي، وكذلك من خليفته كولونيل براون Brown . ولهذا – حسبما يقول بيرنز – "عرفوا شيئا ما عن الشعور الشعبي، وكيف تسير الإدارة المحلية، وأسماء الشخصيات البارزة الذين شغلوا مناصب في المجالس البلدية السابقة والحالية". ويُضيف: "إنهم تلقوا معلومات ستحتاجها قوات الطوارئ عند بدء مهامها، تتعلق بالمباني الرئيسية والمستشفيات والمتاجر والمخيمات ونقاط الضعف وغيرها". وحاول بيرنز أيضا الحصول على نسخ عن نظام الحكم العسكري الذي أنشأه الأمريكيون والبريطانيون في الأراضي التي وضعت تحت إدارتهم في نهاية الحرب العالمية الثانية. وأعد هيئة من الموظفين للتعامل مع الشئون المدنية. وهو الأمر الذي كان يتطلب أعدادا إضافية من الضباط وموظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بهم[٢١٦].

وفي ٤ مارس وصل بيرنز العريش لكي يناقش الترتيبات النهائية لدخول غزة مع العقيد لونديكفست Lundqvist ومعاونيه في قوات الطوارئ. وقد وصل إليه طلب عاجل من ديان لمقابلته في اللد. وفور وصوله وجده في انتظاره، وبدا كأنه قد تلقى أوامر من حكومته بسحب جنوده من غزة وشرم الشيخ على وجه السرعة وألا يثير أية مشكلة. ولم يُوجه ديان إلى بيرنز أية أسئلة من الأسئلة التي كان يتوقعها ويخشاها. وشدد ديان على ضرورة تسلُم قوات الطوارئ معسكرات ومدن القطاع في جنح الليل أثناء حظر التجوال ليضمن وجود الأهالي بمنازلهم.

وقد وافقه بيرنز، فاتفقا على أن يتم استلام المدينة ليلة ٧ مارس، وأن يغادر الموظفون الإسرائيليون غزة عندما يغادرها الجنود. ومع ذلك فإن بعض المعدات والقوات التي تحرسها في مخيم رفح لا يمكن نقلها إلا بعد ظهر ٨ مارس. واتفقا على عقد مؤتمر في ٦ مارس في نقطة التقاء قوات الطوارئ مع القوات الإسرائيلية غرب رفح. وعقب اجتماعه مع ديان في ساعة متأخرة مساء ٤ مارس، ونظرا لأن الوقت كان متأخرا للعودة إلى مقر القيادة في العريش أو البلاح، ذهب

بيرنز إلى القدس، والتقى ليزلي كارفر Carver نائب مدير الأونروا، وناقشا كيف يمكن إدارة الشئون المدنية بالقطاع عندما يغادر الإسرائيليون. وقررا بشكل مبدئي تقسيم المسئوليات بين الأونروا وقوات الطوارئ. ثم عاد بيرنز جوا إلى مقره بالبلاح[٢١٧].

على أية حال، بدأت طلائع القوات الإسرائيلية تنسحب من قطاع غزة وشرم الشيخ في الخامسة مساء ٤ مارس. وبدأ المدنيون الإسرائيليون ينسحبون استعدادا للانسحاب الشامل عسكريا ومدنيا في ٦ مارس. وبدأت السلطات تنقل إدارات كانت قد أنشأتها بالقطاع[٢١٨] .

ومع ذلك، بقيت مشكلة التعامل مع جمال عبد الناصر، وأدرك إيزنهاور ودالاس أنه بعد انسحاب إسرائيل سيتعين عليهما إقناعه، ربما من خلال همرشولد، بالتعاون مع الأمم المتحدة والمحافظة على سلطتها في غزة[٢١٩]. ولكن خاب ظنهم، فمن ناحية نشطت في غزة العناصر المؤيدة لعودة الإدارة المصرية، ففي ٤ مارس، وحسبما أكد النيوزيلندي براون الذي خلف الأمريكي بايارد رئيسا للجنة المشتركة للهدنة بين مصر وإسرائيل في غزة، عقدت العناصر الشابة المؤيدة لعبد الناصر ولعودة الإدارة المصرية لغزة عدة اجتماعات[٢٢٠].

ومن جانبها تجاهلت مصر الاشتراطات الإسرائيلية، واهتمت بما سيشهده القطاع بعد انسحاب إسرائيل، وخرجت الصحف الحكومية كالجمهورية تؤكد أن القطاع الذي يقيم فيه ٣٠٠ ألف نسمة سيشهد تغيرا في نظام الحكم. وأن جلاء القوات الإسرائيلية ينطوي على صعوبات إدارية، نظرا لأن إسرائيل منذ احتلالها القطاع وضعت برنامج احتلال شمل جميع النواحي، وفرضت التعامل بالنقد الإسرائيلي، ولكن سكان القطاع رفضوا التعامل بالعملة الإسرائيلية. وأضافت الصحيفة أنه من المشاكل التي ستواجه الأمم المتحدة البريد والسكة الحديد وهما مرتبطان بإسرائيل. فضلا عن ذلك فإن الإسرائيليين أنشأوا ستة مجالس بلدية تحت إشراف الحاكم العسكري وأربعة مجالس يحكمها نواب للحاكم العسكري، وبدأوا في تنفيذ مشروعات خاصة بالطرق والزراعة والأحراش. وأن هناك ٩٠ ألف عربي يقيمون في قطاع غزة و٢١٠ ألف لاجئ يعيشون في تسعة معسكرات. ومن المشروعات التي بدأت إسرائيل في تنفيذها إنشاء خط أنابيب

المياه لاستخدامها في ري الأراضي. وأكدت الصحيفة أنه على الرغم من هذا فإن سكان غزة اتخذوا موقفا سلبيا أثناء الاحتلال الإسرائيلي، وتزايد السخط ضد إسرائيل، واتسعت حركة توزيع المنشورات المناهضة لها[٢٢١].

وبدأت عملية الانسحاب في ٦ مارس، وفوجئ الأهالي في الثانية عشرة ظهرا بقافلة من السيارات تخترق شارع عمر المختار بمدينة غزة محملة بالمهمات وتتجه خارج المدينة نحو مدينة المجدل، وتتابعت قوافل السيارات الإسرائيلية. وكانت تأتي فارغة وتخرج محملة بالجنود والمهمات. وفي الرابعة عصرا بدأ موعد حظر التجوال وأخذ الجنود يفرقون الأهالي. وخلال حظر التجوال تابعت القوات الإسرائيلية الانسحاب، وبقيت ثلاث دبابات وبعض المصفحات تتجول في شوارع غزة لتؤمن القوات المنسحبة[٢٢٢]. وقد ألهب رحيل الإسرائيليين الوشيك حماسة الأهالي، وقام مجموعة من اللاجئين بخرق حظر التجول، وأخذوا في إطلاق النار، لكن تم قمعهم بقوة من جانب القوات الإسرائيلية[٢٢٣].

وقد كان العنف الإسرائيلي خطيرا، إذ تم الانسحاب في مناخ من هذا العنف المفرط، فقبل حظر التجوال قام أهالي القطاع بمظاهرات ابتهاجا بانسحاب القوات الإسرائيلية، وكانوا يهتفون هتافات عدائية لإسرائيل ولتحية عبد الناصر. ووقعت حوادث خطيرة، وأذاع راديو إسرائيل أن حظر التجوال فُرض عقب مقتل جندي وإصابة اثنين في كمين أعده الأهالي، وأنه تم إطلاق النار على القوات الإسرائيلية[٢٢٤]. وفي جباليا عندما شرع الإسرائيليون في الانسحاب، أخذوا يفرغون ما في بنادقهم من رصاص على كل من يصادفونه ومنهم أطفال وشيوخ. وعلى الرغم من حظر التجوال فإن بعض الأفراد كانوا يضطرون للخروج لقضاء الحاجة، وكانت بيوت الخلاء في معسكرات اللاجئين في العراء، فكان الجنود يرمون بالرصاص كل من يخرج[٢٢٥].

وبدأت وحدات قوات الطوارئ التي كانت منتشرة على طول الطريق غرب رفح، تتحرك تجاه القطاع، وفي الساعة ٩.٣٠ مساء ٦ مارس كانت إحدى الكتائب في غزة، وفي الساعة ٣.٣٥ صباح ٧ مارس، أبرق بيرنز للأمين العام بأن قوات الطوارئ في موقعها في المخيمات

ومراكز السكان[٢٢٦]. وفي السادسة صباحا خرجت الدبابات تحمل آخر جندي إسرائيلي، وانتهت عملية الهروب للمستعمرات المجاورة[٢٢٧]. ولم يتبق إلا أولئك الموجودون في مخيم رفح[٢٢٨].

وفي حين ظلت شوارع غزة خالية، لأن حظر التجوال ينتهي في الحادية عشرة، ولأن الأهالي كانوا يعتقدون أن قافلة الانسحاب هي عملية لإعادة الانتشار؛ دخلت قوات الطوارئ القطاع على الفور لتتولى الإشراف عليه. ففي التاسعة دخلت القوة الدانمركية غزة وأخذ جنودها يتجولون في الشوارع. وفوجئ الأهالي بهم، فعرفوا أن القوات الإسرائيلية انسحبت. وخلال ساعة كان أهالي غزة قد تجمعوا في شارع عمر المختار، وسارت المظاهرات تهتف لمصر[٢٢٩].

وهكذا جلت إسرائيل عن قطاع غزة بعد أربعة أشهر وعشرين يوما من احتلاله. وفي ٧ مارس بدأت سيطرة الأمم المتحدة على القطاع، وتم عقد اجتماع بين قادة قوات الطوارئ والإسرائيليين في اللد صباح ٧ مارس، وتناول الإدارة المدنية، وبحثوا موضوعات رئيسية كالعملة والبنوك والشرطة والبريد والتليفونات والسكة الحديد وتصريف محصول البرتقال، واستمرار الأونروا في تقديم الإمدادات للاجئين، والتي تم شحنها خلال الاحتلال الإسرائيلي عبر ميناء حيفا[٢٣٠]. ونظرا لأن مقر قيادة قوات الطوارئ بالبلاح على بعد ٢٤٠ كيلو مترا من غزة، رأي قائد قوات الطوارئ نقله. كما وجه نداء إلى الأهالي أعلن فيه أن قوات الطوارئ دخلت القطاع تنفيذا لقرارات الأمم المتحدة وبموافقة الحكومة المصرية[٢٣١].

وخلافا للأماني الإسرائيلية، لم يُكتب للقوات الدولية أن تستمر في إدارتها للقطاع سوى أسبوع نتيجة للجهود التي قام بها أهالي قطاع غزة لعودة الإدارة المصرية حرصا منهم على عدم تدويل القطاع. وتمثلت جهودهم في مظهرين: الأول قيام مظاهرات في أنحاء القطاع تطالب برحيل القوات الدولية وعدم التعاون معها وعودة الإدارة المصرية. والثاني توجيه وفود من وجهاء القطاع إلى مصر ومطالبة الحكومة المصرية بعودة إدارتها من جديد للقطاع[٢٣٢].

ولاشك أن الفظائع التي ارتكبتها إسرائيل إبان احتلالها للقطاع، والثقة في القيادة المصرية، قد حفزتا الكتلة الجماهيرية العريضة. وباستثناء الفكرة التي تبنتها بعض الشخصيات في أوائل عام ١٩٥٧، وفي طليعتها سعدي الشوا، الداعية إلى انضمام القطاع إلى الأردن بعد انسحاب إسرائيل، فإنه لم توجد أي حركة سياسية ذات ثقل عارضت عودة الإدارة المصرية. وكان رأي أهالي القطاع أن الإدارة المصرية ليست إلا وجودا مؤقتا لحين استعادة كامل فلسطين، وأداة لحماية القطاع من التوسع الإسرائيلي، وأنها تخدم مصالح القطاع أكثر من أي هيئة أو دولة[٢٣٣]. وهذا الاتجاه لأهالي القطاع يجب النظر إليه في ضوء المد القومي العربي.

ويُضاف إلى ذلك توجس أهالي القطاع من مهمة قوات الأمم المتحدة وأن تكون خطوة لتدويل القطاع. فمنذ اللحظة الأولى لدخولها للقطاع، لم تهدأ المظاهرات، وظهرت الأسلحة في أيدي الأهالي. ووقف أحد رجال البوليس يوضح موقف ٤٠٠ جندي وضابط يكوِّنون قوة بوليس غزة، وأخذ يتساءل عما يفعل، هل يتعاون مع البوليس الدولي أو ينضم للمقاومة الشعبية، وأكد أنه سينتظر الأيام القادمة التي توضح نواياهم. وكذلك الحال بالنسبة للموظفين، فإن ٢٣٠٠ موظف أغلبهم رفض التعاون مع الإدارة الإسرائيلية. كما ظهر الفدائيون في شوارع غزة بأسلحتهم التي كانوا يخفونها من الإسرائيليين، وكان لسان حالهم أن قوة الطوارئ يجب أن تفهم أنها ضيفة على غزة حتى تعود الإدارة المصرية. وحاول الجنود الدانمركيون تفريق المظاهرات في ٧ مارس، ولكن رفض الأهالي وأخذوا يهتفون للقومية العربية وعبد الناصر. وتحرج الموقف، واستعمل الجنود الأيدي لتفريق المتظاهرين. وانتهى اليوم الأول لدخول القوات الدولية عند هذا[٢٣٤].

وفي ٨ مارس خرج مائة ألف شخص في مظاهرة طافت شوارع غزة تهتف للعروبة وبحياة عبد الناصر وتطالب بعودة الإدارة المصرية. وعقد المتظاهرون اجتماعا بعد خروجهم من مسجد العمري، وخطب العديد من الشخصيات وفي مقدمتهم منير الريس رئيس بلدية غزة، ونادوا بالتمسك بعودة الإدارة المصرية ومقاومة كل محاولة لعزل غزة عن الأمة العربية[٢٣٥].

ويعلق بيرنز على ذلك بأنه عندما وصل غزة في ٨ مارس، كان الشارع الرئيسي حافل بالمتظاهرين، وكان هو ومعاونوه يعتقدون أن المسيرات المستمرة منذ اليوم السابق مظاهر فرحة للتحرر من الاحتلال الإسرائيلي، ولكن استرعى انتباهه أن اللافتات التي حملها المتظاهرون وهتافاتهم كانت تطالب بعودة المصريين والإشادة بالرئيس عبد ناصر. وقد أبرق بيرنز للسكرتير العام بذلك، وأكد له وجود عدد من المشكلات يجب التعامل معها[٢٣٦].

وعلى الرغم من المظاهرات، لم ير بيرنز أي سبب للخوف من عدم قدرة قوة الطوارئ على الوفاء بمهمتها المتمثلة في حفظ السلام في المقام الأول، والقيام بأي واجبات أخرى ضرورية. وأعد بيانا لسكان غزة جرى توزيعه في ذلك اليوم، وجاء فيه: "أنا قائد قوة الطوارئ، أُعلمكم أن القوات الإسرائيلية انسحبت وقوات الطوارئ دخلت القطاع وتعمل على أداء مهامها على النحو الذي حددته الجمعية العامة بموافقة الحكومة المصرية. وأنها تقوم بنشر وحداتها من أجل حفظ الأمن عقب انسحاب القوات الإسرائيلية، وحتى إشعار آخر ستكون قوات الطوارئ مسئولة عن الشئون المدنية. وأناشد جميع الأهالي أن يساعدوا قوات الطوارئ للقيام بمسئولياتها. وأن هيئة الأونروا ستستمر في إمداد الأهالي بالطعام. وأن قوات الطوارئ والأونروا سيبذلان جهدهما لتلبية الاحتياجات الملحة التي تنشأ عن الوضع الحالي". وناشد بيرنز أهالي القطاع بالهدوء والسكينة، والالتزام بالتعليمات، وعدم حمل أسلحة أو متفجرات، ومراعاة حظر التجول حتى إشعار آخر.

أما همرشولد فقرر إرسال أحد رجاله لمصر في ١٠ أو ١١ مارس لإجراء محادثات مبدئية مع المسئولين حول ترتيبات إدارة القطاع. كما عزم الحضور بنفسه بعد ٢٠ مارس[٢٣٧].

ومع ذلك تكرر الأمر في ١٠ مارس حيث شهدت غزة مظاهرة حاشدة من الطلبة والعمال والموظفين والتجار وطالبات المدارس والهيئات النسائية، وأعربوا عن رفضهم التعاون مع القوات الدولية وتمسكهم بعودة الإدارة المصرية فورا. وعندما اقتربت المظاهرة من مقر قيادة القوات الدولية في سراي الإدارة المصرية بغزة؛ تصدت لها القوات الكندية وأطلقت القنابل المسيلة للدموع على المتظاهرين لإرهابهم. ولكن لم يتراجع المتظاهرون وظلوا يهتفون برحيل القوات الدولية إلى

خطوط الهدنة وكانت هتافاتهم: "لا نريد التدويل – نريد الإدارة المصرية – عاش جمال محرر العرب". وصعد أحد المتظاهرين إلى سطح مقر قيادة القوات الدولية وأنزل علم الأمم المتحدة وألقى به في الهواء ورفع علم مصر فوق الساري. وقد بادر أحد أفراد القوة الكندية بإطلاق النار عليه فأرداه قتيلا، مما أغضب المتظاهرين فاقتحموا مقر قيادة القوات الدولية(٢٣٨).

ولم يقتصر الأمر على غزة، فقد زحف أهالي دير البلح وخان يونس إلى غزة، وملأوا شوارعها وأخذوا يطالبون بعودة الإدارة المصرية. ولما جاء موعد حظر التجوال، طلب بيرنز من قائد القوة اليوغوسلافية أن يُرسل سيارات مدرعة إلى غزة لقمع المظاهرات، لكنه رفض مؤكدا أن قمع المظاهرات لا يدخل في عمله، ولن يستخدم القوة ضد الأهالي(٢٣٩).

وأجمع أهالي القطاع على عدم الاعتراف بأية إدارة للقطاع غير الإدارة المصرية، وعدم

التعاون مع أفراد قوات الطوارئ باستثناء الأطباء وموظفي الخدمات الضرورية. كما عاد مجلس بلدي غزة القديم المعين من قبل الإدارة المصرية والذي كانت إسرائيل قد حلته عقب احتلالها غزة. وبدأ المجلس في ١١ مارس ١٩٥٧ اجتماعاته باسم الإدارة المصرية والسلطة التي يستمدها من مصر. وترأس اجتماعه منير الريس الذي كانت إسرائيل قد اعتقلته. واتخذ المجلس قرارين: الأول تقديم مذكرة احتجاج إلى همرشولد برفض أية فكرة لتدويل القطاع والتمسك بالإدارة المصرية. والثاني إعادة بناء النصب التذكاري للشهداء الذي نسفته القوات الإسرائيلية(٢٤٠).

ولم يكن الأمر يخلو من التحريض المصري، فقد ذكر بيرنز في مذكراته أنه تلقى رسالة في ٩ مارس من المسئول عن مقر قيادة قوات الطوارئ في غزة، مفادها أن المحرضين المصريين نشطون. وقد أبرق بيرنز بذلك للأمين العام، وأضاف أن العميد حلمي ضابط الاتصال أبلغه أنه سيصل غزة في ١١ مارس. وقد سأل بيرنز همرشولد: "هل هناك وعد من المصريين بالبقاء بعيداً عن القطاع لأي فترة ؟" ويضيف بيرنز أن الوكلاء المصريين الرئيسيين الذين يحرضون الجماهير بعد دخول قوات الطوارئ جاءوا كصحفيين وهم: أحمد سعيد وسامي داود ولطفي عبد القادر. وأن

آلية دخولهم القطاع سليمة، لأن المبدأ الذي سارت عليه خدمات المعلومات التابعة للأمم المتحدة المرافقة لقوات الطوارئ هو السماح لأي صحفي من القاهرة بدخول المناطق التي تسيطر عليها قوات الطوارئ(٢٤١).

وجدير بالذكر إنه إذا كانت إسرائيل قد خرجت من القطاع بناء على وعد بأنه سوف يُدول ولن يعود إلى مصر؛ فإن الحكومة المصرية من جانبها قررت اتخاذ ترتيبات عملية لكي تبدأ الإدارة المصرية أعمالها فورا استنادا إلى القانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥. ففي ١١ مارس ١٩٥٧ صدر قرار بتعيين اللواء أركان حرب محمد حسن عبد اللطيف رئيس هيئة التسليح حاكما إداريا للقطاع بدلا من اللواء محمد فؤاد الدجوي(٢٤٢). كما أرسلت الحكومة المصرية احتجاجا إلى السكرتير العام للأمم المتحدة، تحتج على خروج القوات الدولية عن واجباتها المحددة والتي وافقت عليها مصر. واحتجت على إطلاق عناصر من تلك القوات النار على أهالي القطاع(٢٤٣).

وأوضح جمال عبد الناصر في برقية إلى همرشولد في ١٢ مارس موقف مصر وعزمها تولي إدارة قطاع غزة فورا. وشدد على أن قرارات الأمم المتحدة حددت مهمة قوات الطوارئ، ولم تشمل القيام بأية أعباء إدارية، وأنه لهذا قامت مصر بتعيين حاكم إداري مصري للقطاع(٢٤٤).

وميدانيا، انتفضت غزة كلها، وأصر الأهالي على رفضهم تدويل القطاع وعلى عودة الإدارة المصرية. واجتمع بعض زعماء غزة، وذهب وفد منهم ضم منير الريس وفاروق الحسيني وجمال الصوراني، لمقابلة الكولونيل أنجهولم الحاكم الدولي للمدينة، وأكدوا أنهم لا يريدون البوليس الدولي إذا كان قدومه أول خطوة لتدويل القطاع. وبعد المقابلة ناشد الزعماء المتظاهرين أن يصبروا يومين أو ثلاثة ثم يقرروا ما يفعلون لكي تعود الإدارة المصرية للقطاع(٢٤٥).

وفي غضون ذلك؛ وحرصا على التهدئة ومنع أي تحرك من مصر وصدام مع إسرائيل؛ كلفت الحكومة الأمريكية سفيرها بالقاهرة ريموند هير Raymond Hare أن يُبلغ ناصر أنه من الناحية القانونية وبموجب اتفاقيات الهدنة، لمصر الحق في إدارة غزة، وأن الولايات المتحدة لن

تتحدى هذا الحق، لكنها تأمل ألا تمارس مصر هذه الحق، ولا تحاول أن تستبدل إدارة الأمم المتحدة في غزة. وإذا تصرف بقدر من ضبط النفس وتعاون مع همرشولد؛ فإنها ستستأنف العلاقات الاقتصادية الطبيعية مع مصر، وتقوم بتوجيه برامج المساعدات لها[٢٤٦].

ولم تلتفت مصر لذلك، وتزامنا مع الصراع حول عودة الإدارة المصرية إلى القطاع، بادرت الحكومة المصرية بالإعلان عن بعض الترتيبات تمهيدا لعودتها للقطاع. فأعلنت في ١٢ مارس عزمها صرف تعويضات لأهالي القطاع المصابين وشراء محصول البرتقال.

وقوبلت تصريحات المسئولين المصريين بابتهاج أهالي القطاع والتفوا حول أجهزة الراديو لسماع إذاعة صوت العرب. وبدأ النشاط يعود لغزة؛ فأخذ أصحاب المتاجر يُخرجون بضائعهم التي كانت مخبأة أثناء الاحتلال. وبدأت غزة تستعد لاستقبال الإدارة المصرية، ورفع الأهالي أعلام مصر وصور عبد الناصر استعدادا لعودة الإدارة المصرية محل قوات الطوارئ[٢٤٧].

وفي ١٣ مارس شهدت مدينة غزة مظاهرة ضخمة بلغ طولها خمسة كيلو مترات. وقامت مظاهرات مماثلة في أنحاء القطاع. وأعلن المتظاهرون أن القطاع لن يهدأ ولن يكف عن التظاهر حتى تعود الإدارة المصرية. وفي اليوم نفسه توجه اللواء محمد حسن عبد اللطيف الحاكم الإداري الجديد للقطاع إلى رئاسة الجمهورية تمهيدا لسفره إلى غزة في اليوم التالي[٢٤٨]. وبالفعل في السادسة والنصف مساء ١٤ مارس دخل غزة، واستقبله الأهالي استقبالا حماسيا ترددت فيه هتافات مدوية. وتوجه على الفور إلى مبنى الإدارة المصرية. وكان بصحبته مجموعة من العسكريين والمدنيين للقيام بأعمال الإدارة.

وفي ١٥ مارس صرح متحدث باسم الأمم المتحدة أن الوثيقة التي تثبت دعوة أية دولة للسيطرة على القطاع هي اتفاق الهدنة عام ١٩٤٩، وأن الأمم المتحدة مجبرة على ألا تتخذ أية إجراءات ضد رغبة مصر، وأن القوات الدولية ستُغادر القطاع قريبا عندما تطلب مصر[٢٤٩].

وهكذا نجحت جهود مصر وأهالي قطاع غزة، وكان دخول الحاكم الإداري العام غزة نهاية لمشروع تدويل القطاع وإبقاء الإدارة المدنية بيد قوات الطوارئ. وفي ١٦ مارس ١٩٥٧ سلمت قوات الطوارئ مهام الأمن إلى الإدارة المصرية، واختفى أفرادها من شوارع غزة، وحلت قوات حرس الحدود المصري محل قوات الطوارئ على طول الطريق من العريش إلى غزة. وتسلمت الإدارة المصرية سجن غزة، ووعد الحاكم الإداري بالإفراج عن المسجونين خاصة أثناء الاحتلال. كما بدأت الإدارة المصرية تتسلم المكاتب الحكومية من قوات الطوارئ[٢٥٠].

الخاتمة

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن احتلال قطاع غزة كان هدفا عسكريا إسرائيليا للخلاص من دوره كلسان ممتد داخل الأرض المحتلة يصلح منطلقا لهجوم مصري ضد إسرائيل، بالإضافة إلى دوره كقاعدة لأعمال الفدائيين.

وكانت الفترة بين ٢ نوفمبر ١٩٥٦ و ١٦ مارس ١٩٥٧، تاريخ احتلال إسرائيل لقطاع غزة وتاريخ عودة الإدارة المصرية للقطاع، من أدق الفترات التي مرت على القطاع. وكان مستقبل قطاع غزة السياسي موضع جدل. فكان لدى إسرائيل نية للبقاء، وكان يهمها في المقام الأول عدم عودته لمصر، وفي المقام الثاني ضمه أو تدويله

وبدأ مسلسل المماطلة الإسرائيلية بعد أيام من إبلاغ إسرائيل الأمم المتحدة قبولها وقف إطلاق النار، فقد أعلنت أنها ستسحب قواتها بمجرد الوصول إلى وضع مُرض مع قوة الطوارئ. وراحت تروج للحل الأفضل لها وهو ضم القطاع.

وكان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩ يناير ١٩٥٧ والذي دعا إسرائيل إلى سحب قواتها فورا وراء خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩، بمثابة شهادة وفاة دبلوماسية للبديل الأول من البديلين اللذين وضعتهما إسرائيل لمستقبل القطاع. وتبنت إسرائيل الخيار الثاني الخاص بمحاولة تدويل القطاع، ودعمتها بعض الوفود في الجمعية العامة للأمم المتحدة، لاسيما الوفدين الكندي والبريطاني.

وأبرز البحث مدى تأثير التكتلات في أروقة الأمم المتحدة، فقد كان لموقف كتلة باندونج تأثيره. وكان الصراع حول عودة الإدارة المصرية لغزة كاشفا بدرجة كبيرة ودليلا على المد القومي العربي الداعم لمصر على المستوى الدبلوماسي.

ولاشك أن صلابة الموقف المصري، ورفض أهالي قطاع غزة تدويل القطاع وإصرارهم على

عودة الإدارة المصرية، فضلا عن الموقف الأمريكي، وظهور فكرة توقيع عقوبات ضد إسرائيل، كل هذا حمل حكومة إسرائيل على الانسحاب وتسليم القطاع لقوات الطوارئ الدولية، على وعد بأنه لن يعود لمصر.

وبعد انسحاب إسرائيل وتسلم قوات الطوارئ إدارة قطاع غزة، لم تعر الحكومة المصرية مناشدة إيزنهاور ووعوده أية أهمية، ربما إدراكا منها أن اعتراف الولايات المتحدة بأن لمصر الحق في إدارة غزة، وأنها لن تتحدى هذا الحق، وتأمل ألا تمارس مصر هذه الحق، ولا تحاول أن تستبدل إدارة الأمم المتحدة في غزة، كان محاولة أمريكية لكسب الوقت وترسيخ أمر واقع.

ولإحباط أية مخططات؛ اهتمت الحكومة المصرية فور انسحاب إسرائيل بعامل الوقت، فأسرعت باتخاذ ترتيبات عملية، فبادرت بتعيين حاكمٍ إداريٍّ مصريٍّ للقطاع، وطالبت برحيل قوات الطوارئ الدولية.

وقد أكد البحث أن التعنت والمماطلة والمساومة السياسية، وكذلك العنف وسياسة الأرض المحروقة ركائز أساسية في السياسة الإسرائيلية.

الهوامش

١) إدارة الحاكم الإداري العام لقطاع غزة، فلسطين- قطاع غزة، القاهرة ١٩٦٣، ص١٣.

٢) محمود عبد الحي محمود، غزة وقطاعها تحت الادارة المصرية ١٩٤٩ - ١٩٥٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة دمنهور ٢٠١٠، ص١.

٣) محمد خالد الأزعر، المقاومة في قطاع غزة ١٩٦٧ – ١٩٨٥، منظمة التحرير الفلسطينية – المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم، دار الطايف للطباعة والنشر ١٩٨٧، ص١٤، ١٥.

٤) فؤاد على مصطفى العاجز، تطور التعليم العام في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الجامعة الأردنية، عمان ١٩٧٨، ص٦٨.

٥) محمد خالد الأزعر، مرجع سابق، ص١٦؛ جميل هلال، أثر السياسة في الوضع السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد٤، ١٩٩٠، ص١١؛ زياد أبو عمرو، اقتصاد قطاع غزة ١٩٤٨ – ١٩٨٤، ضمن أبحاث مؤتمر الاقتصاد الفسطيني، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ١٩٨٦، ص١٠٨.

٦) حسين أبو النمل، قطاع غزة ١٩٤٨– ١٩٦٧ تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت ١٩٧٩، ص٣٨.

٧) Masalha, Nur, The 1956-57 Occupation of the Gaza Strip, British Journal of Middle Eastern Studies, Vol. 23, No. 1, May, 1996, p.55.

٨) إدارة الحاكم الإداري العام لقطاع غزة، مصدر سابق، ص١٧.

٩) عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج٣، ط٢، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٩، ص٢٦٤.

١٠) الموسوعة الفلسطينية (www.palestinapedia.net). ألحقت الحكومة المصرية منطقة غزة بسلاح الحدود، فعينت مدير سلاح الحدود والحاكم العسكري للصحراء الشرقية حاكما إداريا للمناطق التي تخضع لرقابة القوات المصرية بفلسطين. وعينت وكيل محافظة سيناء السابق نائباً له. وظل مقر الحاكم الإداري بالقاهرة، واتخذ نائبه غزة مقراً له.

١١) الوقائع المصرية، عدد ٩٩ مكرر في ١٢ ديسمبر ١٩٥٣، ص٢١.

١٢) غازي الصوراني، قطاع غزة ١٩٤٨– ١٩٥٧، بحث منشور على موقع الحوار المتمدن (http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=364924&r=0)

١٣) وزارة الإرشاد القومي، قطاع غزة، تقديم عبد المنعم حسن حسني الحاكم الإداري لقطاع غزة، مصلحة الاستعلامات، القاهرة ١٩٦٧، ص٧. جاء في تقرير لجنة دراسة رفع مستوى الانتاج الزراعي بقطاع غزة أن مساحة القطاع ٣٣٥ ألف دونم، وعرضه بين ٧ و ١٢ كم. وثائق وزارة الحربية، ملف ٠٠٠٧٦١ – ٠٠٧٦، وزارة الحربية – مكتب الوزير – إدارة الحاكم الإداري العام – مكاتبات خاصة بقطاع غزة ١٩٥٨/٥/٧ – ١٩٥٩/٢/٢٨، وزارة الزراعة، مكتب الوكيل، تقرير لجنة دراسة رفع مستوى الإنتاج الزراعي بقطاع غزة.

١٤) فؤاد على مصطفى العاجز، مرجع سابق، ص٧٥.

١٥) عواد الأسطل، الوضع القانوني لقطاع غزة، بحث منشور بمجلة شئون فلسطينية، عدد ١٦٨ و١٦٩، مارس وإبريل ١٩٨٧، ص٦.

١٦) الوقائع المصرية، مصدر سابق، ص٢١، ٢٢، قانون رقم ٦٢١ لسنة ١٩٥٣ بشأن إصدار القانون الأساسي للمنطقة الواقعة تحت رقابة القوات المصرية بفلسطين.

١٧) وثائق مجلس الوزراء، ملف ١٠٠٥٠٠– ٠٠٨١، مرسوم ومكاتبات بشأن تعيين الأميرالاي عبد الله رفعت حاكما إداريا لقطاع غزة، مذكرة إيضاحية من وزير الحربية.

١٨) موسوعة التأريخ والتوثيق الفلسطيني، مرجع سابق، ص٢.

١٩) لمزيد من التفاصيل راجع: محمود عبد الحي محمود، مرجع سابق؛ غازي الصوراني، مرجع سابق.

٢٠) صادق الشرع، حروبنا مع إسرائيل ١٩٤٧ – ١٩٧٣، دار الشروق، عمان ١٩٩٧، ص٤١٣.

٢١) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة فلسطين، اعتداءات إسرائيل على قطاع غزة وسيناء من ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ إلى ٨ مارس ١٩٥٧، القاهرة ١٩٦٠، ص٤٨.

٢٢) صادق الشرع، مرجع سابق، ص٤١٤ ؛ Masalha, Op. Cit., p.58.

٢٣) Burns, Eedson, Between Arab and Israeli, London 1962, p.183.

٢٤) وزارة الخارجية المصرية، وكالة الشئون السياسية، إدارة غرب أوربا، الاعتداء البريطاني الفرنسي الإسرائيلي، نشرة الوثائق، ٢٩ أكتوبر – ٤ ديسمبر ١٩٥٦، ج١، القاهرة ١٩٥٧، ص٢٨٦.

٢٥) حسين أبو النمل، مرجع سابق، ص١٤٣.

٢٦) Fry, Michael, and Hochstein, Miles. The Forgotten Middle Eastern Crisis of 1957: Gaza and Sharm-El-Sheikh, The International History Review, vol. 15, No. 1, Feb., 1993, p.50.

٢٧) Masalha, Op. Cit., p.55.

٢٨) The New York Times, November 10, 1956, p. 9.

٢٩) مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، ج، القسم الأول، دار الهدى، بيروت ١٩٦٥، ص٣٠١.

٣٠) جامعة الدول العربية، مصدر سابق، ص٥٤؛ حسين أبو النمل، مرجع سابق، ص١٤٧. في ١٠ نوفمبر ١٩٥٦ دوت مكبرات الصوت في غزة في الخامسة صباحا بتجمع الناس في ساحات معينة. وفي أماكن التجمع أُجلست الجموع القرفصاء، وبدأت عملية الكشف عن البطاقات الشخصية، وتم تنحية بعض الشباب، ثم عُصبت أعينهم وسيقوا إلى أماكن مجهولة، وكثرت الشائعات، وبقى أهاليهم على أمل عودتهم إلى أن انسحبت إسرائيل من القطاع ولم يُعثر لهم على أثر حتى ٢٤ مارس ١٩٥٧ حيث اكتُشفت بالصدفة مقبرة بها ٣٦ جثة أوشكت أن تتحلل وأمكن التعرف على أصحابها فكانوا من بين الشباب الذين اختفوا يوم التفتيش، وكانت الجثث معصوبة العينين ومصابة بالرصاص أسفل الرأس من الخلف. وفي خان يونس وبعد انسحاب الإسرائيليين تم اكتشاف مقبرة جماعية.

٣١) جامعة الدول العربية، المصدر نفسه، ص٦٦، ١٠٣، ١٣١.

٣٢) المصدر نفسه، ص٧٩.

٣٣) الأهرام، عدد ٢٥٦٠٥ في ١١ يناير ١٩٥٧، ص١، "إسرائيل تقتل ٨٤٣ شابا عربيا في يوم".

٣٤) The New York Times, November 17, 1956, p. 3.

٣٥) Official Records of the United Nations General Assembly, Eleventh Session, Plenary Meeting, 595th, 26 November 1956, p.311.

٣٦) Ibid, p.316.

٣٧) حسين أبو النمل، مرجع سابق، ص ص١٥٢، ١٥٣.

٣٨) الحسيني محمد الديب وعلي بدوي، في ذكرى العدوان، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٢، ص٦٥، ٦٦.

٣٩) Year Book Of The United Nations 1957, United Nations Publications, New York 1957, pp. 48,508; Burns, Op. Cit., pp. 198 – 204.

٤٠) The New York Times, November 11, 1956, p. 1.

٤١) Masalha, Op. Cit., p.56.

٤٢) Ibid, p.57.

٤٣) الأهرام، عدد ٢٥٦٠٥، مصدر سابق، "اشتداد المقاومة ومقاطعة المعتدين في غزة وخان يونس".

٤٤) حسين أبو النمل، مرجع سابق، ص١٤٥.

٤٥) The New York Times, December 2, 1956, P. 32.

٤٦) وزارة الخارجية، وكالة الشئون السياسية، مصدر سابق، ص٢٧٤.

٤٧) حسين أبو النمل، مرجع سابق، ص١٤٦.

٤٨) جامعة الدول العربية، مصدر سابق، ص٧٤.

٤٩) وزارة الخارجية، وكالة الشئون السياسية، مصدر سابق، ص ص٢٨٣، ٢٨٤.

٥٠) Official Records of the United Nations General Assembly, Op. Cit., Plenary Meeting, 592nd, 23 November 1956, p.263.

٥١) ولد في جنوب إفريقيا عام ١٩١٥، درس الشئون العربية والشرقية في جامعة كمبردج، والتحق بالجيش البريطاني، نُقل للقاهرة بناء على طلبه عام ١٩٤١. وعمل ضابط اتصال بين بريطانيا والوكالة اليهودية. وفي عام ١٩٤٦ عمل بالقسم السياسي في الوكالة اليهودية واختص بالشئون العربية. وعقب إعلان دولة إسرائيل عُين مندوبا لها بالأمم المتحدة، وظل حتى عام ١٩٥٩، وانتُخب بعدها عضوا في الكنيست عن حزب المابای، وشغل منصب وزير التعليم عام ١٩٦٠، وفي عام ١٩٦٣ أصبح نائبا لرئيس الوزراء، وفي عام ١٩٦٦ تولى وزارة الخارجية حتى عام ١٩٧٣. له عدة مؤلفات منها: "صوت إسرائيل"، "شعبي"، "الصهيونية والعالم الغربي". عبد الوهاب الكيلاني وآخرون، موسوعة السياسة، ج١، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت ١٩٨٥، ص٤١٨.

٥٢) Official Records of the United Nations General Assembly, Op. Cit., Plenary Meeting, 592nd, 23 November 1956, p.276.

٥٣) Ibid, p.266, 278.

٥٤) وزارة الخارجية، وكالة الشئون السياسية، مصدر سابق، ص٥٨، ١٣١، ١٣٢.

٥٥) Official Records of the United Nations General Assembly, Op. Cit., Plenary Meeting, 592nd, 23 November 1956, p.265; 595th, 26 November 1956, pp.317, 320.

٥٦) Ibid, Plenary Meeting, 602nd, 29 November 1956, p.433, 442.

٥٧) Ibid, Plenary Meeting, 610th, 5 December 1956, p.556, 558.

٥٨) Ibid, Plenary Meeting, 609th, 5 December 1956, p.544.

٥٩) Fry, and Hochstein, Op. Cit., p. 52.

٦٠) صلاح العقاد، قضية فلسطين المرحلة الحرجة، معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٨، ص٢٣٢.

٦١) Burns, Op. Cit., p. 240.

٦٢) Official Records of the United Nations General Assembly, Op. Cit., Plenary Meeting, 638th, 17 January 1957, p. 886.

٦٣) Masalha, Op. Cit., pp. 61,62.

الأونروا أو وكالة غوث وتشغيل اللاجئين The United Nation Relif and works Agency for Palestine، وكالة تابعة للأمم المتحدة. فبعد حرب فلسطين باتت إغاثة اللاجئين مشكلة ملحة، وأكد وسيط الأمم المتحدة في فلسطين في تقريره في سبتمبر ١٩٤٨ ضرورة العمل على إنقاذ حياة الآلاف وعدم تركهم يموتون. وفي ٢٩ نوفمبر أصدرت الأمم المتحدة قرارا بإنشاء صندوق للاجئين الفلسطينيين. وتبنت الجمعية في ٨ ديسمبر ١٩٤٩ قرارا بإنشاء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين. وكانت جمعية الكويكرز الأمريكية تضطلع منذ عام ١٩٤٨ بمساعدة اللاجئين، وبعد عامين وجدت نفسها غير قادرة على مواصلة خدماتها، مما حدا بالأمم المتحدة – وبناء على طلب جامعة الدول العربية – إلى اتخاذ قرار بإحلال وكالة هيئة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين محل جمعية الكويكرز. وباشرت الوكالة عملها في مايو ١٩٥٠. وهدفها تقديم العون وتنفيذ برامج التشغيل، والتشاور مع الدول العربية حول التدابير اللازمة لتأمين استمرار المساعدة الدولية. وإلى جانب خدماتها في مجال التغذية والصحة والتعليم، تمتلك صندوقا للمساعدة في إعادة توطين اللاجئين وتمويل مشروعات الإسكان، لكن قابلها الفلسطينيون بالرفض والإصرار على حقهم في العودة إلى ديارهم. عبد الوهاب الكيلاني وآخرون، مرجع سابق، ج٧، ص٣١٢؛ فؤاد العاجز، مرجع سابق، ص٩٧.

٦٤) Ibid, p. 64.

٦٥) الأهرام، عدد ٢٥٦٠٨ في ١٤ يناير ١٩٥٧، ص١، "إسرائيل تهدد قوات الأمم المتحدة بالاشتباك إذا دخلت غزة".

٦٦) جامعة الدول العربية، مصدر سابق، ص ص٧٥، ٧٦.

٦٧) المصدر نفسه، ص٧٦.

٦٨) Official Records of the United Nations General Assembly, Op. Cit., Plenary Meeting, 641st, 18 January 1957, p. 942.

٦٩) الأهرام، عدد ٢٥٦٠٨، مصدر سابق، "مصر تتعجل دعوة الأمم المتحدة".

٧٠) Official Records of the United Nations General Assembly, Op. Cit, Plenary Meeting, 638th, 17 January 1957, p.886.

٧١) الجمهورية العربية المتحدة، مصلحة الاستعلامات، الكتاب السنوي ١٩٥٩، القاهرة ١٩٥٩، ص٧٣.

٧٢) البصير، عدد ١٨١٠٢ في ١٥ يناير ١٩٥٧، ص١، الانسحاب الإسرائيلي"؛ الجمهورية، عدد ١١٢٢ في ١٦ يناير ١٩٥٧، ص١، "حرس الحدود يتسلمون العريش".

٧٣) Official Records of the United Nations General Assembly, Op. Cit., Plenary Meeting, 641st, 18 January 1957, pp. 931,932.

٧٤) البصير، عدد ١٨١٠٣، في ١٦ يناير ١٩٥٧، ص١؛ الأهرام، عدد ٢٥٦١٢ في ١٨ يناير ١٩٥٧، ص٢، "قوات الطوارئ تتقدم نحو غزة"

٧٥) The New York Times, January 20, 1957, p. 1, December 15, 1956, p. 1.

٧٦) Fry, and Hochstein, Op. Cit., p. 56.

٧٧) Official Records of the United Nations General Assembly, Op. Cit., Plenary Meeting, 638th, 17 January 1957, p.879.

٧٨) Ibid, Plenary Meeting, 638th, 17 January 1957, p. 880, 882.

٧٩) Ibid, pp. 886, 887.

٨٠) Ibid, p. 887, 889.

٨١) Ibid, p. 890, 892.

٨٢) Ibid, pp. 892, 893.

٨٣) Ibid, Plenary Meeting, 639th, 17 January 1957, pp. 897, 898.

٨٤) Ibid, pp. 903: 910.

٨٥) Ibid, Plenary Meeting, 641st, 18 January 1957, pp. 929, 930, 932.

٨٦) Ibid, p. 937.

٨٧) Ibid, p. 943.

٨٨) Ibid, pp. 942, 943.

٨٩) Ibid, Plenary Meeting, 639th, 17 January 1957, p. 904.

٩٠) Ibid, Plenary Meeting, 642nd, 19 January 1957, p. 949.

٩١) Ibid, Plenary Meeting, 641st, 18 January 1957, p. 936, 939.

٩٢) Fry, and Hochstein, Op. Cit., pp. 56,57.

٩٣) Official Records of the United Nations General Assembly, Op. Cit., Plenary Meeting, 640th, 18 January 1957, p. 924.

٩٤) Ibid, Plenary Meeting, 646th, 29 January 1957, p. 1001.

٩٥) الكتاب السنوي ١٩٥٩، مصدر سابق، ص٧٣.

٩٦) الأهرام، عدد ٢٥٦١٢، مصدر سابق، "مصر تطالب الأمم المتحدة بإجراء حاسم".

٩٧) المصدر نفسه، عدد ٢٥٦١٤ في ٢٠ يناير ١٩٥٧، ص١، "مصر ترفض تدويل غزة والعقبة أو تحويل قوات البوليس الدولي إلى قوة احتلال".

٩٨) الجمهورية، عدد ١١٢٦ في ٢٠ يناير ١٩٥٧، ص١، "غزة لن تخضع للإشراف الدولي".

(٩٩ Official Records of the United Nations General Assembly, Op. Cit., Plenary Meeting, 642th, 19 January 1957, p. 945.

(١٠٠ Ibid, p. 946.

(١٠١ Ibid, p. 953.

(١٠٢ Ibid, p. 953: 955.

(١٠٣ Ibid, pp. 956, 957.

(١٠٤ Ibid, p. 957.

(١٠٥ البصير، عدد ١٨١٠٦ في ٢٠ يناير ١٩٥٧، ص١، "اقتراح ملزم للقوات الإسرائيلية"؛ الأهرام، عدد ٢٥٦١٤، مصدر سابق، "٧٤ دولة تؤيد قرار انسحاب إسرائيل". الدول التي تقدمت بمشروع القرار: أفغانستان، بورما، كمبوديا، سيلان، إثيوبيا، الهند، اندونيسيا، إيران، العراق، اليابان، الأردن، لبنان، ليبيريا، ليبيا، المغرب، نيبال، باكستان، الفلبين، السعودية، السودان، سوريا، تايلاند، تونس، تركيا، واليمن. أما الدول التي أيدت القرار هي الدول التي قدمته بالإضافة: تشيكوسلوفاكيا، الدنمارك، الإكوادور، مصر، السلفادور، فنلندا، اليونان، جواتيمالا، هايتي، هندوراس، أيسلندا، إيطاليا، لاوس، المكسيك، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراجواي، بيرو، بولندا، رومانيا، أسبانيا، السويد، أوكرانيا، الاتحاد السوفيتي، بريطانيا، أيرلندا، الولايات المتحدة، أوروجواي، فنزويلا، يوغوسلافيا، ألبانيا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بوليفيا، البرازيل، بلغاريا، بيلاروسيا، كندا، تشيلي، الصين، كولومبيا، الدومينيكان، أيرلندا، لوكسمبورغ، هولندا، البرتغال، بلجيكا. ضد إسرائيل وفرنسا، وامتناع: كوستاريكا، كوبا.

(١٠٦ الأهرام، عدد ٢٥٦١٢، مصدر سابق، ص١، "اسرائيل تتمسك بإبقاء بوليسها في غزة".

(١٠٧ Official Records of the United Nations General Assembly, Op. Cit., Plenary Meeting, 650th, 2 February 1957, p.1050.

(١٠٨ Ibid, p. 1050.

(١٠٩ Ibid, Plenary Meeting, 645th, 28 January 1957, p. 982.

(١١٠ Burns, Op. Cit., p. 246.

(١١١ Ibid, pp. 246, 247.

(١١٢ صلاح العقاد، مرجع سابق، ص٢٣٢.

(١١٣ Official Records of the United Nations General Assembly, Op. Cit., Plenary Meeting, 650th, 2 February 1957, p. 1049.

(١١٤ Ibid, Plenary Meeting, 645th, 28 January 1957, p. 981.

(١١٥ Ibid.

(١١٦ Ibid, pp.981, 982.

(١١٧ Ibid, p. 982.

(١١٨ Ibid, p. 987.

(١١٩ Ibid, p. 988.

(١٢٠ Ibid, Plenary Meeting, 646th, 29 January 1957, p. 999, 1000.

(١٢١ Ibid, P. 1000.

(١٢٢ الأهرام، عدد ٢٥٦٢٣ في ٢٩ يناير ١٩٥٧، ص١، "إجماع الأمم المتحدة على مطالبة إسرائيل بالانسحاب فورا"؛ لطيفة محمد سالم، أزمة السويس ١٩٥٤ – ١٩٥٧، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ٢٠٠٦، ص٣٢٩.

(١٢٣ Official Records of the United Nations General Assembly, Op. Cit., Plenary Meeting, 646th, 29 January 1957, pp. 999, 1000., p. 1001.

(١٢٤ Ibid, Plenary Meeting, 650th, 2 February 1957, p.1050.

(١٢٥ Fry, and Hochstein, Op. Cit., p.57.

(١٢٦ لمزيد حول موقف الولايات المتحدة راجع : لطيفة سالم، مرجع سابق، ص ص٢٨٣ – ٢٨٧، ٢٩٤ – ٢٩٨.

(١٢٧ الأهرام، عدد ٢٥٦١٥ في ٢١ يناير ١٩٥٧، ص١، "اسرائيل تواصل تحديها لقرارات الأمم المتحدة".

١٢٨) المصدر نفسه، عدد ٢٥٦١٦ في ٢٢ يناير ١٩٥٧، ص١، "اسرائيل تتمسك بغزة رغم تهديدها بالعقوبات"، "تل أبيب تطلب من همرشولد ضمانات بعدم إغارة الفدائيين عليها بعد الانسحاب".

١٢٩) المصدر نفسه، "إنذار مصري لإسرائيل بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بالانسحاب".

١٣٠) المصدر نفسه، عدد ٢٥٦١٧ في ٢٣ يناير ١٩٥٧، ص١، "إسرائيل تتم انسحابها أمس على خطوط المساومة".

١٣١) Burns, Op. Cit., p.246.

١٣٢) الأهرام، عدد ٢٥٦١٨ في ٢٤ يناير ١٩٥٧، ص١، "إسرائيل تعلن عدم التخلي عن غزة والشريط الساحلي لخليج العقبة"، "إسرائيل تقترح إدارة قطاع غزة وهمرشولد يصر على مطالبتها بالانسحاب".

١٣٣) Burns, Op. Cit., p.191.

١٣٤) Fry, and Hochstein, Op. Cit., p.47.

١٣٥) محمد كمال عبد الحميد، معركة سيناء وقناة السويس، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٤، ص٩٢، ٩٦.

١٣٦) الكتاب السنوي ١٩٥٩، مصدر سابق، ص٧٣؛ الأهرام، عدد ٢٥٦١٩ في ٢٥ يناير ١٩٥٧، ص١، "الرئيس يحذر الغرب"، "القوات الهندية تنسحب من البوليس الدولي إذا تقرر استخدامه لاحتلال غزة وشرم الشيخ".

١٣٧) Burns, Op. Cit., pp. 257, 258.

١٣٨) الجمهورية، عدد ١١٣٨ في ١ فبراير ١٩٥٧، ص١، "الكتلة الآسوية الأفريقية تحبط مناورة الغرب".

١٣٩) Official Records of the United Nations General Assembly, Op. Cit., Plenary Meeting, 649th, 1 February 1957, pp. 1031, 1032.

١٤٠) Ibid, p. 1032.

١٤١) Ibid, pp. 1038, 1039.

١٤٢) Ibid, p. 1040, 1045.

١٤٣) لطيفة محمد سالم، مرجع سابق، ص٣٣٠، ٣٣١.

١٤٤) صلاح العقاد، مرجع سابق، ص٢٣٣، ٢٣٧.

١٤٥) Burns, Op. Cit., p.248.

١٤٦) الجمهورية، عدد ١١٤٠ في ٣ فبراير ١٩٥٧، ص١، "الأمم المتحدة تعقد جلستين أمس"، عدد ١١٤٢ في ٥ فبراير ١٩٥٧، ص١، "إسرائيل تتحدى الأمم المتحدة وترفض الانسحاب".

١٤٧) Official Records of the United Nations General Assembly, Op. Cit., Plenary Meeting, 665th, 1 March 1957, p.1265.

١٤٨) الجمهورية، عدد ١١٤٥ في ٨ فبراير ١٩٥٧، ص١، "إسرائيل تحاول انتزاع اعترافات سكان غزة".

١٤٩) Masalha, Op. Cit., p. 68.

١٥٠) حسين أبو النمل، مرجع سابق، ص١٦٠.

١٥١) Burns, Op. Cit., p. 249.

١٥٢) Ibid, p. 249.

١٥٣) Ibid, pp. 249, 250.

١٥٤) الأهرام، عدد ٢٥٦٣٩ في ١١ فبراير ١٩٥٧، ص١، "إسرائيل تُستهدف للعقوبات".

١٥٥) Official Records of the United Nations General Assembly, Op. Cit., Plenary Meeting, 661St, 26 February 1957, p. 1213.

١٥٦) Burns, Op. Cit., p. 250.

١٥٧) الجمهورية، عدد ١١٥٠ في ١٣ فبراير ١٩٥٧، ص١، "قرار الكتلة الآسيوية الأفريقية توقيع عقوبات على إسرائيل".

١٥٨) الأهرام، عدد ٢٥٦٤٠ في ١٥ فبراير ١٩٥٧، ص١، "الأمم المتحدة تبحث اليوم مسألة غزة".

١٥٩) مصر، عدد ١٦٧٧٣ في ١٥ فبراير ١٩٥٧، ص١، "الجمعية العامة تبحث اليوم توقيع عقوبات على إسرائيل".

١٦٠) المصدر نفسه، عدد ١٦٧٧٤ في ١٦ فبراير ١٩٥٧، ص١، "انسحاب إسرائيل بشرط إقامة إدارة إسرائيلية مدنية".

١٦١) Fry, and Hochstein, Op. Cit., pp. 62,64.

١٦٢) مصر، عدد ١٦٧٧٦ في ١٩ فبراير ١٩٥٧، ص٣، "إسرائيل ترفض السماح لدوروتي طومسون بزيارة غزة".

١٦٣) المصدر نفسه، عدد ١٦٧٧٧ في ٢٠ فبراير ١٩٥٧، ص١، "موضوع القناة لن يبحث قبل انسحاب إسرائيل".

١٦٤) المصدر نفسه، عدد ١٦٧٨٠ في ٢٣ فبراير ١٩٥٧، ص١، "إسرائيل طردت ٢٥ ألف عربي من قطاع غزة". وقد أشار البيان إلى تحدي إسرائيل للقرار الصادر في ١١ ديسمبر ١٩٤٨ والذي يتضمن السماح لمن يرغب من اللاجئين في العودة إلى ديارهم وكذلك تعويض من لا يرغبون في العودة. وتحديها قرارا بهذا المعنى في ٨ ديسمبر ١٩٤٩، وقرارا ثالثا في ٢ ديسمبر ١٩٥٠، مما جعل الأمم المتحدة تصدر قرارا في ٢٧ ديسمبر ١٩٥٣ تؤكد فيه القرارات السابقة.

١٦٥) المصدر نفسه، عدد ١٦٧٧٧، ص٦، "إسرائيل تقرر اليوم موقفها النهائي من طلب الانسحاب"، عدد ١٦٧٧٨ في ٢١ فبراير ١٩٥٧، ص٦، "نداء جديد من إيزنهاور لبن جوريون".

١٦٦) Burns, Op. Cit., pp. 250, 251.

١٦٧) Fry, and Hochstein, Op. Cit., p. 66.

١٦٨) مصر، عدد ١٦٧٧٩ في ٢٢ فبراير ١٩٥٧، ص١، "اجتماع الجمعية العمومية العام"، عدد ١٦٧٨٠ في ٢٣ فبراير ١٩٥٧، ص٤، "أمريكا تفرض عقوبات أدبية".

١٦٩) Fry, and Hochstein, Op. Cit., p. 65, 67.

١٧٠) Burns, Op. Cit., p. 251.

(١٧١ Official Records of the United Nations General Assembly, Op. Cit., Plenary Meeting, 659th, 22 February 1957, p.1191.

١٧٢) مصر، عدد ١٦٧٨١ في ٢٥ فبراير ١٩٥٧، ص٢، "فوزي يقول لهمرشولد غزة أرضا مصرية".

(١٧٣ Fry, and Hochstein, Op. Cit., p. 67.

(١٧٤ Ibid, p. 68.

١٧٥) مصر، عدد ١٦٧٨١ في ٢٥ فبراير ١٩٥٧، ص٢، "التأهب للانسحاب".

(١٧٦ Fry, and Hochstein, Op. Cit., p. 65.

١٧٧) الأهرام، عدد ٢٥٦٤٩ في ٢٤ فبراير ١٩٥٧، ص٢، "اسرائيل تمهد للانسحاب من غزة".

١٧٨) مصر، عدد ١٦٧٨٤ في ٢٨ فبراير ١٩٥٧، ص٤، "منشورات معادية لإسرائيل في غزة".

١٧٩) الأهرام، عدد ٢٥٦٤٩ ، المصدر السابق.

١٨٠) صلاح العقاد، مرجع سابق، ص٢٣٥. جاء التعهد في خطاب من وزير الخارجية الأمريكي في ١١ فبراير ١٩٥٧. وكُشف عنه في ٤ مارس عندما أعلنت مائير عن نية بلادها الانسحاب، ورحبت بانضمام الدول إلى تعهد الأمريكي.

١٨١) الأهرام، عدد ٢٥٦٥٠ و٢٥٦٥١ في ٢٥ و ٢٦ فبراير ١٩٥٧، ص١، "الجمعية العامة تستأنف بحث العقوبات اليوم"، "دالاس وأبا إيبان يعربان عن أملهما في تسوية مسألة الانسحاب".

(١٨٢ Fry, and Hochstein, Op. Cit., pp. 51,55.

١٨٣) مصر، عدد ١٦٧٨٣ في ٢٧ فبراير ١٩٥٧، "تأجيل الجمعية العمومية للمرة السادسة".

١٨٤) المصدر نفسه، عدد ١٦٧٨٥ في ١ مارس ١٩٥٧، ص١، "إعلان انسحاب إسرائيل في الجمعية العامة اليوم".

١٨٥) الأهرام، عدد ٢٥٦٥٢ في ٢٧ فبراير ١٩٥٧، ص١، "مصر لن تتنازل عن قطاع غزة والعقبة".

١٨٦) مصر، عدد ١٦٧٨١ في ٢٥ فبراير ١٩٥٧، ص٤، "نص المقترحات الإسرائيلية الجديدة".

١٨٧) Official Records of the United Nations General Assembly, Op. Cit., Plenary Meeting, 660th, 26 February 1957, p.1203.

١٨٨) Burns, Op. Cit., p. 254.

١٨٩) Ibid., p. 254. ولمزيد عن كلمة مندوبي الأردن والهند والاتحاد السوفيتي راجع : Official Records of the United Nations General Assembly, Op. Cit., Plenary Meeting, 660th, 26 February 1957, pp. 1200: 1212.

١٩٠) Ibid, Plenary Meeting, 661St, 26 February 1957, p. 1214.

١٩١) Fry, and Hochstein, Op. Cit., p. 66.

١٩٢) الأهرام، عدد ٢٥٦٥٢، مصدر سابق، "همرشولد يقول إدارة الأمم المتحدة لغزة لا تؤثر في حقوق مصر".

١٩٣) Burns, Op. Cit., p.252.

١٩٤) الأهرام، عدد ٢٥٦٥٣ في ٢٨ فبراير ١٩٥٧، ص١، "أمريكا تقترح وضع غزة والعقبة تحت إشراف الأمم المتحدة".

١٩٥) المصدر نفسه، "أزمة شديدة بين همرشولد وإسرائيل".

١٩٦) Fry, and Hochstein, Op. Cit., p. 70 – 72.

١٩٧) Burns, Op. Cit., p. 252.

١٩٨) Ibid., p. 73.

١٩٩) Official Records of the United Nations General Assembly, Op. Cit., Plenary Meeting, 664th, 28 February 1957, p. 1247, 1252.

٢٠٠) Ibid, p. 1251.

٢٠١) Ibid, pp. 1252: 1255.

٢٠٢) Ibid, pp. 1258, 1259.

٢٠٣) Ibid, Plenary Meeting, 665th, 1 March 1957, pp. 1265, 1266.

٢٠٤) Ibid, pp. 1268, 1269.

٢٠٥) Ibid, Plenary Meeting, 666th, 1 March 1957, p. 1275.

٢٠٦) Ibid, p. 1276; Burns, Op. Cit., pp. 252, 253.

٢٠٧) الجمهورية، عدد ١١٦٧ في ٢ مارس ١٩٥٧، ص١، ٤، "فوزي يعلن تمسك مصر بحقوقها المشروعة وحقوق أهالي قطاع غزة"؛ محمد كمال، مرجع سابق، ص ص٩٢، ٩٦.

٢٠٨) Burns, Op. Cit., p. 255.

٢٠٩) Ibid, p. 255.

٢١٠) Fry, and Hochstein, Op. Cit., p. 75.

٢١١) Burns, Op. Cit., p. 256.

٢١٢) مصر، عدد ١٦٧٨٧ في ٤ مارس ١٩٥٧، ص١، "الجمعية العمومية تفرض العقوبات".

٢١٣) Burns, Op. Cit., pp. 256, 257.

٢١٤) Ibid, p. 257.

٢١٥) حسين أبو النمل، مرجع سابق، ص١٦٢.

٢١٦) Burns, Op. Cit., pp. 255, 256.

٢١٧) Ibid, p. 259.

٢١٨) الجمهورية، عدد ١١٧٠ في ٥ مارس ١٩٥٧، ص١، "بدأ الانسحاب في الساعة الخامسة مساء أمس"، عدد ١١٧١ في ٦ مارس ١٩٥٧، ص١، ٢، "الانسحاب يتم في أيام".

٢١٩) Fry, and Hochstein, Op. Cit., p. 75.

٢٢٠) Burns, Op. Cit., p. 258.

٢٢١) الجمهورية، عدد ١١٧٠، مصدر سابق، "ماذا يحدث في غزة بعد انسحاب القوات المعتدية؟".

٢٢٢) آخر ساعة، عدد ١١٦٨ في ١٣ مارس ١٩٥٧، ص١، ٢، "آخر ساعة تدخل غزة قبل الفجر يوم الانسحاب".

٢٢٣) Burns, Op. Cit., p. 259.

٢٢٤) الجمهورية، عدد ١١٧٢ في ٧ مارس ١٩٥٧، ص١، "قوات الأمم المتحدة دخلت غزة أمس".

٢٢٥) جامعة الدول العربية، مصدر سابق، ص١٠٣.

٢٢٦) Burns, Op. Cit., p. 260.

٢٢٧) آخر ساعة، عدد ١١٦٨، مصدر سابق.

٢٢٨) Burns, Op. Cit., p. 260.

٢٢٩) آخر ساعة، عدد ١١٦٨، مصدر سابق.

٢٣٠) Burns, Op. Cit., pp. 259,260.

٢٣١) The New York Times, March 9, 1957, P.1. ؛ الجمهورية، عدد ١١٧٣ في ٨ مارس ١٩٥٧، ص١، "نداء من بيرنز إلى أهالي غزة".

٢٣٢) فؤاد على مصطفى العاجز، مرجع سابق، ص٧٦.

٢٣٣) عواد الأسطل، مرجع سابق، ص١٣.

٢٣٤) آخر ساعة، عدد ١١٦٨، مصدر سابق، ص٣، ٤، "غزة كلها تطلب الإدارة المصرية".

٢٣٥) الجمهورية، عدد ١١٧٤ في ٩ مارس ١٩٥٧، ص١، "١٠٠ ألف من أهالي غزة يتظاهرون".

٢٣٦) Burns, Op. Cit., p. 260.

٢٣٧) Ibid, p.261.

٢٣٨) الجمهورية، عدد ١١٧٦ في ١١ مارس ١٩٥٧، ص١، "أهالي غزة يرفضون التعاون مع القوات الدولية".

٢٣٩) آخر ساعة، عدد ١١٦٨، مصدر سابق، ص٤، "القائد اليوغوسلافي يرفض".

٢٤٠) الجمهورية، عدد ١١٧٧ في ١٢ مارس ١٩٥٧، ص١، "مذكرة من أهالي غزة لهمرشولد".

٢٤١) Burns, Op. Cit., pp. 261, 262.

٢٤٢) الواقائع المصرية، عدد ٢٥ في ٢٥ مارس ١٩٥٧، ص١، قرار رئيس الجمهورية بتعيين حاكم إداري لقطاع غزة.

٢٤٣) الجمهورية، عدد ١١٧٧، مصدر سابق، "مصر تحتج على انحراف القوات الدولية في غزة".

٢٤٤) المصدر نفسه، عدد ١١٧٨ في ١٣ مارس ١٩٥٧، ص١، "رسالة الرئيس جمال إلى همرشولد".

٢٤٥) آخر ساعة، عدد ١١٦٨، مصدر سابق، ص٣، ٤، "غزة كلها تطلب الإدارة المصرية".

٢٤٦) Fry, and Hochstein, Op. Cit., p.76.

٢٤٧) الجمهورية، عدد ١١٧٨، مصدر سابق، ص٤، "غزة تستعد لاستقبال الإدارة المصرية".

٢٤٨) المصدر نفسه، عدد ١١٧٩ في ١٤ مارس ١٩٥٧، ص١، "أهالي غزة يستمرون في الإضراب".

٢٤٩) المصدر نفسه، عددان ١١٨٠ و ١١٨١ في ١٥ و ١٦ مارس ١٩٥٧، ص١.

٢٥٠) المصدر نفسه، عدد ١١٨٢ في ١٧ مارس ١٩٥٧، ص٤، "الإدارة المصرية تتولى شئون الأمن في غزة".

المصادر والمراجع

أولا: الوثائق:

- **الوثائق غير المنشورة (دار الوثائق القومية بالقاهرة):**

– وثائق مجلس الوزراء، ملف ١٠٠٥٠٠–٠٠٨١، مرسوم ومكاتبات بشأن تعيين الأميرالاي عبد الله رفعت حاكما إداريا لقطاع غزة، ١٩٥٣.

- **الوثائق المنشورة:**

(أ) وثائق أجنبية:

- Official Records of the United Nations General Assembly, Eleventh Session, Plenary Meetings.

(ب) وثائق عربية:

– إدارة الحاكم الإداري العام لقطاع غزة، فلسطين– قطاع غزة، القاهرة ١٩٦٣.

– الجمهورية العربية المتحدة، الكتاب السنوي ١٩٥٩، مصلحة الاستعلامات، القاهرة ١٩٥٩.

– جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة فلسطين، اعتداءات إسرائيل على قطاع غزة وسيناء من ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ إلى ٨ مارس ١٩٥٧، القاهرة ١٩٦٠.

– وزارة الخارجية المصرية، وكالة الشئون السياسية، إدارة غرب أوربا، الاعتداء البريطاني الفرنسي الإسرائيلي، نشرة الوثائق، ٢٩ أكتوبر– ٤ ديسمبر ١٩٥٦، ج١، القاهرة ١٩٥٧.

ثانيا: الدوريات:

– آخر ساعة، ١٩٥٧.

– الأهرام، ١٩٥٧.

– البصير، ١٩٥٧.

– الجمهورية، ١٩٥٧.

– الوقائع المصرية، ١٩٥٣، ١٩٥٧.

– مصر، ١٩٥٧.

- The New York Times, 1956, 1957.

ثالثا: المراجع:

- **المراجع العربية:**

- الحسيني محمد الديب وعلي بدوي، في ذكرى العدوان، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٢.
- حسين أبو النمل، قطاع غزة ١٩٤٨ – ١٩٦٧ تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت ١٩٧٩.
- زياد أبو عمرو، اقتصاد قطاع غزة ١٩٤٨ – ١٩٨٤، ضمن أبحاث مؤتمر الاقتصاد الفسطيني، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ١٩٨٦.
- صادق الشرع، حروبنا مع إسرائيل، دار الشروق، عمان ١٩٩٧.
- صلاح العقاد، قضية فلسطين المرحلة الحرجة ١٩٤٥– ١٩٥٦، معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٨.
- عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج٣، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٩.
- عبد الوهاب الكيلاني، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية، بيروت ١٩٨٥.
- عواد الأسطل، الوضع القانوني لقطاع غزة تحت الإدارة المصرية، مجلة شئون فلسطينية، العدد ١٦٨ – ١٦٩، مارس – إبريل ١٩٨٧.
- غازي الصوراني، قطاع غزة ١٩٤٨– ١٩٥٧، بحث منشور على موقع الحوار المتمدن (www.ahewar.org)
- فؤاد على مصطفى العاجز، تطور التعليم العام في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية – الجامعة الأردنية، عمان ١٩٧٨.
- لطيفة محمد سالم، أزمة السويس ١٩٥٤– ١٩٥٧، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ٢٠٠٦.
- محمد خالد الأزعر، المقاومة في قطاع غزة ١٩٦٧– ١٩٨٥، منظمة التحرير الفلسطينية، دار الطايف للطباعة والنشر ١٩٨٧.
- محمد كمال عبد الحميد، معركة سيناء وقناة السويس، الدار القومية، القاهرة ١٩٦٤.

- محمود عبد الحي محمود، غزة وقطاعها تحت الادارة المصرية ١٩٤٩ – ١٩٥٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة دمنهور ٢٠١٠.
- مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، ج١، دار الهدى، بيروت ١٩٦٥.

- **المراجع الأجنبية:**

- Burns, Eedson, Between Arab and Israeli, London 1962.
- Fry, Michael, and Hochstein, Miles,The Forgotten Middle Eastern Crisis of 1957, The International History Review, vol. 15, No. 1, Feb., 1993.
- Masalha, Nur, The 1956-57 Occupation of the Gaza Strip, British Journal of Middle Eastern Studies, Vol. 23, No. 1, May, 1996.
- Year Book Of The United Nations 1957, New York 1957.